الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور –خنشلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

نيـابة العمــادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

# الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه علوم**

**في الحقوق: تخصص القانون العام**

**إعداد الطالب الباحث:**
**نجار أمين**

**إشراف الأستاذ:**
**د.عثامنية كوسر**

**لجنة المناقشة**

| الإسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| يحياوي هادية | أستاذ | جامعة خنشلة | رئيسا |
| كوسر عثامنية | أستاذ محاضر –أ– | جامعة خنشلة | مشرفا ومقررا |
| محمودي نور الهدى | أستاذ محاضر –أ– | جامعة خنشلة | عضوا ممتحنا |
| حشوف لبنى | أستاذ محاضر –أ– | جامعة خنشلة | عضوا ممتحنا |
| بريش ريمة | أستاذ محاضر –أ– | جامعة برج بوعريريج | عضوا ممتحنا |
| نويري سامية | أستاذ محاضر –أ– | جامعة قالمة | عضوا ممتحنا |
| بن عمران إنصاف | أستاذ | جامعة خنشلة | مشرف مساعد عضو مدعو |

**السّنة الجامعيّة:2024–2025**

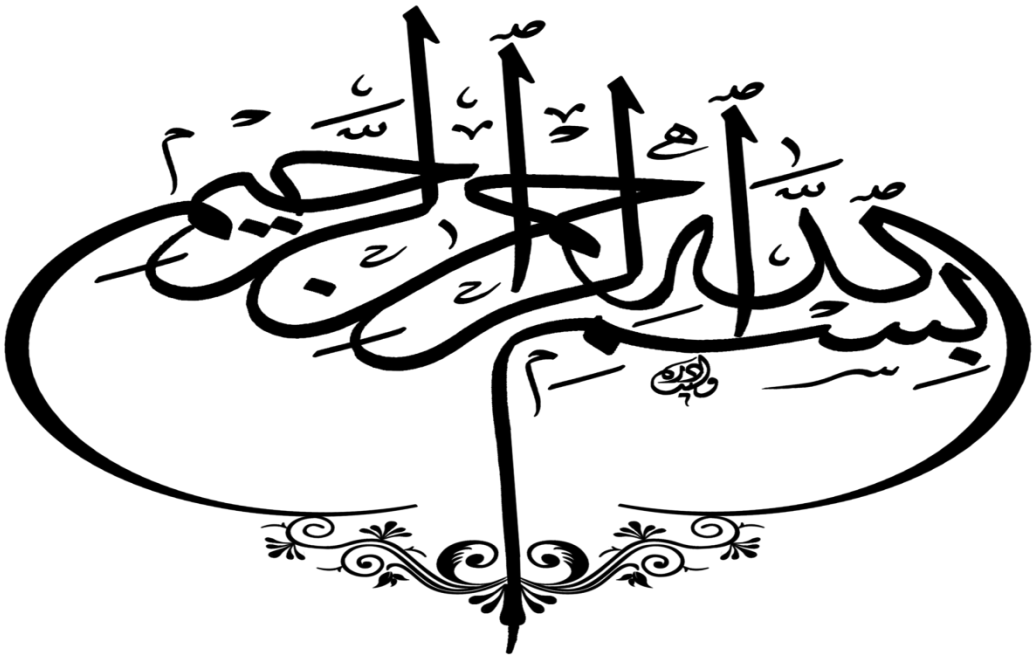
بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

# الإهداءات

أهدي هذا العمل العلمي إلى من كانوا لي نبراسًا في دروب الحياة، إلى والديّ الكريمين، حفظهما الله ورعاهما، وجعلهما في حفظه وأمانه.

إلى رفيقة دربي، زوجتي الغالية، وبناتي الحبيبات، اللاتي كنّ لي خير سند وعون، وإلى إخوتي وأخواتي، الذين شاركوني لحظات الفرح والتعب.

إلى كل باحث عن المعرفة، وكل من يؤمن بأن الحياة لوحة فنية ترسم بالأمل والإصرار، لا مجرد أرقام تُحصى.

وإلى كل قلبٍ آمن بي، ودعمني، وأضاء لي الطريق، أهدي ثمرة هذا الجهد.

وإلى كل من آمن برسالة العلم، وسعى لنشر المعرفة، وتجاوز الصعاب، أهدي هذا العمل، راجيًا أن يكون إضافة متواضعة في مسيرة البحث العلمي

الطالب:

نجار امين

# شكر وعرفان

بدايةً، أرفع أسمى آيات الحمد والشكر لله رب العالمين، الذي بفضله وتوفيقه أتممت هذا العمل البحثي، وأسأله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الدكتورة المشرفة، التي كانت لي نعم المرشد والموجه، بفضل توجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة، أثمرت جهودي هذا العمل."أستاذتي الكريمة الفاضلة عثامنية كوسر" الشكر موصول للدكتورة بن عمران إنصاف على الجهود المبذولة في تصويب هذا البحث، بارك الله فيكمن وجزاكن خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقراءة هذا البحث، وعلى وقتهم الثمين الذي خصصوه لتقييمه وإثرائه.

وختامًا، أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة طيبة، فلهم جميعًا مني خالص الدعاء بالتوفيق والسداد.

الطالب:

امين نجار

# مـــقدمـــــــــــة

يتسم العصر الحديث بتحولات جذرية في منظومات الحكم والإدارة، حيث تتجه الدول نحو إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمواطن في إطار من التعاون والتفاعل. يبرز في هذا السياق مفهوم الديمقراطية التشاركية كآلية قانونية ومؤسسية تعمل على تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات ذات الصلة بالشأن العام، مما يعزز من فعالية الحوكمة المحلية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. تُعتبر هذه الآلية جزءًا من الإطار القانوني الذي يضمن حقوق المواطنين في المشاركة في تسيير الشؤون العامة، كما هو منصوص عليه في العديد من الدساتير والتشريعات الوطنية.

تعتمد الديمقراطية التشاركية على إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العامة من خلال آليات قانونية ومؤسسية متنوعة، مثل آليات الاستشارة العمومية والمجالس المحلية وميزانيات المشاركة. ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه الآليات تحديات قانونية ومؤسسية في بعض الدول ، نتيجة لضعف البنية المؤسسية وتدني مستويات الوعي القانوني والسياسي. يُعد هذا الوضع نتيجة لعدم توافق التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لتعزيز المشاركة الشعبية، مما يؤدي إلى صعوبة في تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية بشكل فعال.

في هذا الإطار، يظهر أن دراسة الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية يمكن أن تساعد في فهم كيفية تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات. من خلال دراسة مقارنة بين النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي، يمكن تحليل الآليات القانونية والمؤسسية التي تعزز تفعيل المشاركة الشعبية، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. يُعتبر هذا النوع من الدراسات ضروريًا لتحديد الفجوات القانونية والمؤسسية التي تعوق تطبيق الديمقراطية التشاركية في الدول.

تتنوع الآراء القانونية والفقهية حول مفهوم الديمقراطية التشاركية، حيث يرى البعض أنها آلية قانونية لتحسين أداء المؤسسات الحكومية، بينما يرى آخرون أنها آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. يعتبر هذا البحث فرصة لتحليل هذه الآراء وتقديم رؤية شاملة حول دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية. يُعد المجتمع المدني أحد الأطراف الرئيسية في تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يلعب دورًا هامًا في الضغط على السلطات لتعزيز آليات المشاركة الشعبية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تبنت الديمقراطية التشاركية كآلية قانونية لتفعيل التنمية المحلية، حيث نص الدستور الجزائري على مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار. يهدف هذا البحث إلى فهم أفضل للآليات القانونية والمؤسسية التي تعزز تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في الجزائر. في السنوات الأخيرة، تعززت جهود الجزائر في تعزيز آليات الإصغاء لانشغالات المواطنين، مما يعكس التزامها بتعزيز الديمقراطية التشاركية.

تعود أصول الديمقراطية التشاركية إلى الفترات القديمة، حيث كانت هناك محاولات لتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الآليات لتتضمن آليات حديثة مثل الاستشارات العامة والمجالس المحلية. في القرن العشرين، شهدت الديمقراطية التشاركية تطورًا كبيرًا في الدول الغربية، حيث أصبحت جزءًا من السياسات العامة لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات. تُعتبر هذه التطورات جزءًا من الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتعزيز حقوق المواطنين في المشاركة السياسية.

في السنوات الأخيرة، شهدت الديمقراطية التشاركية تطورًا ملحوظًا في الدول ، حيث بدأت هذه الدول في تبني آليات تشاركية لتعزيز المشاركة الشعبية في التنمية المحلية. ومع ذلك، يواجه

تطبيق هذه الآليات تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بضعف البنية المؤسسية وعدم كفاية الموارد. يعتبر هذا البحث جزءًا من الجهود المبذولة لتحليل هذه التحديات وتقديم حلول عملية لتعزيز فعالية الديمقراطية التشاركية في الدول النامية.

من الناحية النظرية، يمكن أن تساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز الفهم العلمي والعملي للآليات القانونية والمؤسسية التي تعزز المشاركة الشعبية. يمكن أن يساعد هذا البحث في تطوير رؤية شاملة حول كيفية تعزيز التنمية المستدامة والشاملة من خلال آليات تشاركية فعالة، مما يفتح آفاقًا جديدة لتحسين آليات الحوكمة المحلية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات.

**أهمية البحث واهدافه**

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول موضوعًا ذا طبيعة قانونية معقدة، يتقاطع فيه القانون الدستوري والإداري والجنائي، ويتعلق بآلية قانونية حديثة نسبيًا، وهي الديمقراطية التشاركية، التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي. يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في سياق التحولات القانونية والمؤسسية التي يشهدها العالم اليوم، حيث تتجه الدول نحو تبني آليات قانونية ومؤسسية جديدة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية.

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في إثراء النقاش القانوني حول الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية وتقديم رؤية قانونية واضحة حول كيفية تفعيلها في سياق التنمية المحلية، وتطوير الفقه القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية، من خلال تقديم تحليل مقارن بين النظامين القانونيين الجزائري والفرنسي.

أما الأهمية التطبيقية، فتتجلى في تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تعزيز هذه الآلية، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها، وتقديم توصيات عملية

للسلطات المحلية في الجزائر، وهذه الأهمية التطبيقية تتحقق من خلال تحقيق أهداف البحث، التي تتلخص في: تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها، وتقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيلها، وتقديم تحليل مقارن بين النظامين القانونيين، وتطوير الفقه القانوني المتعلق بها.

**أسباب اختيار الموضوع**

يستند اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الأسباب القانونية والمؤسسية، التي تتجلى في الآتي:

- ✓ الأهمية القانونية والمؤسسية للديمقراطية التشاركية :يمثل موضوع الديمقراطية التشاركية أهمية قصوى في القانون الدستوري والإداري، كونه يتناول آلية قانونية ومؤسسية حديثة نسبيًا، تهدف إلى تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي. يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في سياق التحولات القانونية والمؤسسية التي يشهدها العالم اليوم، حيث تتجه الدول نحو تبني آليات قانونية ومؤسسية جديدة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية.
- ✓ التباين بين النصوص القانونية والتطبيق العملي :يمثل التباين الملحوظ بين النصوص القانونية والتنظيمية التي تكرس مبادئ الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وبين الواقع العملي الذي يشهد قصورًا في تفعيل هذه المبادئ، دافعًا رئيسًا لاختيار هذا الموضوع. يكمن جوهر هذا التباين في عدم وضوح الآليات القانونية والإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، مما يؤدي إلى تهميش دورهم في تسيير الشؤون المحلية.
- ✓ دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة :يمثل دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة التي تستجيب لحاجات المواطنين

وتطلعاتهم، دافعًا آخر لاختيار هذا الموضوع. فالديمقراطية التشاركية ليست مجرد آلية لتحسين أداء المؤسسات المحلية، بل هي آلية لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية في المشاركة في صنع القرار.

- ✓ الرغبة في تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر :يهدف هذا البحث إلى تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تعزيز هذه الآلية، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها. يهدف هذا البحث أيضًا إلى تقديم توصيات عملية للسلطات المحلية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم نماذج قانونية ومؤسسية ناجحة في تفعيل الديمقراطية التشاركية.
- ✓ إثراء النقاش القانوني حول الديمقراطية التشاركية في الجزائر :يهدف هذا البحث إلى إثراء النقاش القانوني حول الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم هذه الآلية، وتقديم رؤية قانونية واضحة حول كيفية تفعيلها في سياق التنمية المحلية. يساهم هذا البحث أيضًا في تطوير الفقه القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تقديم تحليل مقارن بين النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي.

**اشكالية الدراسة:**

تتجسد المشكلة البحثية في التباين الملحوظ بين النصوص القانونية والتنظيمية التي تكرس مبادئ الديمقراطية التشاركية في الجزائر، والواقع العملي الذي يشهد قصورًا في تفعيل هذه المبادئ. يكمن جوهر هذا التباين في عدم وضوح الآليات القانونية والإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، مما يؤدي إلى تهميش دورهم في تسيير الشؤون المحلية. يهدف هذا

البحث إلى دراسة هذه المشكلة من منظور قانوني مقارن، وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وتقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل هذه الآلية في الجزائر. الإشكالية: كيف يمكن للديمقراطية التشاركية، في إطار التشريع الجزائري، أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما هي الآليات القانونية والمؤسسية التي تعزز أو تعيق هذا الدور؟ و تتمثل الأسئلة الفرعية ما يلي:

- ✓ كيف تطور مفهوم الديمقراطية التشاركية تاريخيًا، وما هي أبرز الخصائص التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية؟
- ✓ ما هي المبادئ الدستورية والتنظيمية التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، وكيف يمكن تفعيل دور الدولة والمجتمع المدني في تعزيزها؟
- ✓ كيف يُعرَّف مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري، وما هي أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟
- ✓ ما هي أبرز النصوص القانونية والأطر المؤسسية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وما هو الأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية؟
- ✓ ما هي أبرز ملامح النموذج الفرنسي في تنظيم الديمقراطية التشاركية، وما هي الآليات القانونية التي يعتمدها لتحقيق المشاركة الفعالة؟
- ✓ ما هي أفضل الاستراتيجيات لدمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وما هي الأدوات القانونية والتشريعية التي تساهم في تمكين المواطنين؟
- ✓ ما هي الآليات العملية التي يمكن من خلالها إشراك المواطنين في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية، بدءًا من الإعداد وصولًا إلى التقييم؟

- ✓ ما هي القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وما هو الدور الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية آلياتها؟
- ✓ كيف يساهم النظام القضائي الجزائي في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وما هي الآفاق المستقبلية لتعزيز هذا الدور؟

**الدراسات السابقة:**

تناولت دراسة "تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المسيلة)" لعبد الحفيظ حرحوز، والمنشورة في جامعة مولود معمري تيزي وزو، تحليل المعايير الدولية للديمقراطية التشاركية وتطبيقها على الجماعات المحلية في الجزائر، مع التركيز على ولاية المسيلة. استخدمت الدراسة منهجية تحليل الإطار القانوني والتنظيمي، ودراسة ميدانية شملت منتخبين ومنظمات مجتمع مدني

بالإضافة إلى ذلك، سلطت الدراسة الضوء على أهمية تفعيل آليات الرقابة الشعبية كأداة أساسية لتحقيق الديمقراطية التشاركية، حيث أشارت إلى أن غياب هذه الآليات يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية، ويحد من مشاركتهم في الشأن العام. كما أكدت على ضرورة تعزيز دور الإعلام المحلي في نشر الوعي بأهمية الديمقراطية التشاركية، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين لاتخاذ قرارات مستنيرة. وفي هذا السياق، أوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات تواصل فعالة بين الجماعات المحلية والمواطنين، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل عملية المشاركة وتوسيع نطاقها.

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية في الجزائر ايضا، دراسة "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: ولاية وهران دراسة حالة" للباحثة ابتسام مقدم.

وقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بكيفية تفعيل الديمقراطية التشاركية في ولاية وهران، ودورها في تحقيق التنمية المحلية. وقد تم معالجة هذه الإشكالية من خلال دراسة حالة ولاية وهران، مع التركيز على آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وأثرها على التنمية المحلية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بالسياق النظري والتحليلي والميداني. من بين هذه النتائج، أن تفعيل الديمقراطية التشاركية في ولاية وهران يواجه مجموعة من التحديات، من بينها ضعف مشاركة المواطنين في الشأن العام، وغياب الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية. كما خلصت الدراسة إلى أن تفعيل الديمقراطية التشاركية يتطلب تبني مجموعة من الإصلاحات، من بينها تعزيز دور المجتمع المدني، وتوفير المعلومات للمواطنين، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة.

بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الدراسة أهمية تفعيل آليات الحوار والتشاور بين السلطات المحلية والمواطنين، وذلك من خلال إنشاء منتديات ومجالس استشارية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم في مختلف القضايا المحلية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير قدرات المنتخبين المحليين والموظفين في مجال الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول آليات المشاركة وأساليب التواصل مع المواطنين. وفي هذا السياق، أوصت الدراسة بضرورة إدراج مفاهيم الديمقراطية التشاركية في المناهج التعليمية، وذلك من أجل نشر الوعي بأهمية المشاركة بين الأجيال الشابة

**نقاط التشابه والاختلاف في الدراسات السابقة:**

تتميز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية بجملة من نقاط التشابه، من بينها أنها ساهمت في إثراء النقاش القانوني حول هذه الآلية، وذلك من خلال تقديم تحليلات قانونية ومؤسسية معمقة. كما ساهمت هذه الدراسات في تقديم رؤى قانونية واضحة حول كيفية تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياقات مختلفة.

ومع ذلك، فإن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية لا تخلو من بعض النقائص، من بينها أنها لم تتناول جميع جوانب هذا الموضوع، وأن بعضها لم يقدم تحليلات مقارنة معمقة.

**وتبرز إضافة البحث الحالي في أنه يختلف عن الدراسات السابقة** في كونه يتناول موضوع الديمقراطية التشاركية من منظور قانوني مقارن، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم هذه الآلية في الجزائر وفرنسا. كما يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يهدف إلى تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تعزيز هذه الآلية، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها.

**يقدم هذا البحث إضافة جديدة إلى الدراسات السابقة** من خلال تقديم تحليل مقارن معمق بين النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي في مجال الديمقراطية التشاركية. كما يقدم هذا البحث مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم توصيات عملية للسلطات المحلية في الجزائر.

**منهجية الدراسة:**

يتبنى هذا البحث منهجية قانونية مقارنة، تستند إلى تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين النظامين القانونيين في البلدين. تهدف هذه المنهجية إلى تحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم نماذج قانونية ومؤسسية ناجحة في تفعيل هذه الآلية في فرنسا.

تعتمد هذه المنهجية على جملة من الأدوات والأساليب القانونية لجمع البيانات وتحليلها، من بينها: التحليل الوصفي التحليلي، والتحليل المقارن، والتحليل النقدي، والتحليل الاستنباطي. بالإضافة إلى المصادر القانونية والفقهية.

تم اختيار هذه المنهجية لكونها تتناسب مع طبيعة الموضوع، الذي يتطلب تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا. تخدم هذه المنهجية أهداف البحث من خلال توفير إطار قانوني واضح لتحليل الموضوع، وتقديم رؤية قانونية واضحة حول كيفية تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر. كما تساهم هذه المنهجية في تحقيق أهداف البحث من خلال تقديم تحليل مقارن معمق بين النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي في مجال الديمقراطية التشاركية. وتقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم توصيات عملية للسلطات المحلية في الجزائر.

**حدود الدراسة**

تخضع هذه الدراسة لجملة من الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **الحدود الزمنية :**يقتصر نطاق هذه الدراسة على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من

صدور دستور 1996 في الجزائر، ودستور 1958 في فرنسا، إلى غاية تاريخ إعداد هذه الدراسة.

- ✓ **الحدود المكانية** :يقتصر نطاق هذه الدراسة على تحليل النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي في مجال الديمقراطية التشاركية. يمثل اختيار النظام القانوني الفرنسي كنموذج للمقارنة، كونه يعد من الأنظمة القانونية الرائدة في مجال الديمقراطية التشاركية، وذلك لكونه يتضمن آليات قانونية ومؤسسية فعالة لتفعيل هذه الآلية.
- ✓ **الحدود الموضوعية** :يقتصر نطاق هذه الدراسة على تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم هذه الآلية. لا تتناول هذه الدراسة تحليل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للديمقراطية التشاركية، وذلك لكون هذه الجوانب تخرج عن نطاق الدراسة القانونية.
- ✓ **حدود نطاق التحليل المقارن** :يقتصر التحليل المقارن في هذه الدراسة على الآليات القانونية والمؤسسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم هذه الآلية في البلدين. لا يتناول التحليل المقارن دراسة التجارب العملية للديمقراطية التشاركية في البلدين، وذلك لكون هذه التجارب تختلف في طبيعتها وخصوصيتها.
- ✓ **حدود المقترحات القانونية والعملية** :تقتصر المقترحات القانونية والعملية التي تقدمها هذه الدراسة على تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال تحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تعزيز هذه الآلية، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها. لا تتناول هذه الدراسة تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل

الديمقراطية التشاركية في دول أخرى، وذلك لكون هذه المقترحات يجب أن تتناسب مع خصوصية النظام القانوني والمؤسسي لكل دولة.

**صعوبات البحث:**

يواجه هذا البحث جملة من الصعوبات القانونية والمؤسسية، التي تتجلى في الآتي:

- ✓ **ندرة المصادر القانونية والتنظيمية** :يواجه البحث صعوبة في الحصول على المصادر القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك لكون هذه الآلية القانونية والمؤسسية حديثة نسبيًا، ولم يتم تفعيلها بشكل كامل في الواقع العملي.
- ✓ **غموض النصوص القانونية والتنظيمية** :تعاني النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر من جملة من الثغرات والنقائص، مما يجعلها غير واضحة وغير دقيقة. يمثل هذا الغموض صعوبة في تحليل هذه النصوص وتطبيقها في الواقع العملي.
- ✓ **تباين الآراء الفقهية** :يواجه البحث صعوبة في تحديد موقف الفقه القانوني من الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك لكون الآراء الفقهية متباينة وغير موحدة. يمثل هذا التباين صعوبة في تحليل الفقه القانوني وتقديم رؤية قانونية واضحة حول الديمقراطية التشاركية في الجزائر.
- ✓ **تحديات التحليل المقارن** :يواجه البحث تحديات في إجراء تحليل مقارن بين النظام القانوني الجزائري والنظام القانوني الفرنسي في مجال الديمقراطية التشاركية، وذلك لكون النظامين القانونيين مختلفين في بعض الجوانب. يمثل هذا الاختلاف صعوبة في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين وتقديم تحليل مقارن معمق.

- ✓ **تحديات تقديم مقترحات قانونية وعملية** :يواجه البحث تحديات في تقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك لكون هذه المقترحات يجب أن تكون واقعية وقابلة للتطبيق. يمثل هذا التحدي صعوبة في تقديم توصيات عملية للسلطات المحلية في الجزائر.

**خطة الدراسة:**

تتألف هذه الأطروحة من مقدمة وبابين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

**مقدمة:** تتضمن تحديد المشكلة البحثية، والإشكالية، والأسئلة الفرعية، وأهمية البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهجية، وهيكل الأطروحة.

**الباب الأول: الإطار القانوني ونظريات الديمقراطية التشاركية**

يتناول هذا الباب الإطار القانوني والنظري للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال فصلين:

- ✓ **الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية**
- ✓ **الفصل الثاني: الإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية**

**الباب الثاني: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية**

يتناول هذا الباب تطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، وذلك من خلال فصلين:

- ✓ **الفصل الأول: آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية**
- ✓ **الفصل الثاني: التحديات، العقبات، والضمانات القضائية للديمقراطية التشاركية**

**خاتمة:** تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

# الباب الأول

# الإطار القانوني والنظري للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا الباب، الذي يحمل عنوان "الإطار القانوني ونظريات الديمقراطية التشاركية"، استكشافًا معمقًا لإحدى الآليات الحيوية التي تسعى الدول المعاصرة إلى تفعيلها، ألا وهي الديمقراطية التشاركية، وذلك في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى في ظل التحولات الديمقراطية المتسارعة التي تشهدها الأنظمة السياسية، حيث لم يعد مفهوم الديمقراطية مقتصرًا على الانتخابات الدورية، بل اتسع ليشمل مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

تاريخيًا، تعود جذور الديمقراطية التشاركية إلى فلسفات الحكم التي تؤكد على سيادة الشعب وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة. وقد شهد هذا المفهوم تطورات هامة على مر العصور، حيث انتقل من النماذج المباشرة في المدن اليونانية القديمة إلى النماذج الأكثر تعقيدًا في الدول الحديثة. يهدف هذا الباب إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل النظريات التي ساهمت في تشكيل مفهوم الديمقراطية التشاركية كما نعرفه اليوم.

يهدف هذا الباب إلى تحليل الإطار القانوني والنظري الذي يحكم الديمقراطية التشاركية، وذلك في سياق التشريع الجزائري والمقارنة مع النموذج الفرنسي.

يهدف هذا الباب بشكل أساسي إلى تقديم إطار نظري وقانوني متكامل للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، واستعراض الإطار التشريعي المقارن، وتحديد دور الفاعلين الرئيسيين. ويسعى الباحث من خلال هذا الباب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بتطور مفهوم الديمقراطية التشاركية، والمبادئ الدستورية والتنظيمية التي تقوم عليها، ومفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري، والإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية

يعتمد هذا الباب على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنماذج الأخرى، خاصة النموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يعتمد هذا الباب على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

يتضمن هذا الباب فصلين رئيسيين، يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، حيث يتم تحليل الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، وتتبع تطوره التاريخي، وتحديد الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية. كما يتم استعراض المبادئ الدستورية والتنظيمية التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، وتحديد دور الفاعلين الرئيسيين في تفعيلها، وهما الدولة والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، يتم تعريف مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري، وتحديد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحليل العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

أما الفصل الثاني، فيتناول الإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل الإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحديد النصوص القانونية والأطر المؤسسية التي تنظمها. كما يتم تحليل الأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية، ومقارنة التشريع الجزائري بالنموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية.

## الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

يُفتتح هذا الفصل بعنوان "المفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" مرحلة تأسيسية في استكشافنا لمفهوم الديمقراطية التشاركية وتطبيقاته في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا الفصل أهمية جوهرية، إذ يضع اللبنات الأساسية لفهم الإطار النظري والمفاهيمي الذي سيتم الاعتماد عليه في التحليل اللاحق.

من الناحية التاريخية، لم يكن مفهوم الديمقراطية التشاركية وليد اللحظة، بل هو نتاج تطورات فكرية وسياسية عميقة، تعود جذورها إلى فلسفات الحكم التي تؤكد على سيادة الشعب وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة. يهدف هذا الفصل إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل النظريات التي ساهمت في تشكيل مفهوم الديمقراطية التشاركية كما نعرفه اليوم، وذلك من خلال التحليل الدلالي والتاريخي للمفهوم، وتحديد الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول التحليل الدلالي والتاريخي للديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، وتتبع تطوره التاريخي، وتحديد الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية. أما المبحث الثاني، فيتناول المبادئ الدستورية والتنظيمية للديمقراطية التشاركية، حيث يتم استعراض المبادئ التي تقوم عليها هذه الآلية، وتحديد دور الفاعلين الرئيسيين في تفعيلها، وهما الدولة والمجتمع المدني. وأخيرًا، يتناول المبحث الثالث مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري، حيث يتم تعريف المفهوم وتحديد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحليل العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي متكامل للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وذلك من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، وتحديد المبادئ الدستورية والتنظيمية، وتعريف مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري. ويسعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بتطور مفهوم الديمقراطية التشاركية، والمبادئ الدستورية والتنظيمية التي تقوم عليها، ومفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري.

يعتمد هذا الفصل على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنماذج الأخرى، خاصة النموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للمفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

## المبحث الأول: التحليل الدلالي والتاريخي للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا المبحث الأول، الذي يحمل عنوان "التحليل الدلالي والتاريخي للديمقراطية التشاركية"، أولى خطواتنا في استكشاف مفهوم الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المبحث أهمية تأسيسية، إذ يقدم الإطار اللغوي والتاريخي الذي سيتم الاعتماد عليه في التحليل اللاحق.

لم يكن مفهوم الديمقراطية التشاركية تاريخيًا وليد اللحظة، بل هو نتاج تطورات فكرية وسياسية عميقة، تعود جذورها إلى فلسفات الحكم التي تؤكد على سيادة الشعب وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة. يهدف هذا المبحث إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل النظريات التي ساهمت في تشكيل مفهوم الديمقراطية التشاركية كما نعرفه اليوم، وذلك من خلال التأصيل التاريخي للمفهوم، والمقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى فعالية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والمؤسسية في تفعيل هذه الآلية. يهدف هذا المبحث إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل الدلالات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، وتتبع تطوره التاريخي، وتحديد الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول نشأة المفهوم وتطوره، حيث يتم التأصيل التاريخي للمفهوم، والمقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى. أما المطلب الثاني، فيتناول الخصائص الجوهرية للديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحديد الخصائص الأساسية للديمقراطية التشاركية، وتأثيرها على حقوق المواطن.

يهدف هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل دلالي وتاريخي متكامل للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تتبع تطور المفهوم، وتحديد الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية. ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بتطور مفهوم الديمقراطية التشاركية تاريخيًا، وأبرز الخصائص التي تميزه عن غيره من أنماط الديمقراطية.

يعتمد هذا المبحث على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنماذج الأخرى، خاصة النموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للتحليل الدلالي والتاريخي للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

**المطلب الأول: نشأة المفهوم وتطوره**

في هذا المطلب و الذي يحمل عنوان "نشأة المفهوم وتطوره"، نستهل رحلة استكشافية تاريخية لفهم جذور الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية تاريخية، إذ يقدم الأطر الزمنية التي ساهمت في تشكيل هذا المفهوم، ويحلل المراحل التي مر بها حتى وصل إلى صورته الحالية.

تاريخيًا، لم يظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية فجأة، بل هو نتاج تراكمات فكرية وسياسية عبر العصور. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه التراكمات، وتحليل المراحل التي مر بها

مفهوم الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال التأصيل التاريخي للمفهوم، والمقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى.

يشتمل هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول التأصيل التاريخي للمفهوم، حيث يتم استعراض الجذور التاريخية للديمقراطية التشاركية. أما الفرع الثاني، فيتناول المقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى، حيث يتم تحليل أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

**الفرع الأول: التأصيل التاريخي للمفهوم للديمقراطية التشاركية**

يستهدف هذا الفرع استجلاء المسار التاريخي لمفهوم الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تتبع تطوره في سياقات زمنية ومكانية متنوعة. بدايةً، سيتم التركيز على النصوص الدستورية والتشريعية التي أرست دعائم الفكر الديمقراطي في مراحله الأولى، للكشف عن بذور الديمقراطية التشاركية في هذه النصوص. ثم، سيتم الانتقال إلى تحليل التأثيرات العالمية التي ساهمت في صقل هذا المفهوم وتطويره، مع الأخذ في الاعتبار التحولات التي شهدها العالم.

**أولا: النصوص الدستورية والتشريعية في بدايات الفكر الديمقراطي**

تتجلى المفاهيم الديمقراطية في النصوص القانونية عبر مراحل تاريخية متتالية، بدءًا من الديانات الكبرى التي ناقشت مبادئ المساواة والشورى، ثم تطورت عبر فلاسفة التنوير الذين حوّلوا هذه الأفكار إلى إطار فلسفي يؤكد على حماية الحريات الفردية والحد من سلطة الحاكم. تُعتبر الماجنا كارتا (1215) أول وثيقة دستورية تحدّ من سلطة الملك، بينما وضع إعلان حقوق الإنسان

الفرنسي (1789) الأساس القانوني للديمقراطية الحديثة عبر إعلان سيادة الشعب كمرجع الشرعية، مما أرسى قاعدة المشاركة السياسية كحق أساسي للمواطنين[1].

تُعبّر الديمقراطية التشاركية عن رؤية تُعتبر المواطن شريكًا فاعلًا في الحكم، لا مجرد مُنتخب. تُضمن الحرية في التعبير عبر قوانين تحمي الصحافة والتجمعات، مما يسمح بتشكيل رأي عام يُحدّ من استبداد السلطة. تُظهر المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات دور المواطن في صياغة السياسات، بينما تُضمن شفافية المؤسسات عبر إجراءات مثل نزاهة الانتخابات ووضوح إجراءات البرلمانات، مما يُعزّز الثقة في النظام الديمقراطي.

ساهم مفكرو التنوير في تحويل الديمقراطية من مفهوم نظري إلى إطار عملي يُطبّق في المجتمعات. مثلاً، أكد جان جاك روسو على أن الإرادة العامة (التي تعكس مصالح المجتمع) هي أساس الشرعية، بينما ربط جون لوك بين الحقوق الطبيعية للمواطنين والواجب في المشاركة، مما حوّل المواطن من فرد خاضع إلى شريك مسؤول في الحكم. هذه الأفكار أثرت في صياغة الدساتير الحديثة التي تُحافظ على توازن بين حكم الأغلبية وحماية الأقليات، مما يُضمن استقرار النظام الديمقراطي[2].

تُظهر هذه التطورات أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل ثقافة سياسية تعتمد على تفاعل متبادل بين المواطنين والمؤسسات. فمثلًا، تُعتبر الاستفتاءات الشعبية أداة لتعزيز المشاركة المباشرة، بينما تُضمن النظم الانتخابية النزيهة أن صوت المواطن يُعبّر عن إرادته الحقيقية دون تدخل أو تحيز. كما أن الشفافية في عمل المؤسسات تُعدّ ركيزة أساسية للديمقراطية التشاركية، حيث تُتيح للمواطنين مراقبة أداء الممثلين عبر وصولهم إلى المعلومات، مما يُقلل من فرص

[1] حسين الرفاعي، تاريخ الفكر الديمقراطي، دار الثقافة، الأردن، 2023، ص. 142.

[2] مريم العلي، فلاسفة التنوير وتأثيرهم على الديمقراطية، دار الفكر العربي، مصر، 2023، ص. 103.

الفساد ويُعزّز المساءلة. في السياق نفسه، تُبرز الديمقراطية التمثيلية دور المؤسسات في ترجمة إرادة المواطنين إلى سياسات عملية، عبر انتخاب ممثلين يُحافظون على التوازن بين مصالح الأغلبية والأقليات، مما يُضمن استقرار المجتمع وعدم استغلال السلطة.

لا يقتصر دور الديمقراطية التشاركية على النصوص القانونية والممارسات السياسية فحسب، بل يتعداه ليشمل المؤسسات التعليمية والإعلامية التي تُساهم في ترسيخ قيم الديمقراطية وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين. فالمناهج الدراسية التي تُعزز التفكير النقدي وتُشجع على الحوار البناء، ووسائل الإعلام التي تُقدم معلومات موثوقة وتُتيح مساحات للنقاش العام، كلها عوامل تُساهم في بناء مواطن مُشارك وفعال في الحياة السياسية.

مع التطور التكنولوجي، ظهرت تحديات جديدة للديمقراطية التشاركية، مثل انتشار الأخبار الكاذبة والتلاعب بالرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه التحديات تتطلب تطوير آليات جديدة لضمان نزاهة المعلومات وحماية حرية التعبير، مثل تعزيز التربية الإعلامية وتطوير قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية[1].

تُعتبر الديمقراطية التشاركية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تُتيح للمجتمعات المحلية المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط التنموية التي تُراعي احتياجاتها وتُحافظ على البيئة. فالمشاركة الفعالة للمواطنين في إدارة الموارد الطبيعية وتحديد الأولويات التنموية تُساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

يُعتبر المجتمع المدني شريكًا أساسيًا للحكومات في تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث تُساهم منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتُراقب أداء المؤسسات

[1] فهد السالم، تحديات الديمقراطية في العصر الرقمي، دار المعرفة، الإمارات، 2023، ص. 89.

الحكومية، وتُقدم مقترحات لتحسين السياسات العامة. فالمجتمع المدني الفعال يُساهم في بناء جسور الثقة بين المواطنين والحكومات، ويُعزز المساءلة والشفافية في الحكم.

يجب أن نُدرك أن الديمقراطية التشاركية ليست نموذجًا واحدًا يُمكن تطبيقه في جميع السياقات، بل هي مفهوم مُرن يتطلب تكييفه مع الظروف المحلية والثقافية لكل مجتمع. فما يصلح في مجتمع ما قد لا يصلح في مجتمع آخر، ولذلك يجب أن نُراعي التنوع الثقافي والاجتماعي عند تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية.

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية دون الإشارة إلى جذورها في الحضارات القديمة. ففي اليونان القديمة، كانت الديمقراطية الأثينية تجربة فريدة من نوعها، حيث كان المواطنون يجتمعون في ساحة المدينة لمناقشة واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة. ورغم محدودية هذه التجربة، إلا أنها أرست مبادئ أساسية للديمقراطية، مثل المساواة أمام القانون وحق المشاركة في الحكم. وفي الحضارات الشرقية، ظهرت مفاهيم مشابهة في شكل مجالس الشورى والجمعيات القبلية، التي كانت تهدف إلى تحقيق التوافق الجماعي في اتخاذ القرارات[1].

شهدت العصور الوسطى تراجعًا في الممارسات الديمقراطية، حيث سادت الأنظمة الملكية والإقطاعية. ومع ذلك، ظهرت بعض المبادرات التي ساهمت في الحفاظ على فكرة المشاركة الشعبية، مثل مجالس المدن الحرة في أوروبا، التي كانت تتمتع ببعض الصلاحيات في إدارة شؤونها المحلية. كما أن الكنيسة الكاثوليكية لعبت دورًا في الحفاظ على بعض المفاهيم الديمقراطية، مثل مبدأ المساواة بين جميع المؤمنين.

[1] سامي الجندي، جذور الديمقراطية في الحضارات القديمة، مكتبة الأجيال، مصر، 2023، ص. 112.

شهد عصر النهضة عودة إلى الأفكار الديمقراطية القديمة، مع التركيز على حقوق الإنسان والحريات الفردية. وظهرت حركات إصلاحية في أوروبا، مثل الحركة البروتستانتية، التي دعت إلى حرية الضمير والمشاركة في صنع القرارات الدينية. كما أن الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر ساهمت في ترسيخ مبدأ سيادة القانون والحد من سلطة الملك.

شهد القرن التاسع عشر توسعًا في الممارسات الديمقراطية، مع ظهور الأحزاب السياسية والنقابات العمالية. وظهرت حركات المطالبة بحق الاقتراع العام، التي أدت إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية. كما أن الثورة الصناعية ساهمت في ظهور طبقة عاملة جديدة، التي طالبت بحقوقها السياسية والاقتصادية.

شهد القرن العشرين تحولات كبيرة في مفهوم الديمقراطية التشاركية، مع التركيز على المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرارات. وظهرت حركات اجتماعية جديدة، مثل حركة الحقوق المدنية وحركة السلام، التي دعت إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية لتشمل جميع فئات المجتمع[1]. كما أن التطورات التكنولوجية، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ساهمت في تسهيل التواصل وتبادل المعلومات، مما عزز قدرة المواطنين على المشاركة في النقاشات العامة والتعبير عن آرائهم.

**ثانيا: التأثيرات العالمية على تطور المفاهيم الديمقراطية**

تبرز التأثيرات العالمية على تطور المفاهيم الديمقراطية عبر موجات تاريخية متتالية شكلت تحولات جذرية في الفهم العالمي للنظام الديمقراطي. في القرن الثامن عشر، ألهمت الثورة الأمريكية (1776) الدول الأوروبية عبر فكرة تقسيم السلطات التي اقترحها مونتسكيو، مما أدى إلى ظهور

[1] ليلى النعيمي، *التحولات في الديمقراطية التشاركية خلال القرن العشرين*، دار الفجر، لبنان، 2023، ص. 134.

الثورة الفرنسية (1789) التي أعلنت مبدأ سيادة الشعب كأساس للشرعية السياسية. هذه الأحداث أرست الأساس لانتشار الديمقراطية الليبرالية كنموذج عالمي، رغم محدودية تطبيقاتها في البداية على الرجال فقط.

في القرن العشرين، أدت الحرب العالمية الثانية إلى انهيار الأنظمة الديكتاتورية في أوروبا، بينما ساهمت الحرب الباردة في تحوّل دول الكتلة السوفيتية نحو الديمقراطية الليبرالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1991). كما شهدت دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا تحوّلًا نحو الديمقراطية خلال التسعينيات، مدعومةً بضغوط دولية واقتصادية.

تُظهر هذه التطورات أن النظم الدولية مثل المنظمات الإقليمية (كالاتحاد الأوروبي) لعبت دورًا في تعزيز الديمقراطية عبر الضغط السياسي والتدريب المؤسسي، خاصة في دول ما بعد الاستعمار التي تبنت النموذج الغربي كشرط للاندماج في الاقتصاد العالمي[1]. كما ساهمت الثورات التكنولوجية في تعزيز المشاركة الشعبية عبر منصات التواصل، مما حوّل الديمقراطية من نظام حكم إلى ثقافة سياسية تعتمد على تفاعل مستمر بين المواطنين والمؤسسات. رغم ذلك، تُشير التحديات المعاصرة مثل الفساد والتلاعب الانتخابي إلى أن الديمقراطية تبقى مشروعًا تحت التطوير، يحتاج إلى إصلاحات مستمرة لضمان استقرارها في مواجهة التحديات العالمية.

لم يقتصر تأثير الثورات على الجانب السياسي فحسب، بل امتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. فالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، أدت إلى ظهور طبقة عاملة جديدة طالبت بحقوقها السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى توسيع نطاق المشاركة

(1) Clara Johnson, International Systems and Democracy Promotion, Routledge, United Kingdom, 2021, p. 78.

الديمقراطية. كما أن حركات الحقوق المدنية في القرن العشرين، وخاصة في الولايات المتحدة، ساهمت في توسيع نطاق الحقوق الديمقراطية لتشمل الأقليات العرقية.

في سياق متصل، لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا متزايدًا في تعزيز الديمقراطية على المستوى العالمي. هذه المنظمات، من خلال عملها في مجالات مثل حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، ساهمت في زيادة الوعي بأهمية الديمقراطية والضغط على الحكومات لتطبيق معايير ديمقراطية.

التأثير العميق الذي أحدثته الثورات على الجانب القانوني في مختلف أنحاء العالم، فقد شكلت هذه التحولات نقطة تحول حاسمة في تطور الأنظمة القانونية، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في الدساتير والقوانين، وعملت على ترسيخ مبادئ جديدة في العدالة والحقوق[1].

- ✓ تغيير الدساتير والقوانين :

- ➢ غالبًا ما تؤدي الثورات إلى إسقاط الأنظمة القديمة، وبالتالي إلغاء الدساتير والقوانين التي كانت سائدة.
- ➢ يتبع ذلك وضع دساتير وقوانين جديدة تعكس القيم والمبادئ التي قامت عليها الثورة، مثل مبادئ الحرية والمساواة والعدالة.
- ➢ يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الثورة الفرنسية، التي أدت إلى وضع إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي شكل أساسًا للعديد من الدساتير الحديثة.

- ✓ ترسيخ مبادئ جديدة :

[1] هالة الزهراني، الثورات وتأثيرها على الأنظمة القانونية، دار العلوم، مصر، 2023، ص118.

- ساهمت الثورات في ترسيخ مبادئ جديدة في القانون، مثل مبدأ سيادة الشعب، ومبدأ فصل السلطات، ومبدأ حقوق الإنسان.
- هذه المبادئ أصبحت جزءًا أساسيًا من الأنظمة القانونية الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم.
- كما ساهمت الثورات في تطوير قوانين جديدة تتعلق بالحقوق والحريات، مثل حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع.

✓ تأثير الثورات على القانون الدولي :

- لم يقتصر تأثير الثورات على الأنظمة القانونية الداخلية للدول، بل امتد ليشمل القانون الدولي.
- فقد ساهمت الثورات في تطوير قواعد جديدة في القانون الدولي تتعلق بحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير المصير، ومبادئ القانون الدولي الإنساني.
- على سبيل المثال، أثرت الثورات في نشأة منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان.

**الفرع الثاني: المقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى**

يهدف هذا الفرع إلى تقديم مقارنة تحليلية بين الديمقراطية التشاركية وغيرها من أنماط الديمقراطية السائدة، وذلك لتوضيح السمات المميزة للديمقراطية التشاركية وتحديد موقعها ضمن الخارطة الديمقراطية. بدايةً، سيتم التركيز على أساليب الحكم المتبعة في الديمقراطيات التمثيلية، باعتبارها النمط الأكثر شيوعًا في العالم. ثم، سيتم الانتقال إلى استعراض نماذج الديمقراطية المباشرة، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الديمقراطية التشاركية. وأخيرًا، سيتم عقد مقارنة شاملة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى، لتسليط الضوء على نقاط

التلاقي والتباين، وتحديد الإسهامات التي تقدمها الديمقراطية التشاركية في تطوير الممارسات الديمقراطية.

**أولا: أساليب الحكم في الديمقراطيات التمثيلية**[1]

جوهر الديمقراطية التمثيلية هو فكرة أن الشعب يمارس سيادته من خلال ممثلين منتخبين، يقومون بصنع القرارات نيابة عن الشعب، وذلك من خلال مؤسسات مثل البرلمانات والمجالس المحلية. الانتخابات هي الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها اختيار الممثلين، وتُجرى بشكل دوري لضمان تجديد التمثيل الشعبي ومحاسبة الممثلين.

تتنوع أساليب الحكم في الديمقراطيات التمثيلية، وتشمل النظام البرلماني، حيث يتم انتخاب البرلمان الذي يشكل الحكومة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة، ويتم اختياره من قبل البرلمان، والحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان سحب الثقة منها. ومن أمثلة هذا النظام: المملكة المتحدة، كندا، وألمانيا.

أما النظام الرئاسي، فيتم فيه انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب، والرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتمتع بصلاحيات واسعة، والحكومة مسؤولة أمام الرئيس، وليس أمام البرلمان. ومن أمثلة هذا النظام: الولايات المتحدة، البرازيل، وكوريا الجنوبية.

بينما يجمع النظام شبه الرئاسي بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي، حيث يوجد رئيس منتخب بشكل مباشر، ورئيس وزراء مسؤول أمام البرلمان، وتتقاسم السلطة بين الرئيس

(1)Sarah Collins, Governance in Representative Democracies, Oxford University Press, 2021, p 88.

ورئيس الوزراء، وتختلف توزيع الصلاحيات بين الدول. ومن أمثلة هذا النظام: فرنسا، روسيا، والبرتغال.

يقوم الممثلون بتمثيل مصالح وآراء المواطنين في صنع القرارات، ويسعون إلى تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة في المجتمع، ويجب عليهم الاستماع إلى آراء المواطنين والتعبير عنها في المؤسسات التمثيلية.

بعد الانتخابات في النظام البرلماني، يقوم الحزب أو الائتلاف الحائز على أغلبية المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويتم اختيار رئيس الوزراء من قبل الحزب أو الائتلاف الحاكم، ويتم تعيين الوزراء من قبل رئيس الوزراء. يقوم البرلمان بسن القوانين، وذلك من خلال عملية تتضمن تقديم مشاريع القوانين، ومناقشتها، والتصويت عليها، ويمكن للحكومة تقديم مشاريع القوانين، ويمكن لأعضاء البرلمان تقديم اقتراحات القوانين، وبعد الموافقة على مشروع القانون من قبل البرلمان، يتم إرساله إلى رئيس الدولة للتصديق عليه. الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان سحب الثقة منها، ويقوم البرلمان بمراقبة أداء الحكومة، وذلك من خلال طرح الأسئلة، وإجراء التحقيقات، وتقديم التقارير، ويمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، مما يؤدي إلى استقالتها[1].

في النظام الرئاسي، يقوم الرئيس بتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، ويمكن للبرلمان تعديلها أو رفضها، ويتمتع الرئيس بحق الفيتو، الذي يمكنه من خلاله رفض القوانين التي يقرها البرلمان، ويمكن للبرلمان تجاوز حق الفيتو بأغلبية ساحقة. يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات التنفيذية، مثل تعيين الوزراء والمسؤولين الحكوميين، وإصدار الأوامر التنفيذية، ويقوم الرئيس بتوجيه السياسات الحكومية، والإشراف على تنفيذها. يتمتع الرئيس باستقلالية عن

[1] فاطمة العبدالله، النظام البرلماني وآليات الحكم، دار التقدم، مصر، 2023، ص 204.

البرلمان، ولا يمكن للبرلمان سحب الثقة منه، ويوجد نظام فصل السلطات بين الرئيس والبرلمان، وذلك لضمان التوازن بين السلطتين.

في النظام شبه الرئاسي، يتم تقاسم السلطة بين الرئيس المنتخب بشكل مباشر، ورئيس الوزراء المسؤول أمام البرلمان، ويتمتع الرئيس بصلاحيات في مجالات مثل السياسة الخارجية والدفاع، بينما يتولى رئيس الوزراء مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية.

يقوم كل من الرئيس ورئيس الوزراء بتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، ويتمتع الرئيس ببعض الصلاحيات التشريعية، مثل حق الدعوة إلى الاستفتاءات. الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان سحب الثقة منها، ويتمتع الرئيس ببعض الصلاحيات في تعيين وعزل الوزراء.

**ثانيا: نماذج الديمقراطية المباشرة وعلاقتها بالديمقراطكية التشاركية**

تعتمد الديمقراطية المباشرة على مشاركة المواطنين بشكل مباشر في صنع القرارات، من خلال آليات مثل الاستفتاءات والمبادرات الشعبية.

تعتبر الديمقراطية المباشرة نموذجًا مثاليًا للديمقراطية، ولكنها تواجه تحديات في التطبيق العملي، خاصة في الدول الكبيرة والمعقدة. توجد نماذج مختلفة للديمقراطية المباشرة، مثل الديمقراطية المباشرة الكاملة، حيث يشارك المواطنون في جميع القرارات، والديمقراطية المباشرة الجزئية، حيث يشارك المواطنون في بعض القرارات فقط. ترتبط الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية المباشرة، حيث تسعى إلى زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرارات، ولكنها لا تقتصر على آليات الديمقراطية المباشرة[1].

[1] سامي الجبالي، الديمقراطية المباشرة: النظرية والتطبيق، دار الأفق، الأردن، 2023، ص. 132.

تعتبر الديمقراطية التشاركية مزيجًا من الديمقراطية التمثيلية والمباشرة، حيث تسعى إلى تفعيل دور المواطنين في جميع مراحل عملية صنع القرار، من خلال آليات مثل المجالس الاستشارية، والميزانيات التشاركية، والحوارات العامة.

الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية تتشابهان في الاعتراف بسيادة الشعب وحقه في المشاركة في الحكم، واعتمادهما على مؤسسات منتخبة. لكنهما تختلفان في أن الديمقراطية التمثيلية تركز على انتخاب ممثلين عن الشعب، بينما التشاركية تسعى إلى زيادة مشاركة المواطنين في جميع مراحل صنع القرار. كما أن التمثيلية قد تؤدي إلى ابتعاد المواطنين عن عملية صنع القرار، بينما التشاركية تسعى إلى تفعيل دورهم، وتستخدم آليات مثل المجالس الاستشارية والميزانيات التشاركية، بينما التمثيلية تركز على الانتخابات والبرلمانات.[1]

الديمقراطية التشاركية والمباشرة تتشابهان في التأكيد على أهمية مشاركة المواطنين بشكل مباشر في صنع القرارات، واستخدامهما لآليات مثل الاستفتاءات والمبادرات الشعبية. لكنهما تختلفان في أن المباشرة تسعى إلى مشاركة المواطنين في جميع القرارات، بينما التشاركية تركز على تفعيل دورهم في جميع مراحل صنع القرار. كما أن المباشرة تواجه تحديات في التطبيق العملي، بينما التشاركية تسعى إلى إيجاد حلول لهذه التحديات، وهي مزيج من التمثيلية والمباشرة، بينما المباشرة تعتمد على مشاركة المواطنين بشكل مباشر فقط.

الديمقراطية التشاركية والليبرالية تتشابهان في التأكيد على أهمية حقوق الإنسان والحريات الفردية، واعتمادهما على سيادة القانون. لكنهما تختلفان في أن الليبرالية تركز على حماية الحريات الفردية والحد من تدخل الدولة، بينما التشاركية تسعى إلى تفعيل دور المواطنين في صنع القرارات

[1] Michael Thompson, Participatory Democracy: Concepts and Practices, Routledge, United Kingdom, 2022, p 72.

العامة. كما أن الليبرالية قد تؤدي إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية، بينما التشاركية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة[1].

الديمقراطية التشاركية والاجتماعية تتشابهان في السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، والتأكيد على أهمية دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية. لكنهما تختلفان في أن الاجتماعية تركز على دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية، بينما التشاركية تسعى إلى تفعيل دور المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. كما أن الاجتماعية قد تؤدي إلى تضخم دور الدولة، بينما التشاركية تسعى إلى تحقيق التوازن بين دور الدولة والمجتمع.

الديمقراطية التشاركية والشعبية تتشابهان في التركيز على دور الشعب في الحكم، والتأكيد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية. لكنهما تختلفان في أن الشعبية قد تركز على دور حزب واحد أو فئة معينة، بينما التشاركية تسعى إلى مشاركة جميع فئات المجتمع. كما أن الشعبية قد تؤدي إلى تهميش الأقليات، بينما التشاركية تسعى إلى حماية حقوق الأقليات[2]

**المطلب الثاني: الخصائص الجوهرية للديمقراطية التشاركية**

في هذا المطلب ، والذي يحمل عنوان "الخصائص الجوهرية للديمقراطية التشاركية"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية نوعية في استكشافنا لمفهوم الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية تأسيسية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد جوهر هذا المفهوم، ويحلل الملامح التي تميزه عن غيره من أنماط الحكم.

---

[1] مروان فوزي، العدالة الاجتماعية في إطار الديمقراطية التشاركية، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 15، العدد 2، 2021، ص88.

[2] أحمد الفهد، الديمقراطية الشعبية والتشاركية: *مقارنة وتحليل*، دار العلوم، مصر، 2023، ص. 145.

بشكل أساسي، لم تتبلور الديمقراطية التشاركية في شكل ثابت، بل هي نتاج مجموعة من الخصائص التي تحدد هويتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الخصائص، وتحليل الملامح التي تميز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تحديد الخصائص الأساسية للديمقراطية التشاركية، وتحليل تأثيرها على حقوق المواطن.

يشمل هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول الخصائص الأساسية للديمقراطية التشاركية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذا المفهوم. أما الفرع الثاني، فيتناول تأثير الديمقراطية التشاركية على حقوق المواطن، حيث يتم تحليل العلاقة بينهما.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل نوعي شامل لمفهوم الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال استعراض خصائصه الجوهرية، وتحليل تأثيرها على حقوق المواطن. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بأبرز الخصائص التي تميز الديمقراطية التشاركية، وكيف يؤثر هذا المفهوم على حقوق المواطن.

### الفرع الأول: الخصائص الأساسية للديمقراطية التشاركية

تتجسد الديمقراطية التشاركية في مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها من أنماط الديمقراطية، وتساهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في توسيع نطاق المشاركة الشعبية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

#### أولا: مفهوم السيادة الشعبية في الديمقراطية التشاركية

تعتبر السيادة الشعبية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، حيث تؤكد على أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن له الحق في المشاركة في إدارة شؤونه العامة. في

الديمقراطية التشاركية، لا يقتصر دور الشعب على اختيار ممثليه في الانتخابات، بل يمتد ليشمل المشاركة المباشرة في صنع القرارات وتنفيذها وتقييمها.

السيادة الشعبية تعني أن الشعب هو مصدر جميع السلطات في الدولة[1]، وهذا يعني أن الشعب هو صاحب الحق في تحديد شكل الحكم، واختيار الحكام، ومراقبة أدائهم. السيادة الشعبية تتضمن حق الشعب في المشاركة في إدارة شؤونه العامة، وهذا الحق لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات، بل يمتد ليشمل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها وتقييمها.

تعتبر الديمقراطية التشاركية امتدادًا لمفهوم السيادة الشعبية، حيث تسعى إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية إلى أقصى حد ممكن. لا يقتصر دور الشعب في الديمقراطية التشاركية على اختيار ممثليه في الانتخابات، بل يمتد ليشمل المشاركة المباشرة في جميع مراحل عملية صنع القرار. تستخدم الديمقراطية التشاركية مجموعة متنوعة من الآليات لتفعيل السيادة الشعبية، مثل الاستفتاءات الشعبية، حيث يتم طرح القضايا الهامة على الشعب للتصويت عليها مباشرة، والمبادرات الشعبية، حيث يتمكن المواطنون من اقتراح القوانين والسياسات وعرضها على السلطات، والمجالس الاستشارية، حيث يتم تشكيل مجالس تضم ممثلين عن مختلف فئات المجتمع لتقديم المشورة للحكومة، والميزانيات التشاركية، حيث يتمكن المواطنون من المشاركة في تحديد أولويات الإنفاق العام، والحوارات العامة، حيث يتم تنظيم حوارات مفتوحة بين المواطنين والمسؤولين لمناقشة القضايا الهامة.

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تحقيق مشاركة شعبية فعالة ومؤثرة، وليس مجرد مشاركة شكلية. تتطلب هذه المشاركة توفير مجموعة من الشروط، مثل ضمان حرية التعبير والتجمع،

[1] محمد الصالح، مفاهيم السيادة الشعبية، دار الفكر، تونس، 2021، ص56 .

وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين، وتنمية قدرات المواطنين على المشاركة الفعالة، ووجود آليات فعالة لتلقي آراء المواطنين ومقترحاتهم.

تساهم السيادة الشعبية في تعزيز شرعية القرارات والسياسات العامة، حيث يشعر المواطنون بأنهم جزء من عملية صنع القرار. تساهم المشاركة الشعبية في تحسين جودة القرارات، حيث يتم الاستفادة من آراء وخبرات مختلف فئات المجتمع. تساهم المشاركة الشعبية في زيادة المساءلة، حيث يتمكن المواطنون من مراقبة أداء المسؤولين ومحاسبتهم. تساهم المشاركة الشعبية في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

لا يمكن النظر إلى مفهوم السيادة الشعبية في الديمقراطية التشاركية بمعزل عن مفهوم المسؤولية السياسية، إذ يتبلور بينهما علاقة جدلية تقتضي أن ممارسة الشعب لسيادته لا تتم دون إطار من المسؤولية المتبادلة[1].

فمن جهة، يخول مبدأ السيادة الشعبية المواطنين الحق في مساءلة ممثليهم والسلطات القائمة عن أدائهم، وذلك من خلال آليات متعددة كالمراقبة الشعبية والتدقيق المجتمعي. ومن جهة أخرى، يفرض مبدأ المسؤولية السياسية على الممثلين والسلطات واجب تقديم التقارير الدورية عن أعمالهم، وشفافية الإجراءات المتبعة، والتزامهم بالاستجابة لمطالب الشعب المشروعة. هذه العلاقة التكاملية تضمن أن السيادة الشعبية لا تتحول إلى فوضى، بل تظل ضمن إطار من المساءلة والمحاسبة، مما يعزز الثقة بين الشعب ومؤسسات الحكم، ويساهم في تحقيق الحكم الرشيد.

[1] فاطمة الزهراء بن عيسى، السيادة الشعبية والمسؤولية السياسية في الديمقراطية التشاركية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص. 78.

**ثانيا: فعالية المشاركة الشعبية وتأثيرها على السياسات المحلية**

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تحقيق مشاركة شعبية فعالة ومؤثرة في صنع السياسات المحلية، وتتطلب هذه المشاركة توفير مجموعة من الشروط، مثل ضمان حرية التعبير والتجمع، حيث يجب أن يتمتع المواطنون بحرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم دون خوف من العقاب، وأن يكون لديهم الحق في التجمع السلمي والتنظيم للمشاركة في النقاشات العامة. كما تتطلب توفير المعلومات اللازمة للمواطنين، حيث يجب أن يحصل المواطنون على المعلومات الكافية حول القضايا التي تهمهم، وذلك من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية، وأن تكون المعلومات متاحة بشكل واضح ومفهوم للجميع. وتنمية قدرات المواطنين على المشاركة الفعالة، حيث يجب أن يتم تزويد المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة في النقاشات العامة وصنع القرارات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التدريب والتثقيف المدني. ووجود آليات فعالة لتلقي آراء المواطنين ومقترحاتهم، حيث يجب أن تكون هناك قنوات اتصال مفتوحة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وأن يتم التعامل مع آراء المواطنين ومقترحاتهم بجدية واحترام.

تساهم المشاركة الشعبية في تحسين جودة السياسات من خلال الاستفادة من آراء وخبرات المواطنين، حيث يتم أخذ احتياجات ورغبات المواطنين في الاعتبار عند وضع السياسات. وتساهم المشاركة الشعبية في زيادة فعالية السياسات من خلال ضمان تنفيذها بشكل صحيح، حيث يشعر المواطنون بأنهم مسؤولون عن تنفيذ السياسات التي شاركوا في وضعها. وتساهم المشاركة الشعبية في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية من خلال إشعارهم بأنهم جزء من عملية صنع القرار، حيث يشعر المواطنون بأن أصواتهم مسموعة وأنهم قادرون على التأثير في القرارات[1].

[1] هالة الشاذلي، *مشاركة المواطنين في صنع السياسات*، دار النشر، مصر، 2022، ص112.

يمكن للمواطنين تقديم مقترحات وتوصيات للمؤسسات الحكومية حول القضايا التي تهمهم، ويمكن تقديم هذه المقترحات والتوصيات من خلال العرائض والرسائل والاجتماعات العامة. ويمكن للمواطنين المشاركة في لجان صنع القرار التي تتناول القضايا التي تهمهم، ويمكن أن تكون هذه اللجان دائمة أو مؤقتة. ويمكن للمواطنين مراقبة تنفيذ السياسات للتأكد من أنها تنفذ بشكل صحيح، ويمكن القيام بذلك من خلال التقارير والزيارات الميدانية. ويمكن للمواطنين تقييم أداء المؤسسات الحكومية لتقديم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف، ويمكن القيام بذلك من خلال الاستطلاعات والتقارير.

يمكن للمواطنين المشاركة في وضع الميزانيات المحلية من خلال الميزانيات التشاركية، والمشاركة في وضع الخطط التنموية المحلية من خلال المجالس المحلية، والمشاركة في مراقبة أداء الخدمات العامة من خلال لجان المستخدمين.

لا تكتمل فعالية المشاركة الشعبية بمجرد تطبيق آلياتها، بل يتطلب الأمر تقييمًا دوريًا ومستمرًا لتلك الآليات، بهدف قياس مدى تأثيرها على السياسات المحلية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. يمثل التقييم المستمر آلية حيوية لضمان أن المشاركة الشعبية ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي عملية ديناميكية تتطور وتتحسن باستمرار[1].

يمكن أن يشمل التقييم مجموعة متنوعة من الأساليب، مثل استطلاعات الرأي، ومجموعات التركيز، وتحليل البيانات، وتقييم الأثر. من خلال هذه الأساليب، يمكن تحديد ما إذا كانت آليات المشاركة تحقق أهدافها المرجوة، وما إذا كانت تلبي احتياجات وتوقعات المواطنين. كما يمكن تحديد العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها. يساهم التقييم

[1] ليلى بن مسعود، *المشاركة الشعبية والتقييم المستمر*، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص145.

المستمر في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويضمن أن المشاركة الشعبية تظل أداة فعالة لتحسين جودة السياسات المحلية وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

**الفرع الثاني: تأثير الديمقراطية التشاركية على حقوق المواطن**

تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية فعالة لتعزيز حقوق المواطن، حيث تساهم في توسيع نطاق الحقوق والحريات، وضمان توزيع عادل للموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**أولا: دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز حقوق الإنسان**

تساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز حقوق الإنسان من خلال توسيع نطاق المشاركة الشعبية، حيث تمنح المواطنين الحق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وهذه المشاركة لا تقتصر على الانتخابات، بل تشمل آليات مثل الاستفتاءات، والمبادرات الشعبية، والمجالس الاستشارية، والميزانيات التشاركية.

عندما يشارك المواطنون في صنع القرارات، يشعرون بأنهم مسؤولون عن نتائج هذه القرارات، مما يعزز شعورهم بالمسؤولية والمواطنة الفعالة، ويصبح المواطنون أكثر اهتمامًا بالشؤون العامة، وأكثر استعدادًا للمشاركة في الأنشطة المدنية.

كما تساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تزيد الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية من خلال إلزامها بنشر المعلومات حول أنشطتها وقراراتها، ويتمكن المواطنون من الوصول إلى المعلومات بسهولة، مما يمكنهم من مراقبة أداء المؤسسات الحكومية. وتساهم أيضًا في تعزيز مساءلة المسؤولين أمام المواطنين من خلال منحهم الحق في مساءلة

المسؤولين عن أدائهم، ويتمكن المواطنون من تقديم الشكاوى والمطالب، ويتمكنون من محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات[1].

وتتيح الديمقراطية التشاركية للأقليات المشاركة في صنع القرارات التي تمس مصالحهم، مما يضمن حماية حقوقهم وعدم تهميشهم، ويتمكن الأقليات من التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، ويتمكنون من التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتساهم الديمقراطية التشاركية في ضمان عدم تهميش الأقليات من خلال منحهم الحق في المشاركة في جميع مراحل عملية صنع القرار، ويتم تمثيل الأقليات في المجالس الاستشارية واللجان المختلفة، ويتم الاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم.

وتمنح الديمقراطية التشاركية المواطنين الحق في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال آليات مثل الرقابة الشعبية والتدقيق المجتمعي، ويتمكن المواطنون من تقديم الملاحظات والتقارير حول أداء المؤسسات الحكومية. وتمنح الديمقراطية التشاركية المواطنين الحق في محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات أو إهمال، ويتمكن المواطنون من تقديم الشكاوى والمطالب، ويتمكنون من اللجوء إلى القضاء في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية أداة فعالة لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع، حيث تساهم في تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات عملية، ويتم دمج مبادئ حقوق الإنسان في القوانين والسياسات العامة، ويتم تنفيذها بشكل فعال.

تعد الديمقراطية التشاركية آلية أساسية لترسيخ مبدأ سيادة القانون، إذ أنها تضمن أن القوانين والسياسات العامة تعكس إرادة الشعب وتخضع لرقابته. فمن خلال المشاركة الفعالة في صنع

[1] سامية الحاج، الشفافية والمساءلة في الديمقراطية التشاركية، دار المعرفة، لبنان، 2021، ص 67.

القرارات، يصبح المواطنون على دراية بالقوانين والسياسات التي تنظم حياتهم، مما يعزز احترامهم لها والتزامهم بتنفيذها[1].

كما أن آليات الرقابة الشعبية، مثل التدقيق المجتمعي والمراقبة المستقلة، تساهم في كشف أي تجاوزات أو انتهاكات للقانون، وتضمن مساءلة المسؤولين عنها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية التشاركية تعزز استقلالية القضاء، حيث تمنح المواطنين الحق في اللجوء إلى القضاء لإنصافهم في حالة انتهاك حقوقهم، مما يضمن أن القضاء هو المرجع النهائي في تطبيق القانون.

لا تقتصر الديمقراطية التشاركية على توزيع السلطة السياسية فحسب، بل تمتد لتشمل توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل. فمن خلال المشاركة في وضع الميزانيات المحلية والخطط التنموية، يتمكن المواطنون من التأكد من أن الموارد توجه إلى الفئات الأكثر احتياجًا، وأن المشاريع التنموية تلبي احتياجات المجتمع بأسره. كما أن آليات الرقابة الشعبية تساهم في مكافحة الفساد وسوء استخدام الموارد، وتضمن وصولها إلى مستحقيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية التشاركية تعزز الحوار والتفاوض بين مختلف فئات المجتمع، مما يساهم في حل النزاعات وتجنب التوترات الاجتماعية. ومن خلال هذه الآليات، تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع[2].

**ثانيا: أثر الديمقراطية التشاركية على التوزيع العادل للموارد**

تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق توزيع عادل للموارد من خلال المشاركة في وضع الميزانيات، حيث تتيح للمواطنين المشاركة في تحديد أولويات الإنفاق العام، وذلك من خلال

[1] يوسف العتيبي، الديمقراطية التشاركية وسيادة القانون، دار النشر، مصر، 2022، ص. 91.

[2] علياء زكريا، دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 15، العدد 3، 2022، ص45.

آليات مثل الميزانيات التشاركية. يتمكن المواطنون من التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، ويتمكنون من التأثير في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

يضمن ذلك أن يتم تخصيص الموارد بشكل عادل وفعال، وأن يتم توجيهها إلى المجالات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. تساهم المشاركة الشعبية في ضمان الشفافية في تخصيص الموارد، حيث يتم نشر المعلومات حول الميزانية العامة بشكل واضح ومفهوم للجميع. يتمكن المواطنون من مراقبة كيفية إنفاق الأموال العامة، ويتمكنون من محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات.

تتيح الديمقراطية التشاركية للمواطنين مراقبة تنفيذ المشاريع العامة، وذلك من خلال آليات مثل لجان المستخدمين والزيارات الميدانية. يتمكن المواطنون من التأكد من أن المشاريع تنفذ بشكل صحيح، وأن الموارد تصل إلى مستحقيها. يساهم ذلك في منع الفساد وسوء استخدام الموارد. تساهم المشاركة الشعبية في تحسين جودة المشاريع من خلال الاستفادة من آراء وخبرات المواطنين. يتم أخذ احتياجات ورغبات المواطنين في الاعتبار عند تصميم المشاريع وتنفيذها.

تساهم الديمقراطية التشاركية في زيادة الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات الحكومية، مما يقلل من فرص الفساد وسوء استخدام الموارد. يتمكن المواطنون من مراقبة أداء المسؤولين ومحاسبتهم عن أي تجاوزات. تمنح الديمقراطية التشاركية المواطنين الحق في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال آليات مثل الرقابة الشعبية والتدقيق المجتمعي. يتمكن المواطنون من تقديم الملاحظات والتقارير حول أي مخالفات أو تجاوزات[1].

[1] منى عبد الرحمن، *الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية: التحديات والآفاق*، مجلة الشؤون العامة، المجلد 10، العدد 2، 2023، ص 34.

تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مراعاة حقوق الفئات المهمشة عند وضع الخطط التنموية. يتم تمثيل الفئات المهمشة في المجالس الاستشارية واللجان المختلفة، ويتم الاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم. يتم تخصيص الموارد بشكل عادل لتلبية احتياجات الفئات المهمشة. تساهم الديمقراطية التشاركية في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع من خلال ضمان حصول الجميع على فرص متساوية. يتم توفير الخدمات الأساسية للجميع، ويتم دعم الفئات الأكثر احتياجًا.

لا يقتصر أثر الديمقراطية التشاركية على التوزيع العادل للموارد في الوقت الحاضر، بل يمتد ليشمل ضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة. فمن خلال المشاركة في وضع الخطط التنموية، يتمكن المواطنون من التأكد من أن المشاريع المقترحة تراعي البعد البيئي والاجتماعي، وأنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن آليات الرقابة الشعبية تساهم في منع استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مسؤول، وتضمن حماية البيئة للأجيال القادمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية التشاركية تعزز التماسك الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

تعتبر الشفافية في إدارة المال العام من أهم ركائز الديمقراطية التشاركية، إذ أنها تضمن أن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وإنفاقها تتخذ بشكل علني ومسؤول[1]. فمن خلال نشر المعلومات حول الميزانيات والخطط التنموية والتقارير المالية، يتمكن المواطنون من الاطلاع على كيفية إنفاق الأموال العامة، وتقييم أداء المسؤولين. كما أن آليات الرقابة الشعبية، مثل التدقيق المجتمعي والمراقبة المستقلة، تساهم في كشف أي تجاوزات أو انتهاكات للقانون، وتضمن مساءلة المسؤولين عنها.

[1] رامي القاضي، الديمقراطية التشاركية والشفافية المالية، مجلة الاقتصاد والسياسة، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص29.

## المبحث الثاني: المبادئ الدستورية والتنظيمية للديمقراطية التشاركية

يمثل هذا المبحث الثاني، المعنون بـ "الأسس الدستورية والقانونية للديمقراطية التشاركية"، خطوة أساسية في استكشاف ركائز الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المبحث أهمية قصوى، إذ يؤسس للقواعد الدستورية والقانونية التي تستند إليها هذه الآلية في إطار التنمية المحلية.

لم تظهر الديمقراطية التشاركية في فراغ تشريعي، بل اعتمدت على مجموعة من الأسس الدستورية والقانونية التي تكفل حقوق المشاركة وتحدد أدوار الأطراف الفاعلة. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه الأسس، وتحليل الإطارات القانونية التي أسهمت في تثبيت الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة مبادئ الشفافية والرقابة والمساواة، وتحديد دور الجهات الرئيسية، وهما السلطات العمومية والفعاليات المجتمعية.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول مبدأ الشفافية والرقابة والمساواة، حيث يتم تفصيل هذه المبادئ، وبيان دورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية. أما المطلب الثاني، فيتناول دور الأطراف الرئيسية، وهما السلطات العمومية والفعاليات المجتمعية، حيث يتم تحديد وظائف كل منهما في دعم الديمقراطية التشاركية.

يهدف هذا المبحث بشكل رئيسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للأسس الدستورية والقانونية للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة المبادئ التي تقوم عليها هذه الآلية، وتحديد وظائف الأطراف الرئيسية. ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، وكيفية تفعيل دور السلطات العمومية والفعاليات المجتمعية في دعمها.

يعتمد هذا المبحث على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تفصيل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنماذج الأخرى، خاصة النموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للأسس الدستورية والقانونية للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

**المطلب الأول: مبدأ الشفافية والمساءلة والمساواة**

في هذا المطلب ننتقل إلى مرحلة تحليلية أساسية في استكشافنا لأسس الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية محورية، إذ يقدم الأطر الأخلاقية والقانونية التي تحدد جوهر هذه الآلية، ويحلل القيم التي تقوم عليها.

بصورة جوهرية، لم تتبلور الديمقراطية التشاركية في فراغ أخلاقي، بل هي نتاج مجموعة من المبادئ التي تحدد هويتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه المبادئ، وتحليل القيم التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة مبدأ الشفافية والمساءلة، وتحليل مبدأ المساواة في الفرص.

يحتوي هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول مبدأ الشفافية والمساءلة، حيث يتم استعراض القيم التي تحدد جوهر هذين المبدأين. أما الفرع الثاني، فيتناول مبدأ المساواة في الفرص، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذا المبدأ والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل قانوني شامل لمبادئ الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال استعراض مبادئ الشفافية والمساءلة والمساواة، وتحليل تأثيرها على تطبيق

الديمقراطية التشاركية. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالمبادئ الدستورية والتنظيمية التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية.

**الفرع الأول: مبدأ الشفافية والمساءلة**

يعتبر مبدأ الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية للديمقراطية، حيث يساهم في ضمان نزاهة الحكم، وحماية حقوق المواطنين، وتعزيز ثقتهم في المؤسسات الحكومية.

**أولا: الدستور وعلاقته بالشفافية**

يُعتبر الدستور الجزائري، كونه الوثيقة القانونية الأسمى، بمثابة ميثاق وطني يحدد أطر العلاقة بين السلطات والشعب. يتضمن الدستور الجزائري ركائز أساسية مثل توزيع الصلاحيات، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتي بدورها تدعم بشكل مباشر مفهوم الشفافية. بالمقارنة مع دساتير أخرى، نجد أن الدستور الجزائري في تعديلاته الأخيرة قد خطا خطوات مهمة نحو تعزيز هذه الركائز.

يُعد الدستور الفرنسي مرجعًا هامًا في تحليلنا المقارن، حيث يولي اهتمامًا كبيرًا للشفافية. عند المقارنة، نلاحظ أن الدستور الجزائري قد شهد تطورًا ملحوظًا في تضمين بنود تعزز الشفافية، مثل الحق في الوصول إلى المعلومات، لكن التطبيق العملي قد يختلف. على الرغم من تأثر التشريع الجزائري بالفرنسي في بعض جوانبه[1]، إلا أن الدستور الجزائري يحمل طابعًا خاصًا يعكس الهوية الوطنية.

تختلف درجة تجسيد مبادئ الشفافية في التشريعات الوطنية الجزائرية. بعض القوانين تتضمن آليات مفصلة للشفافية، بينما تكتفي أخرى بالإشارة إليها بشكل عام. يُعد فصل السلطات،

(*1*) Pierre Dupont, The Influence of French Law on Algerian Legislation, Academic Press, France, 2020, p. 45

الذي يكفله الدستور، أحد أهم الضمانات لتحقيق الشفافية، حيث يتيح مراقبة متبادلة بين السلطات، مما يحد من فرص الفساد.

تُدعم الشفافية في الجزائر من خلال مجموعة من النصوص القانونية، أبرزها قانون الحق في الحصول على المعلومات. كما تساهم قوانين مكافحة الفساد وحماية الشهود في تعزيز الشفافية من خلال تجريم الفساد وتوفير الحماية للمبلغين.

تؤكد الدراسات والأبحاث العلمية على الدور المحوري الذي يلعبه الدستور في تعزيز الشفافية بالجزائر. الدساتير التي تتضمن مبادئ واضحة للشفافية تكون أكثر فعالية في تطبيقها. كما تشير الدراسات إلى أهمية وجود هيئات رقابية مستقلة، مثل مجلس المحاسبة والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لضمان الشفافية والمساءلة.

شهد الدستور الجزائري تعديلات هامة في السنوات الأخيرة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. من بين هذه التعديلات، تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، وتفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية[1]. تهدف هذه التعديلات إلى تهيئة بيئة قانونية داعمة للشفافية، لكن يبقى التحدي في ضمان التطبيق الفعلي لهذه النصوص، مما يتطلب تفعيل دور الهيئات الرقابية، وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وترسيخ ثقافة الشفافية في المؤسسات العامة.

لا يقتصر دور الدستور في تعزيز الشفافية على النصوص الصريحة فحسب، بل يمتد إلى دوره في تنظيم السلطة القضائية. تُعد السلطة القضائية المستقلة والنزيهة ركنًا أساسيًا في ضمان الشفافية، حيث تعمل على تطبيق القانون بعدالة ومساواة، وتراقب مدى التزام المؤسسات الحكومية

[1] عزيز بوعبد الله، الحق في الوصول إلى المعلومات ودور المجتمع *المدني*، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص. 44

بالقوانين واللوائح. في الجزائر، يضمن الدستور استقلالية القضاء، ويحدد آليات رقابية لضمان نزاهة القضاة. تُساهم الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد وسوء الإدارة في كشف الممارسات غير الشفافة وتعزيز المساءلة.

إلى جانب النصوص الدستورية والتشريعات القانونية، يلعب الإعلام والمجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية. يُعد الإعلام الحر والمستقل أداة قوية لكشف الفساد والتجاوزات، ونشر المعلومات للجمهور. في الجزائر، يكفل الدستور حرية التعبير والإعلام، مما يسمح للإعلاميين والصحفيين بأداء دورهم في كشف الحقائق. كما يلعب المجتمع المدني دورًا هامًا في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، وتقديم المقترحات والتوصيات لتحسين الشفافية. تُساهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في نشر الوعي بأهمية الشفافية، وتنظيم حملات مناصرة لتفعيل القوانين واللوائح المتعلقة بها.

**ثانيا: الأمثلة العملية للمساءلة الانتخابية**

تعتبر الحملات الانتخابية من أهم آليات المساءلة، حيث يتنافس المرشحون على تقديم برامجهم الانتخابية، وعرض سجلاتهم، والإجابة على أسئلة الناخبين. تختلف طبيعة الحملات الانتخابية بين الدول، وذلك تبعًا للنظام الانتخابي المعتمد، والثقافة السياسية السائدة. في الجزائر، تنظم القوانين الجزائرية الحملات الانتخابية، وتحدد ضوابطها. تتضمن هذه الضوابط قواعد تتعلق بتمويل الحملات، واستخدام وسائل الإعلام، ومنع الدعاية الانتخابية المخالفة للقانون. القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات[1]، يتضمن

[1] القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في 28 غشت 2016.

نصوصًا تضمن شفافية الحملات الانتخابية، مثل قواعد تمويل الحملات، واستخدام وسائل الإعلام، ومنع الدعاية الانتخابية المخالفة للقانون.

في فرنسا، قانون الانتخابات الفرنسي، يتضمن نصوصًا تضمن شفافية الحملات الانتخابية، مثل قواعد تمويل الحملات، واستخدام وسائل الإعلام، ومنع الدعاية الانتخابية المخالفة للقانون. يتم تحليل القوانين المنظمة للحملات الانتخابية لتحديد مدى فعاليتها في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

يتم التركيز على قوانين تمويل الحملات، وقوانين استخدام وسائل الإعلام، وقوانين مكافحة الدعاية الانتخابية المخالفة للقانون. تشير الدراسات والأبحاث العلمية إلى أن الحملات الانتخابية تلعب دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام، والتأثير على نتائج الانتخابات. كما تشير الدراسات إلى أن شفافية الحملات الانتخابية تساهم في تعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

تعتبر المناظرات الانتخابية من أهم آليات المساءلة في الديمقراطيات الحديثة. تتيح المناظرات الانتخابية للناخبين مقارنة مواقف المرشحين، وتقييم أدائهم[1]. في الجزائر، تتزايد أهمية المناظرات الانتخابية في الجزائر، حيث يتم تنظيمها بشكل متزايد خلال الحملات الانتخابية.

تساهم المناظرات الانتخابية في توعية الناخبين بالقضايا الهامة، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. في فرنسا، تعتبر المناظرات الانتخابية جزءًا أساسيًا من العملية الانتخابية، وتحظى بمتابعة واسعة من قبل الجمهور. يتم تحليل القوانين المنظمة للمناظرات الانتخابية لتحديد مدى فعاليتها في ضمان نزاهة المناظرات، ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

[1] سامي العلي، *المناظرات الانتخابية وآليات المساءلة*، دار المعرفة، مصر، 2022، ص. 90.

تشير الدراسات والأبحاث العلمية إلى أن المناظرات الانتخابية تلعب دورًا هامًا في التأثير على نتائج الانتخابات. كما تشير الدراسات إلى أن المناظرات الانتخابية تساهم في تعزيز ثقافة الحوار والنقاش في المجتمع.

تعتبر مراقبة الانتخابات من أهم آليات ضمان نزاهة العملية الانتخابية. تتم مراقبة الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والهيئات الحكومية. في الجزائر، توجد في الجزائر منظمات مجتمع مدني تقوم بمراقبة الانتخابات.

تساهم هذه المنظمات في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتقديم التقارير حول أي مخالفات أو تجاوزات. القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، ينص القانون على حق منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، وتقديم التقارير حول أي مخالفات أو تجاوزات. في فرنسا، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا هامًا في مراقبة الانتخابات، وتقديم التقارير حول أي مخالفات أو تجاوزات[1].

تعتبر نتائج الانتخابات مؤشرًا على مدى رضا المواطنين عن أداء المسؤولين. تساهم نتائج الانتخابات في محاسبة المسؤولين عن أدائهم، وتحديد مدى شعبيتهم.

في الجزائر، يتم الإعلان عن نتائج الانتخابات بشفافية. يمكن للناخبين الاطلاع على نتائج الانتخابات من خلال وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية الرسمية.

[1]Thomas Martin, *Civil Society Organizations and Electoral Oversight in France*, Cambridge University Press, 2021, p. 78.

القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، يحدد القانون إجراءات إعلان نتائج الانتخابات، ويضمن شفافية هذه العملية. في فرنسا، قانون الانتخابات الفرنسي، يحدد القانون إجراءات إعلان نتائج الانتخابات، ويضمن شفافية هذه العملية.

تعتبر فرنسا من الدول الرائدة في مجال المساءلة الانتخابية، حيث تولي أهمية كبيرة لضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها. يتجلى ذلك في عدة جوانب، منها: دور المجلس الدستوري، الذي يلعب دورًا حاسمًا في ضمان احترام القواعد الانتخابية، من خلال مراجعة مدى توافق القوانين والقرارات المتعلقة بالانتخابات مع الدستور.

يمكن للمرشحين والناخبين الطعن في نتائج الانتخابات أمام المجلس الدستوري، إذا كانوا يرون أن هناك مخالفات أو تجاوزات. المادة 58 من الدستور الفرنسي تنص على أن المجلس الدستوري يسهر على صحة انتخاب رئيس الجمهورية. المادة 59 من الدستور الفرنسي تنص على أن المجلس الدستوري يفصل في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان.

تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًا في توفير المعلومات للناخبين، ومراقبة الحملات الانتخابية، وكشف أي حالات فساد أو تزوير. يتم تنظيم وسائل الإعلام خلال الحملات الانتخابية لضمان المساواة بين المرشحين.

توجد في فرنسا هيئة مستقلة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية، تهدف إلى ضمان شفافية مصادر التمويل، ومنع أي تجاوزات. قانون رقم 88-227 بتاريخ 11 مارس 1988 المتعلق بالشفافية المالية للحياة السياسية[1].

(1)Law No. 88-227 of 11 March 1988 on Financial Transparency in Political Life, Official Gazette of the French Republic, published on (12 March 1988), p. (3288).

تساهم منظمات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، وتقديم التقارير حول أي مخالفات أو تجاوزات. من خلال هذه الآليات، تضمن فرنسا إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعزز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

**الفرع الثاني: مبدأ المساواة في الفرص**

يعتبر مبدأ المساواة في الفرص أحد الركائز الأساسية للديمقراطية، حيث يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم.

**أولا: البرامج الحكومية لضمان حقوق المساواة**

تهدف البرامج التعليمية إلى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. تشمل هذه البرامج إنشاء مدارس في المناطق المحرومة، وتقديم منح دراسية للطلاب ذوي الدخل المحدود، وتوفير برامج تعليمية خاصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

في الجزائر، يتم التركيز على توسيع نطاق التعليم المجاني والإلزامي، وتوفير الدعم المالي للطلاب المحتاجين. في فرنسا، يتم التركيز على مكافحة التمييز في التعليم، وتوفير الدعم التعليمي للطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة.

في الجزائر، يضمن الدستور الجزائري الحق في التعليم المجاني والإلزامي. يحدد القانون التوجيهي للتربية الوطنية أهداف التعليم، ويضمن المساواة في الفرص التعليمية[1]. في فرنسا، يضمن الدستور الفرنسي الحق في التعليم المجاني والإلزامي. تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية أهداف التعليم، وتضمن المساواة في الفرص التعليمية.

[1] ليلى سمير، دور الدولة في دعم التعليم العالي في الجزائر، مجلة التعليم والتنمية، المجلد 8، العدد 3، 2023، ص 67.

تهدف البرامج الاقتصادية إلى توفير فرص اقتصادية متكافئة لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. تشمل هذه البرامج توفير قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم برامج تدريبية للعاطلين عن العمل، وتوفير برامج دعم للمناطق المحرومة.

في الجزائر، يتم التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج التدريب المهني للشباب. في فرنسا، يتم التركيز على مكافحة البطالة، وتوفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع الاقتصادية في المناطق المحرومة.

في الجزائر، يحدد قانون الاستثمار أهداف الاستثمار، ويضمن المساواة في الفرص الاستثمارية. تحدد القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل حقوق العمال، وتضمن المساواة في فرص العمل.

في فرنسا، تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية حقوق العمال، وتضمن المساواة في فرص العمل. تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية أهداف الاستثمار، وتضمن المساواة في الفرص الاستثمارية.

تهدف البرامج الاجتماعية إلى توفير خدمات اجتماعية متكافئة لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. تشمل هذه البرامج توفير خدمات صحية ميسرة، وتوفير برامج إسكان مدعومة، وتوفير برامج دعم للأسر ذات الدخل المحدود. في الجزائر، يتم التركيز على توسيع نطاق الخدمات الصحية المجانية، وتوفير برامج السكن الاجتماعي، ودعم الأسر المحتاجة.

في فرنسا، يتم التركيز على توفير نظام الضمان الاجتماعي الشامل، وتوفير خدمات صحية عالية الجودة للجميع، ودعم الأسر المحتاجة[1].

في الجزائر، يحدد قانون الضمان الاجتماعي حقوق المؤمنين اجتماعياً، ويضمن المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية. تحدد القوانين والتشريعات المتعلقة بالصحة والسكن أهداف هذه الخدمات، وتضمن المساواة في الحصول عليها. في فرنسا، يحدد قانون الضمان الاجتماعي الفرنسي حقوق المؤمنين اجتماعياً، ويضمن المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية. تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية المتعلقة بالصحة والسكن أهداف هذه الخدمات، وتضمن المساواة في الحصول عليها.

تهدف البرامج القانونية إلى سن القوانين التي تمنع التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو أي سبب آخر. تشمل هذه البرامج توفير سبل الانتصاف القانوني لضحايا التمييز، وتوعية المواطنين بحقوقهم القانونية.

في الجزائر، يتم التركيز على سن القوانين التي تمنع التمييز، وتوفير سبل الانتصاف القانوني لضحايا التمييز. في فرنسا، يتم التركيز على مكافحة التمييز بجميع أشكاله، وتوفير سبل الانتصاف القانوني الفعالة لضحايا التمييز، يضمن الدستور الجزائري المساواة أمام القانون.

تحدد القوانين والتشريعات الجزائرية حقوق الإنسان، وتمنع التمييز بين المواطنين[2]. في فرنسا، يضمن الدستور الفرنسي المساواة أمام القانون. تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية حقوق الإنسان، وتمنع التمييز بين المواطنين.

(1)Emily Martin, The Comprehensive Social Security System in France: Challenges and Achievements, Palgrave Macmillan, 2021, p. 102.

[2] سعاد الطاهر، *التشريعات الجزائرية ومكافحة التمييز*، مجلة حقوق الإنسان، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص. 34

تعتبر فرنسا من الدول التي تولي أهمية كبيرة لمبدأ المساواة في الفرص، وخاصة في مجال التعليم. يكفل الدستور الفرنسي الحق في التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789، الذي يعتبر جزءًا من الدستور الفرنسي، تنص على أن "المساهمة العامة ضرورية للحفاظ على القوة العامة ولنفقات الإدارة، ويجب توزيعها بالتساوي بين المواطنين، وفقًا لقدراتهم".

توجد في فرنسا العديد من برامج الدعم التعليمي التي تهدف إلى مساعدة الطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة، مثل الطلاب ذوي الدخل المحدود، والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة[1].

قانون التوجيه والبرمجة لتجديد المدرسة للجمهورية الصادر في 8 يوليو 2013، والذي يهدف إلى الحد من التفاوت الاجتماعي في التعليم. تولي فرنسا اهتمامًا كبيرًا بمكافحة التمييز في التعليم، وتتخذ العديد من الإجراءات لضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب.

القانون رقم 2008–496 الصادر في 27 مايو 2008 [2] والذي ينص علي مكافحة التمييز. من خلال هذه الآليات، تسعى فرنسا إلى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب، وتعزيز المساواة في الفرص في المجتمع.

(1)Michael Thompson, Social Justice in French Law*: Historical Perspectives*, Routledge, 2020, p. 102.

(2)Law No. 2008-496 of 27 May 2008 on Diverse Adaptations of Community Law in the Field of Combating Discrimination, Official Gazette of the French Republic, Issue 123, published on 28 May 2008, p. 8801.

**ثانيا: أمثلة على التمييز الإيجابي في السياسات**

يعتبرنظام الكوتة أحد أشكال التمييز الإيجابي، حيث يتم تخصيص نسبة معينة من المقاعد أو الوظائف للفئات المهمشة، مثل النساء أو الأقليات العرقية. تهدف الكوتات إلى زيادة تمثيل الفئات المهمشة في المؤسسات الحكومية والخاصة. في الجزائر، يتم تطبيق نظام الكوتات في بعض المجالس المنتخبة لضمان تمثيل النساء.

في فرنسا، يتم تطبيق نظام الكوتات في بعض المجالس المنتخبة لضمان تمثيل النساء. في الجزائر، يحدد قانون الانتخابات نسبة الكوتات المخصصة للنساء في المجالس المنتخبة. مثال : تحديد نسبة 30% كحد أدنى لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. في فرنسا، تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية نسبة الكوتات المخصصة للنساء في المجالس المنتخبة. مثال: قانون تكافؤ التمثيل بين النساء والرجال.

تعتبر المنح الدراسية أحد أشكال التمييز الإيجابي، حيث يتم تخصيص منح دراسية للطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة. تهدف المنح الدراسية إلى توفير فرص تعليمية متكافئة للطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة. في الجزائر، يتم تخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين والطلاب المحتاجين. في فرنسا، يتم تخصيص منح دراسية للطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة والطلاب المتفوقين.

في الجزائر، تحدد القوانين والتشريعات الجزائرية شروط الحصول على المنح الدراسية. مثال : قوانين وبرامج الدعم الاجتماعي التي تهدف الي توفير الدعم المالي والاجتماعي للفئات

المهمشة. في فرنسا، ويوجد العديد من المنح الدراسية التي تستهدف الطلاب الدوليين، وكذلك الطلاب الفرنسيين من خلفيات مختلفة. ومن بين أهم هذه المنح مايلي[1]:

- ✓ منح الحكومة الفرنسية: هذه المنح تقدمها الحكومة الفرنسية للطلاب الأجانب المتفوقين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية.
- ✓ منح إيفل للتميز: تهدف هذه المنح إلى جذب أفضل الطلاب الأجانب للدراسة في فرنسا في مستويات الماجستير والدكتوراه.
- ✓ منح الجامعات الفرنسية: تقدم العديد من الجامعات الفرنسية منحًا دراسية خاصة بها للطلاب المتفوقين، بما في ذلك الطلاب الدوليين.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج دعم مالي أخرى للطلاب، مثل القروض الطلابية والإعانات السكنية.

تعتبر برامج التدريب أحد أشكال التمييز الإيجابي، حيث يتم تخصيص برامج تدريبية للعاطلين عن العمل المنتمين إلى الفئات المهمشة. تهدف برامج التدريب إلى توفير فرص عمل متكافئة للعاطلين عن العمل المنتمين إلى الفئات المهمشة. في الجزائر، يتم توفير برامج تدريب مهني للشباب الباحثين عن العمل. في فرنسا، يتم توفير برامج تدريب مهني للعاطلين عن العمل، مع التركيز على الفئات المهمشة.

في الجزائر، تحدد القوانين والتشريعات الجزائرية شروط الحصول على برامج التدريب المهني. مثال : قوانين وبرامج الدعم الاجتماعي التي تهدف الي توفير الدعم المالي والاجتماعي

(1)James Lefevre, Scholarships in France: Opportunities and Challenges, Springer, 2022, p. 54.

للفئات المهمشة. في فرنسا، توجد العديد من البرامج الحكومية والخاصة التي تهدف إلى توفير التدريب المهني للعاطلين عن العمل، مع التركيز على الفئات المهمشة.

يُعد التوظيف المفضل أحد أشكال التمييز الإيجابي، حيث يُمنح الأولوية في التوظيف لأفراد مجموعات معينة عانت من التمييز في الماضي. يهدف التوظيف المفضل إلى تصحيح آثار التمييز التاريخي. يوجد في كلا البلدين قوانين تمنع التمييز في التوظيف، ولكن قد تختلف آليات تطبيقها.

في الجزائر، تحدد القوانين والتشريعات الجزائرية حقوق العمال، وتمنع التمييز في التوظيف. مثال: قوانين وبرامج الدعم الاجتماعي التي تهدف الي توفير الدعم المالي والاجتماعي للفئات المهمشة. في فرنسا، تحدد القوانين والتشريعات الفرنسية حقوق العمال، وتمنع التمييز في التوظيف. مثال: قانون رقم 2008-496 الصادر في 27 مايو 2008 والذي ينص علي مكافحة التمييز.

تعتبر فرنسا من الدول التي تبنت سياسات التمييز الإيجابي في مجال التعليم العالي، وذلك بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الجامعات المرموقة للطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة. يهدف برنامج "اتفاقيات الأولويات التعليمية (CEP) "إلى تسهيل وصول الطلاب المنحدرين من مناطق التعليم ذات الأولوية إلى مؤسسات التعليم العالي المرموقة، مثل معهد الدراسات السياسية في باريس. يتم اختيار الطلاب المشاركين في البرنامج بناءً على أدائهم الأكاديمي، ومشاركتهم في أنشطة إضافية، ومقابلات شخصية. على الرغم من أن برنامج CEP لا يستند إلى نص

قانوني محدد، إلا أنه يتماشى مع مبادئ المساواة في الفرص التي يكفلها الدستور الفرنسي، وقوانين مكافحة التمييز[1].

توفر الحكومة الفرنسية العديد من برامج المنح الدراسية التي تستهدف الطلاب المنتمين إلى الفئات المهمشة، وذلك بهدف مساعدتهم على تغطية تكاليف الدراسة. تختلف النصوص القانونية المنظمة لبرامج المنح الدراسية باختلاف الجهات المانحة، ولكنها تتماشى جميعًا مع مبادئ المساواة في الفرص، ومكافحة التمييز.

يهدف قانون رقم 2008–496 الصادر في 27 مايو 2008 والذي ينص علي مكافحة التمييز، إلى مكافحة التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك التمييز في مجال التعليم.

من خلال هذه الآليات، تسعى فرنسا إلى تحقيق المساواة الفعلية في الوصول إلى التعليم العالي، وتعزيز التنوع الاجتماعي في الجامعات

**المطلب الثاني: دور الفاعلين الرئيسيين (الدولة والمجتمع المدني)**

يُشكل هذا المطلب نقطة تحول حاسمة في استكشافنا لآليات الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية وظيفية، إذ يقدم الأطر المؤسسية التي تحدد أدوار الفاعلين، ويحلل العلاقة بينهما في سياق التنمية المحلية.

يضم هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول دور الدولة في تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يتم استعراض أدوار الدولة في هذا السياق. أما الفرع الثاني، فيتناول دور المجتمع المدني في تيسير المشاركة، حيث يتم تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

(*1*)Thomas Moreau, Positive Discrimination Policies in French Higher Education, Palgrave Macmillan, 2021, p. 67.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل وظيفي شامل لأدوار الفاعلين الرئيسيين في الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال استعراض أدوار الدولة والمجتمع المدني، وتحليل العلاقة بينهما. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بكيفية تفعيل دور الدولة والمجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

**الفرع الأول: دور الدولة في تعزيز الديمقراطية التشاركية**

تعتبر الديمقراطية التشاركية من الركائز الأساسية لبناء مجتمع ديمقراطي حديث، حيث تتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في صنع القرار، والتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم. وللدولة دور محوري في تعزيز هذه الديمقراطية، من خلال سن التشريعات الداعمة للمشاركة، وتبني استراتيجيات فعالة لإشراك المجتمع.

**أولا: تشريعات دعم المشاركة**

تضمن التشريعات حق المواطنين في التعبير عن آرائهم بحرية، وفي تشكيل الجمعيات والمنظمات التي تعبر عن مصالحهم. في الجزائر، يكفل الدستور هذا الحق في مواده المتعلقة بالحريات الأساسية. في فرنسا يتم تكريس هذا الحق في الدستور الفرنسي وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن. في الجزائر يضمن الدستور الجزائري هذا الحق. في فرنسا يضمن الدستور الفرنسي هذا الحق. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789.

تشمل آليات المشاركة في صنع القرار تنظيم الاستفتاءات الشعبية، والانتخابات المحلية، والمجالس الاستشارية، والمنتديات الحوارية. في الجزائر، قانون البلدية و قانون الولاية يوفر اليات للمشاركة في صنع القرار المحلي.

في فرنسا يتم توفير آليات مختلفة للمشاركة في صنع القرار علي المستوي المحلي والوطني.

تلزم التشريعات المؤسسات الحكومية بالكشف عن المعلومات المتعلقة بعملها، وتوفيرها للمواطنين بشكل ميسر. في الجزائر، قانون الحق في الحصول على المعلومات يكرس هذا الحق. في فرنسا يتم توفير هذا الحق من خلال عدة قوانين مثل قانون حرية المعلومات. في الجزائر قانون الحق في الحصول علي المعلومات. في فرنسا قانون حرية المعلومات.

توفر التشريعات الدعم القانوني والمالي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية، باعتبارها شريكًا أساسيًا في تعزيز الديمقراطية التشاركية. في الجزائر، قانون الجمعيات يوفر الإطار القانوني لعمل المجتمع المدني. في فرنسا يتم دعم المجتمع المدني من خلال قوانين مختلفة. في الجزائر قانون الجمعيات. في فرنسا قوانين مختلفة تنظم عمل الجمعيات.

تعتبر فرنسا من الدول التي تولي أهمية كبيرة للديمقراطية التشاركية، وخاصة في مجال دور المجتمع المدني[1]. يعتبر قانون الجمعيات لعام 1901 من أهم القوانين التي تنظم عمل الجمعيات في فرنسا، حيث يمنحها حرية التأسيس والعمل، ويضمن لها الدعم القانوني. ينص القانون على أن "الجمعية هي اتفاق بين شخصين أو أكثر يضعون بشكل دائم معارفهم أو أنشطتهم في هدف آخر غير تقاسم الأرباح".

تعتبر المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (CESE) من المؤسسات الاستشارية التي تمثل المجتمع المدني، وتشارك في صنع القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ينص الدستور الفرنسي على دور هذه المجالس في تقديم المشورة للحكومة والبرلمان. يكفل قانون حرية المعلومات حق المواطنين في الحصول على المعلومات من المؤسسات الحكومية، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. ينص القانون على أن "الحق في الحصول على الوثائق الإدارية

[1] ليلي جابر، المشاركة المجتمعية والديمقراطية في فرنسا، مجلة السياسة العامة، المجلد 15، العدد 3، 2022، ص. 45.

هو مبدأ". من خلال هذه الآليات، تسعى فرنسا إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، وتوسيع نطاق الديمقراطية التشاركية.

**ثانيا: استراتيجيات الحكومة لإشراك المجتمع**

تشمل آليات التواصل مع المواطنين استخدام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وتنظيم اللقاءات المباشرة مع المواطنين، وإنشاء منصات إلكترونية للتواصل. في الجزائر، يتم التركيز على استخدام وسائل الإعلام الرسمية، وتنظيم اللقاءات الحكومية مع المواطنين، وتطوير المنصات الإلكترونية للتواصل.

في فرنسا، يتم التركيز على استخدام وسائل الإعلام المتنوعة، وتنظيم الحوارات الوطنية، وتطوير المنصات الإلكترونية التفاعلية.

في الجزائر، يتم تنظيم استخدام وسائل الإعلام من خلال قوانين الإعلام، مثل القانون العضوي للإعلام الذي يحدد حقوق وواجبات الإعلاميين، ويضمن حرية التعبير. في فرنسا، يتم تنظيم استخدام وسائل الإعلام من خلال قوانين الإعلام وقانون حرية المعلومات، الذي يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات من المؤسسات الحكومية. قانون حرية المعلومات في فرنسا.

يتم إشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ السياسات العامة من خلال تنظيم المشاورات العامة، وتشكيل اللجان المشتركة، وإبرام الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني. في الجزائر، يتم إشراك المجتمع المدني في بعض المشاورات العامة، وتشكيل بعض اللجان المشتركة. في فرنسا، يتم إشراك المجتمع المدني بشكل واسع في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، من خلال تنظيم المشاورات العامة، وتشكيل اللجان المشتركة، وإبرام الشراكات. يتم تنظيم عمل المجتمع

المدني عن طريق قوانين الجمعيات، مثل قانون الجمعيات في الجزائر، وقانون الجمعيات لعام 1901 في فرنسا.

يهدف التعليم المدني إلى توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتنمية مهاراتهم في المشاركة الفعالة في الحياة العامة. في الجزائر، يتم تضمين التعليم المدني في المناهج الدراسية، وتنظيم بعض الحملات التوعوية[1]. في فرنسا، يتم التركيز على التعليم المدني في المدارس والجامعات، وتنظيم البرامج التعليمية للمواطنين. يتم تنظيم عمل المؤسسات التعليمية عن طريق قوانين التربية والتعليم.

تشجع الحكومات للمواطنين على طرح المبادرات التي تهدف إلى حل المشكلات المحلية، وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذه المبادرات. في الجزائر، يتم دعم بعض المبادرات المحلية من خلال البرامج الحكومية. في فرنسا، يتم دعم المبادرات المحلية من خلال البرامج الحكومية والمحلية، وتوفير الدعم المالي والتقني. يتم تنظيم عمل الجماعات المحلية عن طريق قوانين الإدارة المحلية، مثل قانون البلدية والولاية في الجزائر، وقوانين الإدارة المحلية في فرنسا.

في فرنسا يعتبر قانون الجمعيات لعام 1901 من أهم القوانين التي تنظم عمل الجمعيات في فرنسا، حيث يمنحها حرية التأسيس والعمل، ويضمن لها الدعم القانوني. ينص القانون على أن "الجمعية هي اتفاق بين شخصين أو أكثر يضعون بشكل دائم معارفهم أو أنشطتهم في هدف آخر غير تقاسم الأرباح". تعتبر المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (CESE) من المؤسسات الاستشارية التي تمثل المجتمع المدني، وتشارك في صنع القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ينص الدستور الفرنسي على دور هذه المجالس في تقديم المشورة للحكومة والبرلمان. يكفل قانون حرية المعلومات حق المواطنين في الحصول على المعلومات

[1] عادل بن سعيد، *التعليم المدني في الجزائر: التحديات والفرص*، دار الفكر، الجزائر، 2023، ص 50.

من المؤسسات الحكومية، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. ينص القانون على أن "الحق في الحصول على الوثائق الإدارية هو مبدأ". من خلال هذه الآليات، تسعى فرنسا إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، وتوسيع نطاق الديمقراطية التشاركية.

كما ان الحكومات تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرار، مثل استخدام تطبيقات الهاتف المحمول والمنصات الإلكترونية. في الجزائر، يتم استخدام بعض التطبيقات الحكومية والمنصات الإلكترونية للتواصل مع المواطنين. في فرنسا، يتم استخدام التكنولوجيا بشكل واسع لتسهيل مشاركة المواطنين، من خلال تطوير التطبيقات الحكومية والمنصات الإلكترونية التفاعلية. يتم تنظيم استخدام التكنولوجيا عن طريق قوانين تخص المعاملات الالكترونية.

**الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في تيسير المشاركة**

يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية التشاركية، من خلال تيسير مشاركة المواطنين في الحياة العامة، والتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم. وفي هذا الإطار، يختلف دور المجتمع المدني بين الجزائر وفرنسا، وذلك تبعًا للظروف والسياقات الوطنية لكل بلد.

**أولا: أنواع المنظمات المدنية**

تتنوع المنظمات المدنية في الجزائر، وتشمل الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي، المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، النقابات العمالية التي تمثل مصالح العمال، المنظمات المهنية التي تمثل مصالح أصحاب المهن الحرة. يخضع عمل الجمعيات في الجزائر لقانون الجمعيات، الذي يحدد شروط التأسيس والعمل. قانون الجمعيات في الجزائر هو الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمل الجمعيات.

يمكن ملاحظة أن المجتمع المدني في فرنسا يتميز بقوته وتنوعه، وذلك بسبب وجود بيئة قانونية وسياسية مشجعة. بينما يواجه المجتمع المدني في الجزائر بعض التحديات، مثل القيود المالية.

ومع ذلك، يوجد في كلا البلدين مجتمع مدني قوي وفعال يلعب دورًا مهمًا في المجتمع. يكمن الاختلاف الرئيسي بين المجتمع المدني في الجزائر وفرنسا في البيئة القانونية التي يعملون فيها[1].

يلعب المجتمع المدني الجزائري دورًا متزايد الأهمية في التنمية المحلية، حيث تساهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية، والدفاع عن حقوق المواطنين.

كما تساهم بعض الجمعيات في تنفيذ المشاريع التنموية، بالشراكة مع السلطات المحلية. على الرغم من التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر، إلا أنه يظل قوة فاعلة في المجتمع، ويسعى إلى المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي حديث.

يتميز المجتمع المدني الفرنسي بقوته وتنوعه، ويلعب دورًا حيويًا في الحوار الاجتماعي، حيث تساهم النقابات العمالية والمنظمات المهنية في الدفاع عن مصالح العمال وأصحاب المهن الحرة، وتشارك في المفاوضات الجماعية مع الحكومة وأصحاب العمل.

كما تساهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التعبير عن آراء ومصالح مختلف فئات المجتمع، وتشارك في صنع القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يساهم المجتمع المدني الفرنسي في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وبناء مجتمع أكثر عدالة وتضامنًا.

[1] رانيا قاسم، المجتمع المدني في الجزائر وفرنسا: *دراسة مقارنة*، دار النشر، الجزائر، 2023، ص. 102

**ثانيا: المبادرات المجتمعية الناجحة**

توجد العديد من المبادرات المجتمعية الناجحة في الجزائر، ومن أهمها مبادرات الجمعيات التي تعمل على تقديم الدعم الاجتماعي للفئات المحتاجة، حيث تلعب هذه الجمعيات دورًا حيويًا في تقديم المساعدات الغذائية والطبية والنفسية للأسر الفقيرة والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة. وفقًا لبعض الإحصائيات، يوجد في الجزائر آلاف الجمعيات التي تعمل في مجال الدعم الاجتماعي، وتقدم خدماتها لملايين المواطنين. مبادرات المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، حيث تساهم هذه المنظمات في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، وتنظيم حملات التوعية والتثقيف. ينظم عمل هذه الجمعيات قانون الجمعيات. مبادرات الجمعيات التي تعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث تشارك هذه الجمعيات في حملات التشجير وتنظيف الشواطئ ومكافحة التلوث، وتنظيم ورشات العمل والندوات التوعوية. مثال على ذلك مبادرات شبابية في الأحياء تهدف الي تنظيف الاحياء و طلاء الجدران.

تتميز فرنسا بوجود العديد من المبادرات المجتمعية الناجحة، ومن أهمها مبادرات الجمعيات التي تعمل على تقديم الدعم للمهاجرين واللاجئين، حيث تقدم هذه الجمعيات خدمات الإيواء والمساعدة القانونية والتعليمية والمهنية للمهاجرين واللاجئين، وتعمل على تسهيل اندماجهم في المجتمع الفرنسي. وفقًا لبعض التقارير، يوجد في فرنسا آلاف الجمعيات التي تعمل في مجال دعم المهاجرين واللاجئين، وتقدم خدماتها لمئات الآلاف من الأشخاص. مبادرات المنظمات البيئية التي تعمل على مكافحة التغير المناخي، حيث تشارك هذه المنظمات في حملات التوعية والتعبئة والضغط على الحكومات والشركات لتبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة. يوجد في فرنسا العديد من الجمعيات البيئية النشطة. مبادرات منظمات حقوقية تعمل على مكافحة التمييز

العنصري، حيث تساهم هذه المنظمات في رصد وتوثيق حالات التمييز العنصري، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، وتنظيم حملات التوعية والتثقيف. مثال على ذلك مبادرات جمعيات تهدف الي توفير دروس دعم مجاني لطلاب المدارس.

إن القطاع المدني في فرنسا يتسم بفعاليته واختلاف مكوناته، ويعود ذلك إلى وجود بيئة قانونية وسياسية داعمة.

في المقابل، يواجه القطاع المدني في الجزائر بعض الصعوبات، مثل القيود التنظيمية والمادية. ومع ذلك، يؤدي القطاع المدني في كلا البلدين دورًا محوريًا في تسهيل المشاركة، من خلال تنظيم الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتطوير قدراتهم في المساهمة الفعالة في الشؤون العامة.

من خلال التحليل المقارن للمبادرات المجتمعية الناجحة في الجزائر وفرنسا، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات: [1]

- ✓ تعدد الأنشطة :تتنوع الأنشطة المجتمعية في كلا البلدين، وتشمل مجالات مختلفة مثل الدعم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتعليم.
- ✓ دور الفئة الشابة :تضطلع الفئة الشابة بدور هام في الأنشطة المجتمعية في كلا البلدين، حيث تقود العديد من المبادرات التي تهدف إلى النهوض بمجتمعاتها المحلية.
- ✓ أهمية المساندة :تحتاج الأنشطة المجتمعية إلى الدعم المالي والإداري لتحقيق أهدافها.

[1] ليلى حمدي، دعم *المجتمع المدني في الجزائر*، مجلة التنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2023، ص. 45

## المبحث الثالث: مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري

يستهل هذا المبحث، المعنون بـ "الإطار القانوني للتنمية المحلية في النظام التشريعي الجزائري"، مرحلة استكشافية جوهرية في تقصي العلاقة الترابطية بين آليات الديمقراطية التشاركية واستشراف آفاق التنمية على الصعيد المحلي. يكتسب هذا المبحث أهمية قصوى، حيث يؤسس دعائم الإطار التشريعي والمفاهيمي الذي ينظم مسار التنمية المحلية في الجزائر.

تاريخيًا، لم تنفصل التنمية المحلية عن سياقها المعياري، بل استندت إلى منظومة من النصوص التشريعية التي تحدد غاياتها وأبعادها. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه المنظومة، وتحليل الإطار القانوني الذي ساهم في تشكيل مفهوم التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال تحديد دلالات المفهوم وتبيان أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوصيف العلاقة بين الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية.

يُعدّ مبدأ اللامركزية الإدارية أحد المرتكزات الأساسية في النظام التشريعي الجزائري، حيث يهدف إلى توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث تحليل أثر اللامركزية الإدارية على تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين مختلف مستويات الحكم، وتقييم مدى فعالية هذه النصوص في تحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لمفهوم التنمية المحلية في النظام التشريعي الجزائري، وذلك من خلال تحديد دلالات المفهوم، وتبيان أبعاده، وتوصيف العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية. ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بتحديد مفهوم التنمية المحلية في النظام التشريعي الجزائري، وتبيان أبعاده المتنوعة، وتوصيف العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

## المطلب الأول: التعريف بمفهوم التنمية المحلية وأبعادها المختلفة

في هذا المطلب، والذي يحمل عنوان "التعريف بمفهوم التنمية المحلية وأبعادها المختلفة"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية تعريفية في استكشافنا لأسس التنمية المحلية. يكتسب هذا المطلب أهمية تأسيسية، إذ يقدم الأطر المفاهيمية التي تحدد جوهر التنمية المحلية، ويحلل الأبعاد التي تشملها.

في جوهرها، لم تتحدد التنمية المحلية في إطار ثابت، بل هي نتاج مجموعة من الأبعاد التي تحدد هويتها.

يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الأبعاد، وتحليل الملامح التي تميز التنمية المحلية، وذلك من خلال تحديد التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية، وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية.

يضم هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذا المفهوم.

أما الفرع الثاني، فيتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه الأبعاد والتنمية المحلية.

### الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية ومبادئها

تُعد التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين على المستوى المحلي، من خلال استغلال الموارد المتاحة وتفعيل المشاركة المجتمعية.

وفي هذا الإطار، يكتسب فهم التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية أهمية قصوى، باعتباره المدخل الأساسي لفهم أبعادها ومبادئها.

## اولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية

### التعريف اللغوي

- **التنمية** :كما ذكرت، تشير كلمة "التنمية" في اللغة العربية إلى الزيادة والنمو والتطور. ولكن يمكننا أن نضيف أن هذا النمو ليس عشوائيًا، بل هو نمو مُخطط ومُوجَّه نحو تحقيق أهداف محددة. عندما نقول "نمى الشيء"، فإننا نعني أنه زاد في الحجم أو القيمة أو الكمية.

ولكن التنمية تتجاوز مجرد الزيادة الكمية، فهي تشمل أيضًا التحسين النوعي[1].

- **المحلية** : كلمة "المحلية" ترتبط بمفهوم المكان والزمان. فهي تُشير إلى ما هو خاص بمكان معين في وقت معين، وعندما نتحدث عن "التنمية المحلية"، فإننا نُركز على التنمية التي تحدث في إطار جغرافي محدد، مثل المدينة أو القرية أو المنطقة[2].

### التعريف الاصطلاحي

- التنمية المحلية :التعريف الاصطلاحي للتنمية المحلية يُركز على الجوانب العملية والتطبيقية.

فهي عملية تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس على المستوى المحلي، هذا التغيير يشمل جوانب متعددة، مثل :

---

[1] مريم حسين، التنمية المستدامة: من النظرية إلى التطبيق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مصر، 2021، ص 50.

[2] سعاد مروان، *التنمية المحلية: الأبعاد والتحديات*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 45.

- ✓ تحسين الأوضاع الاقتصادية :من خلال خلق فرص عمل جديدة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الموارد المحلية بشكل فعال.
- ✓ تحسين الأوضاع الاجتماعية :من خلال توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والإسكان، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر والتهميش.
- ✓ تحسين الأوضاع الثقافية :من خلال الحفاظ على التراث الثقافي، ودعم الأنشطة الثقافية والفنية، وتعزيز الهوية المحلية.

- ✓ التنمية المحلية تعتمد على مبدأ المشاركة المجتمعية، مما يعني أن السكان المحليين هم شركاء أساسيون في عملية التنمية، وليسوا مجرد متلقين للخدمات[1].
- ✓ بناء القدرات المحلية :من خلال تدريب السكان المحليين، وتنمية مهاراتهم، وتمكينهم من إدارة شؤونهم بأنفسهم.
- ✓ تحقيق التوازن :بين التنمية الشاملة (التي تحدث على المستوى الوطني) والتنمية الخاصة بالمجتمعات المحلية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.
- ✓ مسار تحسين :فالتنمية المحلية ليست حدثًا واحدًا، بل هي عملية مستمرة تتطلب التخطيط والمتابعة والتقييم.

---

[1] عادل بن سعيد، *دور المشاركة المجتمعية في تعزيز التنمية المحلية*، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 34.

**ثانياً: مبادئ التنمية المجتمعية والمحلية**

تعمل برامج التنمية المجتمعية والمحلية (CLD) على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ومن أهم هذه المبادئ:

- ✓ **الشفافية** :تعني توفير المعلومات للجمهور بشكل واضح ومفتوح، مما يعزز الثقة والمشاركة، وتُساعد الشفافية على بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني، وتُمكن المواطنين من المشاركة الفعالة في عملية التنمية، ويتم تطبيقها من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشاريع والميزانيات، وعقد جلسات استماع عامة، وإنشاء قنوات تواصل مفتوحة.
- ✓ **المشاركة** :تعني إشراك السكان المحليين في جميع مراحل عملية التنمية، من التخطيط والتنفيذ إلى المتابعة والتقييم، فهي تُساعد المشاركة على ضمان أن تكون التنمية مُلائمة لاحتياجات السكان المحليين، وتُعزز الشعور بالملكية والمسؤولية، وتطبق من خلال تنظيم المشاورات العامة، وتشكيل اللجان المحلية، ودعم المبادرات المجتمعية.
- ✓ **التمكين المحلي** :يعني منح السكان المحليين القدرة على اتخاذ القرارات وإدارة شؤونهم بأنفسهم، مما يعزز الاستقلالية والمسؤولية، ويُساعد التمكين المحلي على بناء القدرات المحلية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبق من خلال توفير التدريب والدعم الفني، وإنشاء آليات للمشاركة في صنع القرار، وتفويض السلطات المحلية[1].
- ✓ **الاستجابة للطلب** : تعني تلبية احتياجات السكان المحليين وتطلعاتهم، مما يضمن أن تكون التنمية ذات صلة بواقعهم، و تُساعد الاستجابة للطلب على ضمان أن تكون التنمية

[1] سامي الجبالي، *التمكين المحلي وأثره على التنمية*، دار الفكر، تونس، 2023، ص45.

مُلائمة لاحتياجات السكان المحليين، وتُعزز الشعور بالرضا والثقة، وتطبق من خلال إجراء الدراسات الاستقصائية، وتنظيم الاجتماعات العامة، وإنشاء آليات لتلقي الشكاوى والمقترحات.

- ✓ **رفع مستوى المساءلة :** تعني محاسبة المسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم، مما يضمن الشفافية والنزاهة، وتُساعد المساءلة على منع الفساد وسوء الإدارة، وتُعزز الثقة في المؤسسات الحكومية، وتطبق من خلال إنشاء آليات للرقابة والمتابعة، وتطبيق القوانين واللوائح، وتوفير قنوات للإبلاغ عن المخالفات.
- ✓ **تعزيز القدرات المحلية :** تعني تنمية مهارات ومعارف السكان المحليين، مما يمكنهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية، وتُساعد تعزيز القدرات المحلية على بناء مجتمعات قوية ومستدامة، وتُعزز الاعتماد على الذات، وتطبق من خلال توفير التدريب والتأهيل، ودعم المبادرات التعليمية، وتشجيع تبادل الخبرات والمعارف.

**أهمية هذه المبادئ[1]:**

- ✓ تُساعد هذه المبادئ على ضمان أن تكون التنمية المحلية شاملة ومستدامة وعادلة.
- ✓ تُعزز هذه المبادئ المشاركة المجتمعية، وتُنمي القدرات المحلية، وتُحقق التوازن بين التنمية الحضرية والريفية.
- ✓ تساهم هذه المبادئ في خلق مجتمعات مزدهرة وقادرة علي مواكبة التطورات.

[1] نادر السعيد، مبادئ التنمية المحلية المستدامة، دار العلوم، الأردن، 2023، ص 20.

## الفرع الثاني: الأبعاد القانونية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية

تتسم التنمية المحلية بطبيعة متعددة الأبعاد، حيث تتداخل فيها الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفهم هذه الأبعاد ضروري لتوجيه جهود التنمية وتحقيق أهدافها بشكل فعال ومستدام.

### أولاً: البعد القانوني

يُشكل البُعد القانوني حجر الزاوية في عملية التنمية المحلية، فهو يُمثل الإطار الذي يُحدد القواعد والإجراءات التي تحكم عمل المؤسسات المحلية، ويُنظم علاقاتها مع المواطنين والمجتمع المدني.

يُحدد الإطار القانوني صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات المحلية، مما يُساعد على تجنب التداخل في الاختصاصات وتوضيح المهام. على سبيل المثال، يحدد القانون صلاحيات المجالس المحلية في مجالات التخطيط والتنفيذ والمراقبة. يُكرس القانون حقوق المواطنين في المشاركة في التنمية المحلية، مثل حقهم في الحصول على المعلومات، وحقهم في التعبير عن آرائهم، وحقهم في تقديم الشكاوى والاقتراحات. يُنشئ القانون آليات لمراقبة أداء المؤسسات المحلية، ومحاسبة المسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم. يشمل ذلك آليات الرقابة المالية والإدارية، وآليات الشكاوى والتظلمات، وآليات الرقابة القضائية. من خلال قوانين تنظيم العمران، قوانين استغلال المناجم، وقوانين حماية البيئة، يحدد القانون كيفية استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، ويضمن تحقيق التنمية المستدامة. يساهم الإطار القانوني في دعم اللامركزية الإدارية، من خلال تفويض السلطات للمؤسسات المحلية، وتمكينها من إدارة شؤونها بأنفسها.

يُحدد القانون الإجراءات التي يجب اتباعها في وضع الخطط التنموية المحلية، ويضمن مشاركة المواطنين في هذه العملية. يُنظم القانون عملية تنفيذ المشاريع التنموية، ويضمن الالتزام بالمعايير والقواعد القانونية. يُحدد القانون كيفية إدارة الموارد المحلية، مثل الموارد المالية والبشرية والطبيعية، ويضمن استخدامها بكفاءة وفعالية. يُنظم القانون حماية البيئة والمحافظة عليها، ويُحدد العقوبات على المخالفات البيئية. يُساهم القانون في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات المحلية، ويُقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة.

قوانين الإدارة المحلية، قوانين التخطيط العمراني، قوانين حماية البيئة، قوانين الاستثمار المحلي، قوانين الصفقات العمومية.

**ثانيا: البعد الاقتصادي والاجتماعي و البيئي**

يركز البعد الاقتصادي على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع المحلي، من خلال زيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتنمية المشروعات المحلية. ويشمل استغلال الموارد المحلية بشكل مستدام، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تراعي احتياجات جميع فئات المجتمع[1]. ويعتمد هذا البعد بشكل أساسي على استغلال الموارد المتاحة محليًا، سواء كانت طبيعية أو بشرية.

اما البعد الاجتماعي يهدف هذا البعد إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع المحلي، من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان. كما يشمل تعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر والتهميش، وتنمية رأس المال الاجتماعي. ويسعى إلى تحقيق التنمية

[1] سامر الكيلاني، *تطوير الاقتصاد المحلي: استراتيجيات وتحديات*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2021، ص55.

الاجتماعية الشاملة التي تراعي احتياجات جميع فئات المجتمع، وذلك من خلال تحسين نوعية حياة المواطنين.

والبعد البيئي يركز على حماية البيئة والمحافظة عليها، من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتنمية الوعي البيئي. ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ويعتمد هذا البعد على المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه والهواء والتربة والتنوع البيولوجي.

**إن** هذه الأبعاد تتكامل مع بعضها البعض، ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة دون مراعاة جميعها. ويساعد فهم هذه الأبعاد على توجيه جهود التنمية وتحقيق أهدافها بشكل فعال ومستدام. كما يساهم الاهتمام بهذه الأبعاد في خلق مجتمعات محلية قوية ومزدهرة.

**المطلب الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية**

يُشكل هذا المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول، والذي يحمل عنوان "العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية"، نقطة ارتكاز حاسمة في استكشافنا لآليات تفعيل التنمية المحلية. يكتسب هذا المطلب أهمية وظيفية، إذ يقدم الأطر المنهجية التي تحدد طبيعة العلاقة بينهما، ويحلل التأثير المتبادل بينهما.

يهدف هذا المطلب إلى استعراض طبيعة العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتحليل التأثير المتبادل بينهما، وذلك من خلال دراسة دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتحليل أثر التنمية المحلية على تعزيز الديمقراطية التشاركية.

يحتوي هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث يتم استعراض أدوار الديمقراطية التشاركية في هذا السياق. أما الفرع الثاني، فيتناول أثر التنمية المحلية على تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل العلاقة بين التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية.

**الفرع الأول: دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**

تُعتبر الديمقراطية التشاركية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، فهي تُمثل نموذجًا للحكم الرشيد الذي يُشرك المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتُساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال عدة جوانب فالمشاركة المجتمعية لا تقتصر على مجرد حضور الاجتماعات أو الإدلاء بالآراء، بل هي عملية تفاعلية مستمرة تبدأ من تحديد الاحتياجات والأولويات، مرورًا بالتخطيط والتنفيذ، وصولًا إلى المتابعة والتقييم.

تُتيح الديمقراطية التشاركية قنوات متنوعة للمشاركة، مثل المجالس المحلية، والجمعيات، واللجان الشعبية، والمنتديات الحوارية، مما يُمكن جميع فئات المجتمع من التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم.

تُساهم هذه المشاركة في بناء شعور قوي بالانتماء والمسؤولية لدى المواطنين، مما يُشجعهم على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية.

وتضمن أن تكون الخطط والبرامج التنموية مُلائمة لاحتياجات الواقع المحلي، وتُعالج المشكلات الحقيقية التي تواجه السكان، وتُزيد من فرص نجاح المشاريع التنموية، حيث يكون المواطنون أكثر استعدادًا للتعاون والمساهمة في تنفيذها.[1]

يمتلك السكان المحليون معرفة وخبرة قيّمة حول واقع مجتمعهم، وتحدياته، وفرصه. تُتيح الديمقراطية التشاركية فرصة للاستفادة من هذه المعرفة والخبرة في صنع القرارات التنموية، مما يُساهم في اتخاذ قرارات أكثر واقعية وفعالية.

تُساعد المشاركة المجتمعية في الكشف عن الآثار السلبية المحتملة للقرارات قبل اتخاذها، مما يُتيح فرصة لتعديلها أو تجنبها. وتُقلل من فرص اتخاذ قرارات خاطئة أو غير مُناسبة، والتي قد تُؤدي إلى هدر الموارد أو تفاقم المشكلات، وتُزيد من فرص اتخاذ قرارات مُبتكرة ومُبدعة، تُساهم في تحقيق التنمية المحلية بشكل أفضل.

تُساهم الديمقراطية التشاركية في جعل عمل المؤسسات المحلية أكثر شفافية، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والميزانيات والمشاريع. تُتيح المشاركة المجتمعية فرصة للمواطنين لمراقبة أداء المسؤولين، ومحاسبتهم على أفعالهم وقراراتهم.

تُساهم الشفافية والمساءلة في بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، مما يُشجع على التعاون والمشاركة. وتُقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة، وتُعزز النزاهة والشفافية في عمل المؤسسات المحلية، وتُزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، مما يُشجعهم على المشاركة في الحياة العامة.

[1] عادل الخطيب، *استراتيجيات التنمية المستدامة*، مركز دراسات التنمية، الأردن، 2021، ص 65.

تُتيح الديمقراطية التشاركية فرصًا للسكان المحليين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم في مجالات مختلفة، مثل التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم. تُشجع المشاركة المجتمعية على تبادل الخبرات والمعارف بين السكان المحليين، مما يُساهم في بناء مجتمع مُتعلم ومُتمكن.

تُساعد تنمية القدرات المحلية في خلق قادة محليين قادرين على قيادة التنمية في مجتمعاتهم. وتُساهم في بناء مجتمعات قوية ومُستدامة، قادرة على الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية المحلية، وتُزيد من فرص استمرار المشاريع التنموية بعد انتهاء الدعم الخارجي.

تُؤكد التنمية المستدامة على أهمية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. تُساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة.

تُساعد المشاركة المجتمعية في ضمان أن تكون المشاريع التنموية مُراعية للبيئة، وتُساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتضمن أن تكون التنمية المحلية مُستدامة على المدى الطويل، وتُساهم في حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

**الفرع الثاني: أثر التنمية المحلية على تعزيز الديمقراطية التشاركية**

يُشكِّل التداخل المنهجي بين التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية ثنائية جدلية قوامها التأثير المتبادل، حيث تُعتبر التنمية المحلية، بمفهومها الواسع، بمثابة البيئة الحاضنة لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، بينما تُجسد الديمقراطية التشاركية، بدورها، الضمانة القانونية والمؤسسية لتحقيق تنمية محلية مستدامة وقائمة على مبادئ الحكم الرشيد.

تُساهم التنمية المحلية في تفعيل الحق الدستوري للمواطنين في المشاركة في الشأن العام، من خلال إرساء قواعد قانونية تُنظم عمل المؤسسات المحلية وتُحدد آليات المشاركة. يُعد إنشاء المؤسسات المحلية، مثل المجالس المحلية المنتخبة التي تُتيح للمواطنين فرصة المشاركة في صنع القرارات التنموية، تجسيدًا لمبدأ اللامركزية الإدارية، الذي يُعتبر أحد أهم مرتكزات الديمقراطية التشاركية.

تُوفر التنمية المحلية الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنظيم المشاورات العامة والاجتماعات المحلية، مما يُساهم في تفعيل الحق في الحصول على المعلومات والحق في التعبير عن الرأي، وهما من الحقوق الأساسية في أي نظام ديمقراطي[1].

يُمكن اعتبار النتائج الملموسة للتنمية المحلية، مثل تحسين الخدمات أو خلق فرص عمل جديدة، بمثابة حافز قانوني يُشجع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة، حيث تُجسد هذه النتائج مبدأ المسؤولية القانونية للمؤسسات المحلية تجاه المواطنين.

تُساهم التنمية المحلية في تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والميزانيات والمشاريع، ومراقبة أداء المسؤولين. يُعد تعزيز الشفافية والمساءلة بمثابة ضمانة قانونية تُعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وتُشجعهم على المشاركة في الحياة العامة.

[1] ناصر الجبوري، *الديمقراطية والمشاركة السياسية*، كلية الحقوق، جامعة بغداد، العراق، 2021، ص72.

يُمكن اعتبار الثقة في المؤسسات الحكومية بمثابة شرط قانوني أساسي لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، حيث لا يُمكن للمواطنين المشاركة بفعالية في صنع القرارات إذا كانوا لا يثقون في المؤسسات التي تتخذ هذه القرارات[1].

تُساهم التنمية المحلية في تفعيل الحق في التعليم والتدريب، من خلال توفير البرامج التدريبية والتأهيلية التي تُنمي قدرات السكان المحليين. يُعد تنمية القدرات المحلية بمثابة استثمار قانوني في رأس المال البشري، حيث يُمكن للمواطنين المُتمكنين من المشاركة بفعالية في صنع القرارات التنموية. يُمكن اعتبار القدرات المحلية بمثابة شرط قانوني أساسي لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، حيث لا يُمكن للمواطنين المشاركة بفعالية في صنع القرارات إذا كانوا لا يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة .تُساهم التنمية المحلية في تفعيل مبادئ الحريات المدنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي من المبادئ الأساسية في أي نظام ديمقراطي. يُعد تعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بمثابة ضمانة قانونية تُوفر البيئة المناسبة لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية. يُمكن اعتبار البيئة المواتية للديمقراطية التشاركية بمثابة شرط قانوني أساسي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث لا يُمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب الحريات المدنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

تُساهم التنمية المحلية، عندما تُدار وفقًا لمبادئ الديمقراطية التشاركية، في تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية، فمن خلال إشراك السكان المحليين في تحديد أولويات التنمية، يتم ضمان توزيع الموارد بشكل عادل بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية، كما تُمكن الديمقراطية التشاركية من معالجة التفاوتات المكانية والاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة لسياسات التنمية المركزية، فمن خلال إعطاء صوت للفئات المهمشة والمناطق الأقل حظًا، يتم ضمان تلبية

[1] أحمد النعيم، *الثقة في المؤسسات الحكومية والتنمية*، دار الأمل، مصر، 2023، ص45.

احتياجاتها وتحقيق التنمية المتوازنة، ويُمكن اعتبار العدالة المكانية والاجتماعية بمثابة مؤشر قانوني على نجاح التنمية المحلية، حيث تُجسد هذه العدالة مبادئ المساواة وعدم التمييز التي تُعتبر من الركائز الأساسية للديمقراطية التشاركية. وتُساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، من خلال إشراك السكان المحليين في إدارة الموارد الاقتصادية المحلية، ويُمكن للمشاركة المجتمعية أن تُساهم في تحديد الفرص الاقتصادية المحلية، وتطوير المشروعات الاقتصادية التي تُراعي احتياجات المجتمع المحلي وتحافظ على البيئة، ويُمكن اعتبار التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة بمثابة نتيجة قانونية لتفعيل الديمقراطية التشاركية[1]، حيث تُجسد هذه التنمية مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تُعتبر من القيم الأساسية للديمقراطية التشاركية.

وتُساهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز الأمن والاستقرار المحلي، من خلال بناء الثقة بين السكان المحليين والمؤسسات الحكومية، ويُمكن للمشاركة المجتمعية أن تُساهم في حل النزاعات المحلية بشكل سلمي، ومنع تفاقمها إلى صراعات عنيفة، ويُمكن اعتبار الأمن والاستقرار المحلي بمثابة شرط قانوني أساسي لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، حيث لا يُمكن للمواطنين المشاركة بفعالية في الحياة العامة في ظل غياب الأمن والاستقرار.

وتُعد آليات الرقابة الشعبية، مثل لجان الأحياء ومنظمات المجتمع المدني، أدوات حيوية لتعزيز الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية، وتُساهم هذه الآليات في مراقبة أداء المؤسسات المحلية، وكشف حالات الفساد وسوء الإدارة، وضمان تطبيق القوانين واللوائح، ويُمكن اعتبار الرقابة الشعبية بمثابة ضمانة قانونية تُعزز الشفافية والمساءلة، وتُساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.يُمكن اعتبار إنشاء المجالس المحلية المنتخبة بمثابة تجسيد قانوني لمبدأ

[1] سارة الشمري، الديمقراطية التشاركية والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2023، ص55.

الديمقراطية التمثيلية، الذي يُعتبر أحد أهم أشكال الديمقراطية التشاركية. يُمكن اعتبار دعم المنظمات غير الحكومية التي تُلعب دورًا هامًا في تفعيل الديمقراطية التشاركية، بمثابة تفعيل قانوني للحق في التنظيم والحق في التعبير عن الرأي، وهما من الحقوق الأساسية في أي نظام ديمقراطي. يُمكن اعتبار تحسين الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، الذي شجع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة، بمثابة تفعيل قانوني للحق في مستوى معيشي لائق، وهو من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية

## الفصل الثاني: الإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا الفصل الثاني من الباب الأول، الذي يحمل عنوان "الإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية"، مرحلة جوهرية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. بعد أن قمنا في الفصل الأول بتأسيس الإطار المفاهيمي، ننتقل الآن إلى تحليل الإطار القانوني الذي يحكم هذه الآلية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والنموذج الفرنسي.

الديمقراطية التشاركية شهدة تطورات هامة على مر العصور، تأثرت بالتطورات الفكرية والسياسية والاجتماعية. يهدف هذا الفصل إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل التجارب القانونية التي ساهمت في تشكيل الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية كما نعرفه اليوم، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والنموذج الفرنسي.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى فعالية الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والمؤسسية في تفعيل هذه الآلية، وذلك في سياق التشريع الجزائري والمقارنة مع النموذج الفرنسي.

يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول الإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والأطر المؤسسية التي تنظم هذه الآلية في الجزائر، وتحديد الأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية. أما المبحث الثاني، فيتناول النموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل الإطار الدستوري الفرنسي والآليات القانونية التي يعتمدها لتحقيق المشاركة الفعالة.

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى تقديم تحليل مقارن للإطار القانوني للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة التشريع الجزائري والنموذج الفرنسي، وتحديد نقاط القوة والضعف في كل منهما. ويسعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية، والأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية، والنموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية.

يعتمد هذا الفصل على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، ومقارنتها بالنماذج الأخرى، خاصة النموذج الفرنسي. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

باستخدام هذا التحليل ، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

## المبحث الأول: الإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا المبحث الأول من الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان "الإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية"، مرحلة فحصية حيوية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية بالغة، إذ يرسخ الدعائم القانونية التي يستند إليها تطبيق هذه الآلية في الجزائر.

ان الديمقراطية التشاركية لم تنفصل عن سياقها التشريعي، بل استندت إلى جملة من النصوص القانونية التي تحدد أهدافها وآليات تنفيذها. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه النصوص، وتحليل الإطار التشريعي الذي ساهم في تشكيل تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية، وتحليل الأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية، حيث يتم تحليل القوانين المحلية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، واللوائح والأنظمة التي تنظم المشاركة.

أما المطلب الثاني، فيتناول الأثر القانوني للقوانين المحلية والدولية، حيث يتم تحديد دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية، وتطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي.

يهدف هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية، وتحليل الأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية

## المطلب الأول: النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية

في هذا المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول، والذي يحمل عنوان "النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية"، نستعرض المنظومة التشريعية والمؤسسية التي تنظم الديمقراطية التشاركية في الجزائر. يكتسب هذا المطلب أهمية تطبيقية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تفعيل هذه الآلية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحدد الديمقراطية التشاركية في فراغ تشريعي، بل هي نتاج مجموعة من النصوص القانونية والأطر المؤسسية التي تحدد هويتها.

يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه النصوص والأطر، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة القوانين المحلية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وتحليل اللوائح والأنظمة التي تنظم المشاركة.

يحتوي هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول القوانين المحلية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه القوانين. أما الفرع الثاني، فيتناول اللوائح والأنظمة التي تنظم المشاركة، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه اللوائح والأنظمة والديمقراطية التشاركية.

### الفرع الأول: القوانين المتعلقة بالديمقراطية التشاركية

تُعتبر الديمقراطية التشاركية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تُمثل نموذجًا للحكم الرشيد الذي يُشرك المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وفي هذا الإطار، سنتناول في هذا الفرع القوانين المحلية الجزائرية والفرنسية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية،

مع التركيز على قوانين الانتخابات المحلية والنصوص القانونية المدعمة للمشاركة الديمقراطية التشاركية.

**أولا: قوانين الانتخابات المحلية**

يُعتبر القانون العضوي رقم 16-10، المعدل والمتمم بالقانون رقم 21-01، الإطار القانوني الأساسي الذي يُنظم الانتخابات المحلية في الجزائر[1].

يُحدد هذا القانون نظام الانتخابات، وشروط الترشح والانتخاب، وإجراءات الحملة الانتخابية، وآليات الطعون الانتخابية. يُؤكد القانون على أهمية الانتخابات المحلية في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات المحلية.

على سبيل المثال، يُحدد القانون كيفية توزيع المقاعد في المجالس الشعبية البلدية والولائية، مما يُتيح تمثيلًا أوسع للقوى السياسية المختلفة. يعتمد القانون الجزائري نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية، مما يُتيح تمثيلًا أوسع للقوى السياسية المختلفة.

يُحدد القانون عدد المقاعد في المجالس المحلية بناءً على عدد السكان في كل بلدية أو ولاية. على سبيل المثال، في البلديات ذات الكثافة السكانية العالية، يكون عدد المقاعد أكبر مقارنةً بالبلديات ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

تتشابه القوانين في البلدين في تحديد شروط الترشح والانتخاب، مثل الجنسية، والسن، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. تُوجد بعض الاختلافات في التفاصيل، مثل الحد الأدنى للسن،

[1] لقانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس سنة 2021.

والشروط المتعلقة بالإقامة. على سبيل المثال، قد يختلف الحد الأدنى لسن الترشح في بعض الانتخابات المحلية بين الجزائر وفرنسا.

تُنظم القوانين في البلدين إجراءات الحملة الانتخابية، وتُحدد قواعد الدعاية الانتخابية، وتمويل الحملات الانتخابية. تُوجد بعض الاختلافات في التفاصيل، مثل القيود المفروضة على الدعاية الانتخابية، وآليات الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية.

على سبيل المثال، قد تختلف القوانين في البلدين في تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية. تُوفر القوانين في البلدين آليات للطعون الانتخابية، تُتيح للمرشحين والناخبين الطعن في نتائج الانتخابات. تُوجد بعض الاختلافات في التفاصيل، مثل الجهات القضائية المختصة بالنظر في الطعون الانتخابية، وإجراءات الطعن. على سبيل المثال، قد تختلف المحاكم المختصة بالنظر في الطعون الانتخابية بين الجزائر وفرنسا.

يُعتبر القانون الانتخابي الفرنسي، والذي يتضمن العديد من النصوص القانونية، الإطار القانوني الأساسي الذي يُنظم الانتخابات المحلية في فرنسا[1]. يُحدد هذا القانون نظام الانتخابات، وشروط الترشح والانتخاب، وإجراءات الحملة الانتخابية، وآليات الطعون الانتخابية. يُؤكد القانون على أهمية الانتخابات المحلية في تعزيز الديمقراطية المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة المواطنة في صنع القرارات المحلية.

يعتمد القانون الفرنسي نظامًا مختلطًا في الانتخابات المحلية، حيث يُستخدم نظام الأغلبية في بعض الدوائر الانتخابية، ونظام التمثيل النسبي في دوائر أخرى. يُحدد القانون عدد المقاعد في المجالس المحلية بناءً على عدد السكان في كل بلدية أو إقليم. على سبيل المثال، في المدن

(1)Law No. 2002-276 of February 27, 2002, relating to proximity democracy (local democracy).

الكبرى، قد يتم استخدام نظام التمثيل النسبي لضمان تمثيل أوسع للأحزاب السياسية، بينما في البلديات الصغيرة، قد يتم استخدام نظام الأغلبية.

يُلاحظ أن القوانين الانتخابية في الجزائر وفرنسا تتشابه في العديد من الجوانب، مثل الإطار القانوني العام، وشروط الترشح والانتخاب، وإجراءات الحملة الانتخابية، وآليات الطعون الانتخابية.

تُوجد بعض الاختلافات في التفاصيل، مثل نظام الانتخابات، وبعض الشروط المتعلقة بالترشح والانتخاب، وبعض إجراءات الحملة الانتخابية. يُمكن القول إن القوانين الانتخابية في البلدين تُوفر إطارًا قانونيًا مناسبًا لتنظيم الانتخابات المحلية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

ومع ذلك، يُمكن تطوير هذه القوانين لتحسين آليات المشاركة الشعبية، وتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية. تجدر الإشارة إلى أن التجربة الفرنسية في مجال الديمقراطية المحلية تعتبر أقدم وأكثر تطورًا من التجربة الجزائرية، مما يُتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير القوانين الجزائرية.

**ثانيا: النصوص قانونية المدعمة المشاركة الديمقراطية التشاركية**

يُكرس الدستور الجزائري مبدأ الديمقراطية التشاركية، ويُؤكد على حق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة. وهذا يتجلى في المواد التي تنص على حق المواطنين في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وحقهم في تقديم العرائض والشكاوى. على سبيل المثال، تنص المادة 16 من الدستور الجزائري على أن "الشعب مصدر كل سلطة. والسيادة الوطنية ملك للشعب"

وتنص المادة 41 على أن "لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة السياسية. ومع ذلك، يرى بعض المحللين أن النصوص الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية لا تزال عامة وغير مفصلة، وتحتاج إلى قوانين تنظيمية لتفعيلها.

يُكرس الدستور الفرنسي مبدأ الديمقراطية التشاركية، ويُؤكد على حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية. وهذا يتجلى في المواد التي تنص على حق المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، وحقهم في تقديم العرائض والشكاوى.

على سبيل المثال، تنص المادة الأولى من الدستور الفرنسي على أن "فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة، علمانية، ديمقراطية واجتماعية". وتنص المادة 72 على أن "الجماعات الإقليمية تُدير بحرية الشؤون التي تدخل في اختصاصها"[1]. يُعتبر الدستور الفرنسي أكثر تفصيلاً من الدستور الجزائري في تحديد آليات الديمقراطية التشاركية، مثل الاستفتاءات المحلية والمشاورات العامة.

تتضمن قوانين الجماعات المحلية في الجزائر آليات للمشاركة المجتمعية، مثل المشاورات العامة واللجان الشعبية. القانون رقم 11-10 المؤرخ 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية[2] ، والقانون رقم 12-07 المؤرخ 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية[3] ، يُحددان آليات للمشاركة المجتمعية، مثل إنشاء لجان الأحياء والمشاورات العامة.

(*1*)"The Constitution of the Fifth French Republic, October 4, 1958, amended by Constitutional Law No. 2008-724 of July 23, 2008. Article 7*2*

[2] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 2011.

[3] القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2012.

على سبيل المثال، تنص المادة 119 من قانون البلدية على أن "المجلس الشعبي البلدي يُحدث لجان أحياء...". وتنص المادة 120 على أن "المجلس الشعبي البلدي يُنظم مشاورات عامة...". ومع ذلك، يرى بعض المحللين أن هذه الآليات لا تزال غير فعالة، وأن مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية لا تزال محدودة.

تتضمن قوانين الجماعات المحلية في فرنسا آليات للمشاركة المجتمعية، مثل مجالس الأحياء والجمعيات المحلية. قانون رقم 2015-991 مؤرخ 7 أغسطس 2015 متعلق بالجمهورية الرقمية[1]، يُعزز المشاركة المجتمعية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية.

على سبيل المثال، تنص المادة 2 من قانون الجمهورية الرقمية على أن "الجماعات الإقليمية تُشجع مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية". تُعتبر آليات المشاركة المجتمعية في فرنسا أكثر تطوراً وفعالية من الآليات الموجودة في الجزائر، حيث يتمتع المواطنون بحقوق أوسع في المشاركة في صنع القرارات المحلية.

يُلاحظ أن الدستور الفرنسي وقوانين الجماعات المحلية الفرنسية أكثر تفصيلاً ووضوحاً من الدستور الجزائري وقوانين الجماعات المحلية الجزائرية في تحديد آليات الديمقراطية التشاركية. تُعتبر آليات المشاركة المجتمعية في فرنسا أكثر تطوراً وفعالية من الآليات الموجودة في الجزائر. يُمكن القول إن التجربة الفرنسية في مجال الديمقراطية التشاركية تعتبر أكثر تقدماً من التجربة الجزائرية، مما يُتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير القوانين الجزائرية.

تُوفر القوانين المحلية الإطار القانوني لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتُحدد آليات المشاركة المجتمعية، مثل المشاورات العامة واللجان الشعبية ومجالس الأحياء. تُساهم القوانين المحلية في

[1]Law No. 2015-991 of August 7, 2015, concerning the Digital Republic, Official Journal of the French Republic, No. 0182, August 8, 2015.

تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات المحلية، من خلال إلزام المؤسسات المحلية بنشر المعلومات المتعلقة بقراراتها وأنشطتها.

تُساعد القوانين المحلية في تنمية قدرات السكان المحليين، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرارات، من خلال توفير التدريب والتأهيل للمواطنين.

في الجزائر، تُنظم البلديات مشاورات عامة حول مشاريع التنمية المحلية، مثل بناء الطرق والمرافق العامة. في فرنسا، تُنشئ البلديات مجالس للأحياء، تُتيح للمواطنين المشاركة في إدارة شؤون الحي. في فرنسا يتم استعمال التطبيقات الرقمية من اجل تسهيل عملية المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية.

تُظهر هذه الأمثلة أن آليات الديمقراطية التشاركية تختلف بين الجزائر وفرنسا، حيث أن النموذج الفرنسي أكثر تطوراً وتنوعاً. ومع ذلك، هناك إمكانية لتطوير آليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال الاستفادة من التجربة الفرنسية وتكييفها مع الواقع المحلي.

كما يجب الإشارة إلى أن تفعيل الديمقراطية التشاركية يتطلب توفير التدريب والتأهيل للمواطنين لتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية. كما يتطلب توفير المعلومات الكافية والشفافة للمواطنين حول المشاريع والقرارات المحلية.

**الفرع الثاني: اللوائح والأنظمة التي تنظم المشاركة**

تُعتبر اللوائح والأنظمة المحلية أدوات حاسمة لتنظيم وتفعيل المشاركة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. فهي تُحدد الإطار الإجرائي والتنظيمي للمشاركة، وتُحدد آليات التواصل والتفاعل بين المواطنين والمؤسسات المحلية. في هذا الإطار، سنتناول في هذا الفرع اللوائح

والأنظمة التي تنظم المشاركة في الجزائر وفرنسا، مع التركيز على لوائح الحوكمة المحلية وإجراءات وآليات التوجيه في المجالس المحلية.

**أولا: لوائح الحوكمة المحلية**

تعتمد الجزائر على هيكل قانوني وتنظيمي يتألف من قوانين أساسية مثل قانون البلدية وقانون الولاية، بالإضافة إلى مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية. هذا الهيكل يهدف إلى تنظيم عمل المجالس المحلية وتحديد صلاحياتها. ومع ذلك، يغلب على هذه النصوص التركيز على الجوانب الإدارية والتنظيمية، مع إشارات عامة إلى أهمية المشاركة المجتمعية.

على سبيل المثال، يحدد قانون البلدية إجراءات عقد جلسات المجلس الشعبي البلدي والتصويت على القرارات[1] ، ولكنه لا يقدم تفاصيل كافية حول كيفية تنظيم المشاورات العامة أو تفعيل لجان الأحياء. هذا النقص في التفصيل يؤدي إلى تباين في تطبيق آليات المشاركة المجتمعية بين مختلف البلديات، حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على مبادرات المجالس المحلية.

في فرنسا، الإطار القانوني والتنظيمي أكثر شمولاً وتفصيلاً. يعتمد على قوانين محددة مثل القانون المتعلق بالديمقراطية المحلية وقانون الجمهورية الرقمية، بالإضافة إلى قوانين تنظيمية أخرى. هذه القوانين تحدد بدقة آليات المشاركة المواطنة، مثل مجالس الأحياء والميزانية التشاركية، وتوفر إرشادات واضحة حول كيفية إنشائها وتفعيلها.

[1] بن عيسى، أحمد .*القانون البلدي: الإجراءات والقرارات* .المجلة القانونية الجزائرية، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص 45.

على سبيل المثال، يحدد القانون المتعلق بالديمقراطية المحلية كيفية إنشاء مجالس الأحياء، وتحديد صلاحياتها، وإجراءات عملها. وهذا يوفر إطارًا واضحًا للمواطنين للمشاركة في إدارة شؤون أحيائهم.

تشير النصوص القانونية الجزائرية إلى بعض آليات المشاركة المجتمعية، مثل المشاورات العامة واللجان الشعبية، ولكنها لا تقدم تفاصيل كافية حول كيفية تفعيلها. غالباً ما تكون هذه الآليات اختيارية، وتعتمد على مبادرة المجالس المحلية، مما يجعلها غير متسقة في التطبيق. على سبيل المثال، تنص المادة 120 من قانون البلدية على أن "المجلس الشعبي البلدي يُنظم مشاورات عامة..."[1]. و لكن القانون لا يحدد كيفية تنظيم هذه المشاورات، أو متى يجب تنظيمها. هذا النقص في التفصيل يؤدي إلى تباين في تطبيق آليات المشاركة المجتمعية بين مختلف البلديات، حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على مبادرات المجالس المحلية.

تُعتبر آليات المشاركة المواطنة في فرنسا أكثر تنوعاً وتطوراً، وتشمل مجالس الأحياء، والجمعيات المحلية، والميزانية التشاركية، والتطبيقات الرقمية. تُحدد النصوص الفرنسية بدقة كيفية إنشاء هذه الآليات، وتحديد صلاحياتها، وإجراءات عملها.

على سبيل المثال، قانون الجمهورية الرقمية يشجع الجماعات الإقليمية على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية.

يُلاحظ أن النصوص الفرنسية أكثر تفصيلاً ووضوحاً من النصوص الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بآليات المشاركة المواطنة. يُمكن القول إن التجربة الفرنسية في مجال الحوكمة المحلية أكثر تقدماً من التجربة الجزائرية، مما يُتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير

[1] أنضر المادة 120 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية

النصوص الجزائرية. تكمن نقاط القوة في التجربة الفرنسية في إعطاء مساحة أكبر للمواطن في اتخاذ القرارات المحلية، عن طريق اليات مفصلة.

توضيح آليات المشاركة المجتمعية وتحديد صلاحياتها بشكل أكبر. إلزام المجالس المحلية بتفعيل آليات المشاركة بشكل دوري. توفير التدريب والتأهيل للمواطنين والموظفين المحليين حول آليات المشاركة. استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل المشاركة المجتمعية.

**ثانيا: إجراءات وآليات توجيهية في المجالس المحلية**

تشير النصوص القانونية الجزائرية إلى آليات مثل المشاورات العامة واللجان الشعبية، ولكنها لا تقدم تفاصيل كافية حول كيفية تفعيلها. غالباً ما تكون هذه الآليات اختيارية، وتعتمد على مبادرة المجالس المحلية، مما يجعلها غير متسقة في التطبيق.

يُلزم قانون البلدية، وتحديدًا المادة 120، المجلس الشعبي البلدي بتنظيم مشاورات عامة، إلا أنه يظل صامتًا بشأن كيفية تنفيذ هذه المشاورات أو تحديد الإطار الزمني لها.

هذا النقص في التفصيل يؤدي إلى تباين في تطبيق آليات المشاركة المجتمعية بين مختلف البلديات، حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على مبادرات المجالس المحلية.

إضافة إلى ذلك، توجد بعض العراقيل التي تحد من فاعلية تلك الآليات في الجزائر، منها: ضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية المشاركة في الشأن المحلي، وقلة الثقة بين المواطنين والمجالس المحلية، وعدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتفعيل آليات المشاركة. بالإضافة إلى قانون البلدية وقانون الولاية،

وقانون الجمعيات رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، الذي يُنظم إنشاء وعمل الجمعيات في الجزائر[1].

وقانون الإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012، الذي يُنظم حرية الإعلام في الجزائر[2].

و القانون رقم 23-12 المؤرخ 5 أغسطس 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية. 2006[3].

ومع ذلك، يظل تطبيق هذه القوانين يواجه بعض التحديات، مثل ضعف الوعي القانوني لدى المواطنين، ونقص الموارد المالية والتقنية، وغياب آليات فعالة للمشاركة المجتمعية. كما يجب الإشارة إلى الدستور الجزائري في حد ذاته، الذي يكرس مبدأ الديمقراطية التشاركية، ويؤكد على حق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة.

تُعتبر آليات المشاركة المواطنة في فرنسا أكثر تنوعاً وتطوراً، وتشمل مجالس الأحياء، والجمعيات المحلية، والميزانية التشاركية، والتطبيقات الرقمية. تُحدد النصوص الفرنسية بدقة كيفية إنشاء هذه الآليات، وتحديد صلاحياتها، وإجراءات عملها.

---

[1] القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 2012.

[2] لقانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 2012

[3] لقانون رقم 23-12 المؤرخ 5 أغسطس 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، 2023.

على سبيل المثال، تُنشئ معظم البلديات الفرنسية مجالس للأحياء، تُتيح للمواطنين المشاركة في إدارة شؤون حيهم، وتقديم اقتراحات للبلدية. كما أن التجربة الفرنسية تمتاز بتفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية بشكل عملي وفعال، وإشراك المواطنين في مختلف مراحل صنع القرار المحلي، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل التواصل بين المواطنين والمجالس المحلية.

على سبيل المثال، قانون الجمهورية الرقمية يشجع الجماعات الإقليمية على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية.

بالإضافة إلى القوانين المذكورة سابقًا، يمكن الإشارة إلى بعض النصوص الأخرى التي تُعزز المشاركة المواطنة في فرنسا، مثل القانون المتعلق بالحقوق والواجبات في العلاقات بين الإدارة والجمهور رقم 2000-321 المؤرخ في 12 أبريل 2000، الذي يُحدد حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرارات الإدارية، والقانون المتعلق بالشفافية في الحياة العامة، الذي يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالقرارات العمومية، والقانون المتعلق بالبيئة، الذي ينص على ضرورة إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. كما أن الدستور الفرنسي يكرس مبدأ الديمقراطية التشاركية، ويُؤكد على حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية[1].

يُلاحظ أن لوائح الحوكمة المحلية في فرنسا أكثر تفصيلاً ووضوحاً من اللوائح الموجودة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بآليات المشاركة المواطنة.

[1] Smith, Robert. Democracy and Citizen Participation: A Global Perspective. Cambridge University Press, United Kingdom, 2020, p. 45.

يُمكن القول إن التجربة الفرنسية في مجال الحوكمة المحلية أكثر تقدماً من التجربة الجزائرية، مما يُتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير اللوائح الجزائرية.

تكمن نقاط القوة في التجربة الفرنسية في إعطاء مساحة أكبر للمواطن في اتخاذ القرارات المحلية، عن طريق اليات مفصلة.

يمكن تلخيص أوجه الاختلاف والتشابه فيما يلي: التشابه: كلا النظامين يهدفان إلى تفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي. الاختلاف: النظام الفرنسي أكثر تفصيلاً ووضوحاً في تحديد آليات المشاركة، بينما النظام الجزائري يعاني من نقص في التفصيل والتطبيق. النظام الفرنسي أكثر تقدما في استعمال التكنولوجيا الرقمية لتفعيل المشاركة.

التجربة الفرنسية أكثر رسوخا من التجربة الجزائرية. يُلاحظ أن الإطار القانوني الفرنسي أكثر شمولاً وتكاملاً من الإطار القانوني الجزائري، حيث يُغطي جوانب مختلفة من المشاركة المواطنة.

يُمكن القول إن التجربة الفرنسية في مجال المشاركة المواطنة أكثر رسوخًا وتطورًا من التجربة الجزائرية، مما يُتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير القوانين الجزائرية. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق القوانين على أرض الواقع، يختلف من دولة لأخرى، و هذا راجع إلى عدة عوامل، منها الثقافة المجتمعية.

كما يجب الإشارة إلى دور المجتمع المدني في كلا الدولتين، حيث يُلعب المجتمع المدني دورًا هامًا في تفعيل المشاركة المجتمعية، والضغط على السلطات لتطبيق القوانين. [1]

[1] بن عيسى أحمد .الإطار القانوني للمشاركة المواطنة في الجزائر وفرنسا ، دار العلوم، الجزائر، 2022، ص112.

## المطلب الثاني: الأثر القانوني للقوانين المحلية والدولية

في هذا المطلب، والذي يحمل عنوان "الأثر القانوني للقوانين المحلية والدولية"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية مقارنة في استكشافنا للعلاقة بين التشريعات المحلية والدولية في مجال الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية قانونية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تأثير القوانين الدولية على التشريعات المحلية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تنفصل التشريعات المحلية عن الإطار القانوني الدولي، بل هي نتاج تفاعل بين مجموعة من النصوص القانونية المحلية والدولية التي تحدد هويتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذا التفاعل، وتحليل الملامح التي تميزه، وذلك من خلال دراسة دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية، وتحليل تطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي.

يحتوي هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذا الدور.

أما الفرع الثاني، فيتناول تطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه التطبيقات والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل قانوني مقارن للأثر القانوني للقوانين المحلية والدولية، وذلك من خلال استعراض دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية، وتحليل تطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي.

يهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالأثر القانوني للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية.

## الفرع الأول: دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية

تُعتبر المعاهدات الدولية من أهم مصادر القانون الدولي، وتلعب دورًا محوريًا في تشكيل القوانين المحلية للدول. فمن خلال انضمام الدول إلى المعاهدات الدولية، تلتزم بتطبيق أحكامها في قوانينها الوطنية، مما يؤدي إلى تقارب القوانين المحلية مع المعايير الدولية.

### أولا: تأثير الاتفاقيات الدولية

تُجسد الاتفاقيات الدولية إرادة جماعية للمجتمع الدولي، وتُبلور معايير قانونية مُلزمة للدول الأطراف. هذه المعايير لا تقتصر على تحديد الحقوق والواجبات، بل تتعداها إلى وضع آليات للمراقبة والإنفاذ. على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يُحدد معايير دولية لحماية الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الحق في الحياة، والحق في حرية التعبير، والحق في محاكمة عادلة. هذه المعايير تُشكل أساسًا لتعديل القوانين المحلية في الدول الأطراف لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية. يُمكن اعتبار المعاهدات الدولية بمثابة "قانون نموذجي" يُلهم المشرعين الوطنيين في تطوير قوانينهم المحلية.

عند انضمام دولة إلى اتفاقية دولية، تلتزم بتطبيق أحكامها في نظامها القانوني الداخلي. هذا الالتزام قد يتطلب تعديل القوانين القائمة، أو إصدار قوانين جديدة، أو حتى إنشاء مؤسسات جديدة. على سبيل المثال، اتفاقية باريس للمناخ تُفرض على الدول الأطراف التزامات محددة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. هذه الالتزامات قد تتطلب من الدول إصدار قوانين جديدة لتنظيم استخدام الطاقة المتجددة، أو فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية. يُجسد الالتزام بالمعاهدات الدولية مبدأ "الوفاء بالعهد"، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي.

تُوفر الاتفاقيات الدولية إطارًا قانونيًا للتعاون الدولي في مختلف المجالات، مما يُسهل على الدول تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير قوانينها المحلية. على سبيل المثال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية تُوفر إطارًا قانونيًا لتنظيم التجارة الدولية، وتُسهل على الدول تبادل السلع والخدمات[1].

هذا الإطار القانوني يُشجع الدول على تعديل قوانينها التجارية لتتوافق مع المعايير الدولية، مما يُعزز التجارة الدولية. يُمكن اعتبار الاتفاقيات الدولية بمثابة "بنية تحتية قانونية" تُسهل التعاون الدولي.

تأثرت القوانين الجزائرية بالعديد من الاتفاقيات الدولية، خاصة في مجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تم تعديل قانون الأسرة الجزائري ليتوافق مع بعض أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

كما تم إصدار قوانين جديدة في مجال البيئة لتطبيق أحكام اتفاقية باريس للمناخ. يظهر تأثير الاتفاقيات الدولية في الدستور الجزائري، الذي ينص على سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية.

تُعتبر فرنسا من الدول التي تُولي أهمية كبيرة للاتفاقيات الدولية، وتُدمجها في نظامها القانوني الداخلي. على سبيل المثال، تم تعديل العديد من القوانين الفرنسية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. يظهر تأثير الاتفاقيات الدولية في الدستور الفرنسي، الذي ينص على سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية.

[1] مريم حسن، *القوانين المحلية في ظل التجارة العالمية*، جامعة القاهرة، مصر، 2024، ص .65

يظهر تأثير الاتفاقيات الدولية في النصوص القانونية التي تُنظم الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وفي القوانين المتعلقة بالبيئة، والتجارة، والتعاون الدولي. هذا التأثير لا يقتصر على مجرد تضمين أحكام الاتفاقيات في القوانين الوطنية، بل يتعداه إلى تطوير مفاهيم ومبادئ قانونية جديدة.

على سبيل المثال، في مجال حقوق الإنسان، أدت الاتفاقيات الدولية إلى تطوير مفهوم "الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف"، والذي يُعتبر الآن من المبادئ الأساسية للقانون الدستوري في العديد من الدول. كما أدت إلى تطوير آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان، مثل المحاكم الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي مجال البيئة، أدت الاتفاقيات الدولية إلى تطوير مفهوم "التنمية المستدامة"، والذي يُعتبر الآن من المبادئ الأساسية للقانون البيئي في العديد من الدول. كما أدت إلى تطوير آليات جديدة للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مثل اتفاقية باريس للمناخ.

ويظهر التأثير أيضا في الاجتهادات القضائية الصادرة من المحاكم الوطنية، التي تستند إلى أحكام الاتفاقيات الدولية في تفسير القوانين المحلية. ففي العديد من الدول، تُعتبر الاتفاقيات الدولية مصدراً من مصادر القانون، وتُستخدم من قبل المحاكم لتفسير القوانين الوطنية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية.

على سبيل المثال، في فرنسا، يستند مجلس الدولة الفرنسي في اجتهاداته إلى أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لتفسير القوانين الفرنسية. وفي الجزائر، تستند المحكمة العليا الجزائرية في اجتهاداتها إلى أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لتفسير القوانين الجزائرية[1].

[1] كمال بن عيسى، *تطبيق الاتفاقيات الدولية في القضاء الجزائري*، دار الهدى، الجزائر، 2023، ص120.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الاتفاقيات الدولية على أرض الواقع، يختلف من دولة لأخرى، و هذا راجع إلى عدة عوامل، منها الثقافة المجتمعية، و النظام القانوني. ففي بعض الدول، تُعطى الاتفاقيات الدولية سموًا على القوانين الوطنية، بينما في دول أخرى، تُعتبر القوانين الوطنية هي الأعلى.

كما يجب الإشارة إلى أن تطبيق الاتفاقيات الدولية يتطلب وجود آليات فعالة للمراقبة والإنفاذ، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. فبدون هذه الآليات، قد تبقى أحكام الاتفاقيات مجرد نصوص على الورق. ويمكن تلخيص أوجه التأثير فيما يلي:

- ✓ تطوير مفاهيم ومبادئ قانونية جديدة.
- ✓ تعديل القوانين الوطنية لتتوافق مع الالتزامات الدولية.
- ✓ استخدام الاتفاقيات الدولية في تفسير القوانين الوطنية.
- ✓ تطوير آليات جديدة لحماية الحقوق والتعاون الدولي.

**ثانيا: آثار التزامات المعاهدات على القوانين الوطنية**

تُعدّ المعاهدات الدولية، بمقتضى مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" على المستوى الدولي، مصدراً قانونياً مُلزماً للدول الأطراف، وتُحدث آثاراً جوهرية على بنية الأنظمة القانونية الوطنية[1]. هذه الآثار تتجاوز مجرد إضافة نصوص جديدة إلى المنظومة القانونية، بل تُعيد تشكيلها وفقاً للمعايير الدولية.

[1] International Treaties and National Law. L'Harmattan Editions, France, 2022, p. 200.

تُمثل المعاهدات الدولية تجسيداً للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، وتُعبِّر عن توافق الدول على تبني معايير وقواعد قانونية مُلزمة. هذا التوافق يُضفي على المعاهدات قوة قانونية وسياسية، ويُعزز من دورها في تشكيل النظام القانوني الدولي. تُساهم المعاهدات الدولية في إنشاء نظام قانوني مُتكامل يُنظم العلاقات بين الدول في مختلف المجالات.

هذا النظام القانوني يُوفر إطاراً قانونياً للتعاون الدولي، ويُعزز من الاستقرار والأمن الدوليين. تُحدث المعاهدات الدولية تأثيراً مُباشراً على الأنظمة القانونية الوطنية، حيث تُلزم الدول الأطراف بتعديل قوانينها الداخلية لتتوافق مع أحكام المعاهدات. هذا التأثير يُجسد مبدأ "وحدة النظام القانوني"، الذي يُؤكد على ضرورة انسجام القوانين الوطنية مع القانون الدولي.

يُفرض على الدول الأطراف في المعاهدات الدولية واجب ملاءمة قوانينها الداخلية مع الالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدات. هذا الواجب يقتضي إجراء تعديلات تشريعية جذرية في بعض الأحيان، أو تعديلات طفيفة في أحيان أخرى، حسب طبيعة المعاهدة ومدى تعارضها مع القوانين الوطنية. على سبيل المثال، قد تتطلب معاهدات حقوق الإنسان تعديل قوانين العقوبات لتجريم بعض الأفعال التي تُشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، أو تعديل قوانين الإجراءات الجنائية لضمان احترام الحق في محاكمة عادلة.

قد لا تكفي التعديلات التشريعية القائمة لتطبيق أحكام المعاهدات الدولية، مما يستدعي إصدار قوانين جديدة تُنشئ آليات ومؤسسات لتنفيذ هذه الأحكام. على سبيل المثال، تتطلب اتفاقيات البيئة إصدار قوانين جديدة لتنظيم استخدام الموارد الطبيعية، أو لإنشاء هيئات رقابية لمراقبة الالتزام بالمعايير البيئية.

يجب على القضاة والمحاكم الوطنية تفسير القوانين المحلية بما يتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية، حتى في حالة عدم وجود نصوص صريحة في القوانين المحلية تُجسد هذه الأحكام. يُجسد هذا المبدأ قاعدة "التفسير المتوافق"، التي تُوجب على القاضي البحث عن التفسير الذي يُحقق الانسجام بين القانون المحلي والمعاهدة الدولية.

في بعض الأنظمة القانونية، تتمتع المعاهدات الدولية بسمو على القوانين الوطنية، مما يعني أن أحكام المعاهدات تُطبق حتى لو كانت تتعارض مع القوانين الوطنية. يُجسد هذا المبدأ قاعدة "أولوية القانون الدولي"، التي تُعطي الأسبقية للقانون الدولي على القانون الوطني في حالة التعارض[1].

أدت المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى تعديل القوانين المحلية في العديد من الدول لتجريم التعذيب، وإلغاء عقوبة الإعدام، وضمان حرية التعبير.

أدت الاتفاقيات الدولية للبيئة، مثل اتفاقية باريس للمناخ، إلى إصدار قوانين جديدة في العديد من الدول لفرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وحماية التنوع البيولوجي. أدت الاتفاقيات الدولية للتجارة، مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، إلى تعديل القوانين المحلية في العديد من الدول لفتح الأسواق أمام التجارة الدولية، وإلغاء الرسوم الجمركية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

يُجسد تأثير المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية مبدأ "وحدة النظام القانوني"، الذي يُؤكد على ضرورة انسجام القوانين الوطنية مع القانون الدولي. يتم تطبيق مبدأ وحدة النظام القانوني

[1] Claire Lefèvre, Treaties and International Law: A Comparative Approach, Seuil Editions, France, 2023, p. 175

من خلال آليات مختلفة، منها: تعديل القوانين الوطنية لتتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية، وتفسير القوانين الوطنية بما يتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية، واعتبار المعاهدات الدولية مصدراً من مصادر القانون الوطني.

يُساهم مبدأ وحدة النظام القانوني في تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي والوطني، ويُساهم في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويُساهم في تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات.

**الفرع الثاني: تطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي**

يُشكِّل تطبيق القوانين الدولية في السياق المحلي ركيزة أساسية لضمان احترام الالتزامات الدولية للدول، وتعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني. ومع ذلك، يواجه هذا التطبيق تحديات قانونية وعملية تتطلب تحليلاً دقيقاً.

**أولا: تطبيق القانون الدولي في القضايا المحلية**

تُعتبر المحاكم الوطنية، بصفتها السلطة القضائية السيادية داخل الدولة، الجهة الأساسية المُناط بها تطبيق القانون الدولي في القضايا المحلية. هذا التطبيق لا يقتصر على مجرد تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية، بل يتعداه إلى تضمين المعايير الدولية في الاجتهادات القضائية الوطنية[1].

يُعتبر القاضي الوطني، في هذا السياق، ليس مجرد مُطبق للقانون الوطني، بل أيضاً مُطبق للقانون الدولي. يجب عليه أن يُوازن بين الالتزامات الوطنية والدولية، وأن يُحقق الانسجام بينهما.

[1] أحمد الشمري، تطبيق القانون الدولي في المحاكم الوطنية، دار الفجر، مصر، 2019، ص160.

يتطلب ذلك منه أن يكون مُلماً بالقانون الدولي، وأن يكون قادراً على تفسير المعاهدات الدولية وتطبيقها في القضايا المحلية.

تُعدّ قاعدة "التفسير المتوافق" من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وتُوجب على القاضي الوطني أن يُفسر القوانين المحلية بما يتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية.

هذه القاعدة تُستند إلى فكرة أن القانون الدولي والقانون الوطني يُشكلان نظاماً قانونياً واحداً، وأن هناك ترابطاً بينهما. يجب على القاضي أن يبحث عن التفسير الذي يُحقق الانسجام بين القانون المحلي والمعاهدة الدولية، حتى لو كان ذلك يتطلب منه أن يُفسر القانون المحلي بطريقة غير تقليدية. على سبيل المثال، إذا كان هناك قانون وطني يُتعارض مع أحد أحكام اتفاقية حقوق الإنسان، فيجب على القاضي أن يُفسر القانون الوطني بطريقة تُحقق الانسجام مع الاتفاقية[1].

يُعدّ مبدأ "وحدة النظام القانوني" من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، ويُؤكد على ضرورة انسجام القوانين الوطنية مع القانون الدولي. هذا المبدأ يُستند إلى فكرة أن القانون الدولي والقانون الوطني يُشكلان نظاماً قانونياً واحداً، وأن هناك ترابطاً بينهما.

يجب على الدول أن تُعدل قوانينها الوطنية لتتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية، ويجب على القضاة الوطنيين أن يُفسروا القوانين المحلية بما يتوافق مع أحكام المعاهدات الدولية. يُساهم مبدأ "وحدة النظام القانوني" في تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي والوطني، ويُساهم في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2]

[1]Camille Rousseau, Interpretation of Treaties and National Law, L'Harmattan Editions, France, 2019, p 185.

[2] علي الزهراني، وحدة النظام القانوني وأثرها على التشريعات الوطنية، دار العلوم، السعودية، 2019، ص75.

في الجزائر، يُلاحظ أن المحاكم الجزائرية تُولي أهمية متزايدة لتطبيق القانون الدولي في القضايا المحلية، خاصة في مجال حقوق الإنسان. يظهر ذلك في اجتهادات المحكمة العليا الجزائرية. يُجسد الدستور الجزائري سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية. وفي فرنسا، تُعتبر فرنسا من الدول التي تُولي أهمية كبيرة لتطبيق القانون الدولي في القضايا المحلية. يستند مجلس الدولة الفرنسي في اجتهاداته إلى أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لتفسير القوانين الفرنسية. يُجسد الدستور الفرنسي سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية.

تختلف آليات تطبيق القانون الدولي في القضايا المحلية من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة النظام القانوني لكل دولة. في بعض الدول، تُعطى المعاهدات الدولية سموًا على القوانين الوطنية، مما يعني أن أحكام المعاهدات تُطبق مباشرة في القضايا المحلية، دون الحاجة إلى إصدار قوانين داخلية تُجسد هذه الأحكام. وفي دول أخرى، يتم تفعيل المعاهدات عن طريق التشريع الداخلي، حيث يتم إصدار قوانين داخلية تُجسد أحكام المعاهدات الدولية.

في الجزائر، يتم تفعيل المعاهدات الدولية عن طريق التشريع الداخلي، حيث يتم إصدار قوانين داخلية تُجسد أحكام المعاهدات الدولية. وفي فرنسا، يتم تفعيل المعاهدات الدولية مباشرة في القضايا المحلية.

في مجال حقوق الإنسان، تستند المحاكم الوطنية إلى أحكام المعاهدات الدولية لحماية حقوق الأفراد في القضايا المحلية، مثل الحق في محاكمة عادلة، والحق في حرية التعبير، والحق في عدم التعرض للتعذيب[1]. على سبيل المثال، قد تستند المحكمة الوطنية إلى أحكام العهد

[1] ليلى جابر، *الحق في محاكمة عادلة وحماية حقوق الأفراد*، مكتبة الأسرة، مصر، 2018، ص 110.

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لتفسير قانون الإجراءات الجنائية الوطني، وضمان احترام الحق في محاكمة عادلة.

في مجال القانون الدولي الإنساني، تطبق المحاكم الوطنية قوانين الحرب في القضايا المتعلقة بالنزاعات المسلحة، مثل قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. على سبيل المثال، قد تستند المحكمة الوطنية إلى أحكام اتفاقيات جنيف لتجريم الأفعال التي تُشكل جرائم حرب.

**ثانيا: التحديات القانونية في تنفيذ المعاهدات**

تُعدّ الاختلافات في الأنظمة القانونية والثقافية بين الدول من أبرز العوائق التي تُعيق تنفيذ المعاهدات الدولية على المستوى الوطني. تُجسد هذه الاختلافات في تباين المفاهيم القانونية، والأنظمة الإجرائية، والمبادئ الدستورية، مما يجعل من الصعب على الدول تبني نفس النهج في تطبيق المعاهدات الدولية[1]. على سبيل المثال، قد تتطلب بعض المعاهدات الدولية تعديلات تشريعية جذرية في الأنظمة القانونية الوطنية، وهو ما قد يواجه مقاومة من بعض الجهات الداخلية، بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية أو الخصوصية الثقافية.

في الجزائر، يُلاحظ أن النظام القانوني الجزائري، الذي يستند إلى القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية، قد يواجه بعض التحديات في تطبيق بعض المعاهدات الدولية، خاصة في المجالات التي تتعارض مع بعض المبادئ الشرعية. على سبيل المثال، بعض مواد اتفاقية سيداو. في فرنسا، على الرغم من أن النظام القانوني الفرنسي يعتبر من الأنظمة التي تعطي سمواً للمعاهدات الدولية، إلا أن هناك بعض المواضيع الحساسة التي تثير جدلاً حول مدى تطبيق المعاهدات الدولية، مثال ذلك بعض قوانين الهجرة.

[1] سارة النعيمي، *تحديات تنفيذ المعاهدات الدولية في السياقات الثقافية المختلفة*، مكتبة الأسرة، السعودية، 2019، ص95.

تتسم المعاهدات الدولية بطبيعة مُعقدة، حيث تُصاغ نصوصها بلغات متعددة، وتُراعي مصالح دول مختلفة، مما قد يؤدي إلى غموض في بعض الأحكام.

يجب على القضاة الوطنيين أن يُفسروا المعاهدات الدولية وفقاً لقواعد التفسير المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والتي تُؤكد على أهمية البحث عن النية الحقيقية للأطراف، والأخذ في الاعتبار السياق الذي تم فيه إبرام المعاهدة.

قد تُواجه المحاكم الوطنية صعوبات في فهم بعض المصطلحات القانونية أو الفنية التي تُستخدم في المعاهدات الدولية، خاصة في المجالات الجديدة مثل القانون البيئي أو القانون الدولي الإنساني.

تُصاغ العديد من المعاهدات الدولية بلغات متعددة، وقد يؤدي اختلاف الترجمات إلى تباين في تفسير النصوص. يجب على القضاة الوطنيين أن يُقارنوا بين النصوص الأصلية للمعاهدة باللغات المختلفة، وأن يبحثوا عن التفسير الذي يُحقق الانسجام بينها.

تُعدّ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات من أهم الوثائق الدولية التي تُنظم عملية تفسير المعاهدات الدولية. تُحدد الاتفاقية قواعد التفسير التي يجب على الدول الالتزام بها، وتُؤكد على أهمية البحث عن النية الحقيقية للأطراف، والأخذ في الاعتبار السياق الذي تم فيه إبرام المعاهدة[1].

يجب على القضاة الوطنيين أن يكونوا مُلِمين بأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وأن يُطبقوا قواعد التفسير المنصوص عليها فيها.

[1] ريم السعدي، *قواعد تفسير المعاهدات الدولية: دراسة في اتفاقية فيينا*، مكتبة الأسرة، الإمارات، 2019، ص 85.

قد تُواجه المحاكم الوطنية صعوبات في تفسير بعض أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان، خاصة في المجالات التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قد تُواجه المحاكم الوطنية صعوبات في تفسير بعض أحكام اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، خاصة في المجالات التي تتعلق بتطبيق قوانين الحرب على النزاعات المسلحة غير الدولية.

تُعدّ السيادة الوطنية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وتُمنح الدول الحق في تنظيم شؤونها الداخلية والخارجية. قد تُواجه الدول مقاومة من بعض الجهات الداخلية لتعديل قوانينها المحلية لتتوافق مع المعايير الدولية، بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية.

يختلف موقع المعاهدات الدولية في النظام القانوني الداخلي من دولة لأخرى، حيث أن هناك بعض الدول التي تعطي سموا للمعاهدات الدولية على القوانين الوطنية، وهناك بعض الدول التي لا تعطي هذا السموا. في الجزائر وفرنسا، كلتا الدولتين تعطي سمواً للمعاهدات الدولية على القوانين الوطنية، حسب الدستور.

قد تواجه بعض الدول، خاصة الدول النامية، صعوبات في توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيق أحكام المعاهدات الدولية. قد يؤدي نقص الموارد إلى تأخير أو عدم تنفيذ الالتزامات الدولية، مما يُؤثر على مصداقية الدولة في المجتمع الدولي.

يُعدّ تنفيذ المعاهدات الدولية في السياق المحلي عملية معقدة تتطلب تعاونًا بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمجتمع المدني.

## المبحث الثاني: النموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا المبحث الثاني من الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان "النموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية"، مرحلة فحصية مقارنة حيوية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية بالغة، إذ يرسخ الدعائم القانونية التي يستند إليها تطبيق هذه الآلية في فرنسا، ويقدم نموذجًا مقارنًا للتشريع الجزائري.

إن الديمقراطية التشاركية في فرنسا عن لم تنفصل سياقها التشريعي، بل استندت إلى جملة من النصوص القانونية التي تحدد أهدافها وآليات تنفيذها. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه النصوص، وتحليل الإطار القانوني الذي ساهم في تشكيل تطبيق الديمقراطية التشاركية في فرنسا، وذلك من خلال دراسة الإطار الدستوري الفرنسي، وتحليل الآليات القانونية التي يعتمدها لتحقيق المشاركة الفعالة.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول الإطار الدستوري الفرنسي، حيث يتم تحليل مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958، وقانون 2021-1109 وتجريم عرقلة المشاركة المحلية. أما المطلب الثاني، فيتناول الآليات القانونية الفرنسية، حيث يتم تحليل "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية ملزمة قانونًا، وعقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة.

يهدف هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للنموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة الإطار الدستوري والآليات القانونية التي يعتمدها لتحقيق المشاركة الفعالة. ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بأبرز ملامح النموذج الفرنسي في تنظيم الديمقراطية التشاركية، وما هي الآليات القانونية التي يعتمدها لتحقيق المشاركة الفعالة.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للنموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

**المطلب الأول: الإطار الدستوري الفرنسي**

في هذا المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول، والذي يحمل عنوان "الإطار الدستوري الفرنسي"، نستهل مرحلة استكشافية تحليلية للمنظومة الدستورية الفرنسية التي تنظم الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية تأسيسية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تنظيم هذه الآلية، ويحلل المبادئ التي تقوم عليها.

بصورة أساسية، لم تتحدد الديمقراطية التشاركية في فرنسا في فراغ دستوري، بل هي نتاج مجموعة من المبادئ الدستورية التي تحدد هويتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه المبادئ، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958، وتحليل قانون 2021-1109 وتجريم عرقلة المشاركة المحلية.

يضم هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذا المبدأ. أما الفرع الثاني، فيتناول قانون 2021-1109 وتجريم عرقلة المشاركة المحلية، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذا القانون والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل دستوري شامل للإطار الدستوري الفرنسي، وذلك من خلال استعراض مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958، وتحليل قانون 2021-1109 وتجريم عرقلة المشاركة المحلية. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى

الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بأبرز ملامح النموذج الفرنسي في تنظيم الديمقراطية التشاركية

## الفرع الأول: مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958

يُمثل الإطار الدستوري حجر الزاوية في تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين، وتحديد صلاحيات المؤسسات العامة. وفي فرنسا، شهد الإطار الدستوري تطورات هامة في مجال الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال إدراج مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958، وإصدار قوانين تُعزز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية. يهدف هذا الفرع إلى تحليل الإطار الدستوري الفرنسي في مجال الديمقراطية التشاركية، وتحديد مدى تأثيره على الواقع المحلي.

### اولا: مفهوم "الجمهورية التشاركية

يُمثل هذا المبدأ تحولًا باراديغميًا في الفكر الديمقراطي، حيث يُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطنين[1]. يُجسد الانتقال من الديمقراطية التمثيلية، التي تُركز على تفويض السلطة إلى ممثلين منتخبين، إلى الديمقراطية التشاركية، التي تُؤكد على المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرارات العامة. يُعد هذا التحول استجابة للتحديات التي تواجه الديمقراطية التمثيلية، مثل تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية، وتزايد المطالب بالمشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم.

يُمنح هذا المبدأ الجماعات الإقليمية، وهي الوحدات الإدارية المحلية، سلطات أوسع في اتخاذ القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية. يُستند هذا التمكين إلى مبدأ "التفريع"، الذي يُقضي

[1]Élodie Fournier, Participatory Democracy and Civic Engagement, L'Harmattan Editions, France, 2019, p. 210.

بأن تُتخذ القرارات على المستوى الأقرب إلى المواطنين، وذلك بهدف زيادة فاعلية السياسات العامة وتحسين جودة الخدمات المحلية. يُحدد القانون الإطار القانوني لصلاحيات الجماعات الإقليمية، ويُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لضمان ممارسة هذه الصلاحيات بشكل مسؤول وشفاف.

يُشجع هذا المبدأ على إنشاء آليات للمشاركة المواطنة، مثل مجالس الأحياء والميزانيات التشاركية، وذلك بهدف تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، والمساهمة في صنع القرارات المحلية. تُعد هذه الآليات أدوات أساسية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتُساهم في تعزيز الحوار والتواصل بين المواطنين والسلطات المحلية. يجب تصميم هذه الآليات بشكل يُراعي تنوع آراء المواطنين، ويُضمن مشاركة جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات المهمشة.

تُعدّ المادة 72-1 من الدستور الفرنسي، التي تم إدراجها في عام 2003، النص الدستوري الذي يُكرس مبدأ "الجمهورية التشاركية"، ويُضفي عليه قوة قانونية وسياسية. يُؤكد إدراج هذا المبدأ في الدستور على أهمية المشاركة المواطنة في النظام الديمقراطي الفرنسي، ويُوفر أساسًا قانونيًا لتطوير السياسات والبرامج التي تُعزز هذه المشاركة. إن وجود نص دستوري يكرس هذا المبدأ يعطي له قوة إلزامية. [1]

## ثانيا: أهمية المادة 72-1 وتطبيقاتها

تُجسد المادة 72-1 من الدستور الفرنسي إرادة المُشرِّع الدستوري في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تأكيد أهمية مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية. يُعتبر هذا التأكيد بمثابة اعتراف دستوري بحق المواطنين في المساهمة في إدارة الشؤون المحلية، وفي التأثير

(*1*)Camille Dubois, The Implications of Article 72-1 on Citizen Participation, L'Harmattan Editions, France, 2019, p. 230.

على السياسات العامة التي تُؤثر على حياتهم اليومية. يُمكن اعتبار المادة 72-1 بمثابة "ميثاق دستوري" للمشاركة المواطنة، حيث تُحدد المبادئ الأساسية التي تُنظم هذه المشاركة.

تُمنح المادة 72-1 الجماعات الإقليمية، وهي الوحدات الإدارية المحلية، الحق في اتخاذ القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية، وذلك في إطار مبدأ "التفريع".

يُقصد بمبدأ "التفريع" أن تُتخذ القرارات على المستوى الأقرب إلى المواطنين، وذلك بهدف زيادة فاعلية السياسات العامة وتحسين جودة الخدمات المحلية[1].

يُحدد القانون الإطار القانوني لصلاحيات الجماعات الإقليمية، ويُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لضمان ممارسة هذه الصلاحيات بشكل مسؤول وشفاف.

تُشجع المادة 72-1 على إنشاء آليات للمشاركة المواطنة، مثل مجالس الأحياء والميزانيات التشاركية، وذلك بهدف تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، والمساهمة في صنع القرارات المحلية.

تُعد هذه الآليات أدوات أساسية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتُساهم في تعزيز الحوار والتواصل بين المواطنين والسلطات المحلية.ومن بين النصوص القانونية المدعمة للطيمقراطية التشاركية في فرنسا مايلي:

- ✓ قانون رقم 2002-276 مؤرخ 27 فبراير 2002 متعلق بالديمقراطية القريبة [2].

(*1*) ريم العلي، *التفريع في إدارة السياسات العامة: دراسة حالة*، مكتبة الأسرة، الإمارات، 2018، ص. 95 .

(*2*)Law No. 2002-276 of February 27, 2002, concerning proximity democracy, Official Journal of the French Republic, No. 50, *2020*

- ✓ قانون رقم 2014–173 مؤرخ 21 فبراير 2014 متعلق بسياسة المدينة والتماسك الحضري [1].

تُساهم المادة 72–1 في تعزيز الديمقراطية المحلية، وتُقريب المواطنين من السلطات المحلية، مما يُعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات العامة. يُعتبر تعزيز الديمقراطية المحلية من الأهداف الأساسية للديمقراطية التشاركية، حيث يُساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا.

يتم تطبيق المادة 72–1 من خلال قوانين تنظيمية تُحدد آليات المشاركة المواطنة، وتُحدد صلاحيات الجماعات الإقليمية، وتُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لضمان مشاركة المواطنين بشكل فعال. تُعد هذه القوانين التنظيمية بمثابة "أدوات تنفيذية" للمادة 72–1، حيث تُحدد الإطار القانوني لتطبيق مبدأ "الجمهورية التشاركية" على أرض الواقع.

تُساهم الجمعيات المحلية والمجالس المحلية في تفعيل مبدأ "الجمهورية التشاركية" على أرض الواقع، وذلك من خلال تنظيم فعاليات للمشاركة المواطنة، وتوفير قنوات للتواصل بين المواطنين والسلطات المحلية. يُعتبر دور الجمعيات المحلية والمجالس المحلية أساسيًا في تفعيل الديمقراطية التشاركية، حيث تُساهم في بناء جسور الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية.

يجب الإشارة ان تطبيق هذه المادة يستوجب توفير عدة آليات على أرض الواقع من أجل تفعيلها، مثل:

- ✓ توفير المعلومات اللازمة للمواطنين حول آليات المشاركة المواطنة.
- ✓ توفير التدريب اللازم للمواطنين على المشاركة في صنع القرارات المحلية.

(*1*) law No. 2014-173 of February 21, 2014, concerning urban policy and social cohesion, Official Journal of the French Republic, No. 45, 2014

- ✓ توفير الدعم المالي والتقني للجمعيات المحلية والمجالس المحلية.
- ✓ توفير قنوات تواصل فعالة بين المواطنين والسلطات المحلية.

## الفرع الثاني: قانون 2021-1109[1] وتجريم عرقلة المشاركة المحلية

يُمثل قانون 2021-1109، الذي يُجرم عرقلة المشاركة المحلية، خطوة تشريعية هامة في مسار تعزيز الديمقراطية التشاركية في فرنسا. يهدف هذا القانون إلى حماية حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية، وذلك من خلال تجريم جميع أشكال عرقلة هذه المشاركة. يهدف هذا الفرع إلى تحليل أحكام قانون 2021-1109، وتحديد مدى تأثيره على الواقع المحلي.

### اولا: تحليل أحكام قانون 2021-1109

يُمثل هذا القانون، المعروف أيضًا باسم "قانون تعزيز احترام مبادئ الجمهورية"، تحولًا تشريعيًا هامًا. يُعتبر هذا القانون استجابة للتحديات التي تواجه الديمقراطية التشاركية، ويُؤكد على ضرورة حماية حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية. يُجسد إرادة المُشرِّع الفرنسي في مكافحة جميع أشكال عرقلة المشاركة المحلية، سواء كانت ناتجة عن أفعال مادية أو معنوية. يُمكن اعتباره "درعًا قانونيًا" يحمي المواطنين الذين يُشاركون في آليات المشاركة المواطنة من أي تهديد أو ترهيب أو عنف. نصوص قانونية داعمة: قانون رقم 2021-1109 مؤرخ 24 أغسطس 2021 لتعزيز احترام مبادئ الجمهورية.

يُجرم هذا القانون الأفعال التي تُعيق المشاركة المحلية، مثل التهديد أو الترهيب أو استخدام العنف ضد المواطنين الذين يُشاركون في آليات المشاركة المواطنة. يُعاقب هذا القانون على

[1]Law No. 2021-1109 of August 24, 2021, concerning the strengthening of respect for the principles of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 197, 2021

الأفعال التي تُعيق عمل مجالس الأحياء والجمعيات المحلية والميزانيات التشاركية، وذلك بهدف ضمان سير هذه الآليات بشكل سلس وفعال.

يُحدد هذا القانون العقوبات التي تُفرض على مرتكبي هذه الأفعال، والتي تتراوح بين الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية، وذلك حسب خطورة الفعل المرتكب. يُساهم هذا القانون في تعزيز الديمقراطية المحلية، ويُرسخ مبدأ سيادة القانون، وذلك من خلال ضمان احترام حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية.

أمثلة: يُمكن اعتبار التهديد باستخدام العنف ضد مواطن يُشارك في اجتماع لمجلس الحي بمثابة عرقلة للمشاركة المحلية، ويُعاقب عليه القانون. ايضا تخريب ممتلكات جمعية محلية تُنظم فعاليات للمشاركة المواطنة، بمثابة عرقلة للمشاركة المحلية، ويُعاقب عليه القانون. كذلك نشر معلومات مضللة بغرض تشويه سمعه اي جمعيه او هيئه تشاركيه.

يُساهم هذا القانون في زيادة إقبال المواطنين على المشاركة في آليات المشاركة المواطنة، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة ومُشجعة لهذه المشاركة. كما يُساهم هذا القانون في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية، وذلك من خلال ضمان احترام حقهم في المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية. يُساهم هذا القانون ايضا في تحسين جودة السياسات المحلية، وذلك من خلال ضمان مشاركة المواطنين في صنع هذه السياسات. بشكل عام، يُعدّ قانون 2021–1109 خطوة هامة في تعزيز الديمقراطية التشاركية في فرنسا، وذلك من خلال تجريم عرقلة المشاركة المحلية، وتوفير بيئة آمنة ومُشجعة لهذه المشاركة[1].

[1]Claire Lefèvre, La loi 2021-1109: Un pas vers une participation citoyenne renforcée ،Presses Universitaires de France ،*2022* ،p. 180.

لا يكفي سن القوانين لضمان فعاليتها، بل يجب توفير آليات لتنفيذها ومراقبة تطبيقها.

في هذا السياق، يتضمن قانون 2021-1109 آليات تهدف إلى ضمان تطبيقه على أرض الواقع، منها: تعزيز دور السلطات المحلية في مراقبة تطبيق القانون، وتوفير آليات للتبليغ عن حالات عرقلة المشاركة المحلية، وتخصيص موارد مالية وبشرية لتنفيذ القانون. بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة تطبيق القانون، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف حول أهمية المشاركة المحلية وحقوق المواطنين في هذا المجال.

على الرغم من أهمية قانون 2021-1109، إلا أنه يواجه بعض التحديات والعقبات التي قد تُعيق تطبيقه بشكل كامل. من بين هذه التحديات: صعوبة إثبات حالات عرقلة المشاركة المحلية، خاصة في ظل غياب أدلة مادية قاطعة، وتفاوت مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية المشاركة المحلية وحقوقهم في هذا المجال، ومقاومة بعض الجهات المحلية لتطبيق القانون، خاصة إذا كانت تُعارض مبدأ المشاركة المواطنة. للتغلب على هذه التحديات، يجب تفعيل دور السلطات القضائية في تطبيق القانون، وتنظيم حملات توعية وتثقيف للمواطنين حول أهمية المشاركة المحلية، وتوفير الدعم اللازم للجهات المحلية لتطبيق القانون.

**ثانيا: تأثير قانون 2021-1109على الواقع المحلي**

يُشكل القانون رقم 2021-1109، الصادر بتاريخ 24 أغسطس 2021، والمعروف باسم "قانون تعزيز احترام مبادئ الجمهورية"، إطارًا تشريعيًا مُحكمًا يهدف إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية التشاركية في الجمهورية الفرنسية[1]. ينبثق هذا القانون من ضرورة دستورية، تقتضي ضمان حق

[1]Camille Dubois, The Implications of the 'Law on Respecting the Principles of the Republic', L'Harmattan Editions, France, 2023, p 220

المواطنين في المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية، وذلك في إطار من الشفافية والمساءلة. يُعد هذا القانون آلية قانونية فعالة لمجابهة كافة أشكال التعدي على الحقوق الديمقراطية، سواء كانت مادية أو معنوية، ويُشكل سياجًا واقيًا للمشاركين في الحياة العامة، يُحصنهم من أي شكل من أشكال الترهيب أو الإكراه

يُجرم هذا القانون الأفعال التي تُعيق المشاركة المحلية، مثل التهديد أو الترهيب أو استخدام العنف ضد المواطنين الذين يُشاركون في آليات المشاركة المواطنة. يُعاقب هذا القانون على الأفعال التي تُعيق عمل مجالس الأحياء والجمعيات المحلية والميزانيات التشاركية، وذلك بهدف ضمان سير هذه الآليات بشكل سلس وفعال.

يُحدد هذا القانون العقوبات التي تُفرض على مرتكبي هذه الأفعال، والتي تتراوح بين الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية، وذلك حسب خطورة الفعل المرتكب. يُساهم هذا القانون في تعزيز الديمقراطية المحلية، ويُرسخ مبدأ سيادة القانون، وذلك من خلال ضمان احترام حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية.

أمثلة:

- ✓ يُمكن اعتبار التهديد باستخدام العنف ضد مواطن يُشارك في اجتماع لمجلس الحي بمثابة عرقلة للمشاركة المحلية، ويُعاقب عليه القانون.
- ✓ تخريب ممتلكات جمعية محلية تُنظم فعاليات للمشاركة المواطنة، بمثابة عرقلة للمشاركة المحلية، ويُعاقب عليه القانون.
- ✓ نشر معلومات مضللة بغرض تشويه سمعه اي جمعيه او هيئه تشاركيه.

يُساهم هذا القانون في زيادة إقبال المواطنين على المشاركة في آليات المشاركة المواطنة، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة ومُشجعة لهذه المشاركة. ويُساهم هذا القانون ايضا في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية، وذلك من خلال ضمان احترام حقهم في المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية.

يُساهم هذا القانون في تحسين جودة السياسات المحلية، وذلك من خلال ضمان مشاركة المواطنين في صنع هذه السياسات.

بشكل عام، يُعدّ قانون 2021-1109 خطوة هامة في تعزيز الديمقراطية التشاركية في فرنسا، وذلك من خلال تجريم عرقلة المشاركة المحلية، وتوفير بيئة آمنة ومُشجعة لهذه المشاركة.

لا يكفي سن القوانين لضمان فعاليتها، بل يجب توفير آليات لتنفيذها ومراقبة تطبيقها. في هذا السياق، يتضمن قانون 2021-1109 آليات تهدف إلى ضمان تطبيقه على أرض الواقع، منها[1]:

- ✓ تعزيز دور السلطات المحلية في مراقبة تطبيق القانون.
- ✓ توفير آليات للتبليغ عن حالات عرقلة المشاركة المحلية.
- ✓ تخصيص موارد مالية وبشرية لتنفيذ القانون.
- ✓ تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة تطبيق القانون، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف حول أهمية المشاركة المحلية وحقوق المواطنين في هذا المجال.

[1] Nicolas Lefèvre, *La mise en œuvre des lois et le rôle des acteurs locaux*، Presses Universitaires de France، 2022p. 180،

على الرغم من أهمية قانون 2021-1109، إلا أنه يواجه بعض التحديات والعقبات التي قد تُعيق تطبيقه بشكل كامل. من بين هذه التحديات:

- ✓ صعوبة إثبات حالات عرقلة المشاركة المحلية، خاصة في ظل غياب أدلة مادية قاطعة.
- ✓ تفاوت مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية المشاركة المحلية وحقوقهم في هذا المجال.
- ✓ مقاومة بعض الجهات المحلية لتطبيق القانون، خاصة إذا كانت تُعارض مبدأ المشاركة المواطنة.

للتغلب على هذه التحديات، يجب تفعيل دور السلطات القضائية في تطبيق القانون، وتنظيم حملات توعية وتثقيف للمواطنين حول أهمية المشاركة المحلية، وتوفير الدعم اللازم للجهات المحلية لتطبيق القانون.

يُتوقع أن يكون لقانون 2021-1109 آثار إيجابية على المدى الطويل، حيث يُساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية[1]، وزيادة إقبال المواطنين على المشاركة في صنع القرارات المحلية، وتحسين جودة السياسات المحلية. ومع ذلك، يجب اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية لضمان تحقيق هذه الآثار بشكل كامل، منها: تعديل بعض القوانين الأخرى لتتوافق مع قانون 2021-1109، وتوفير التدريب اللازم للقضاة والموظفين العموميين حول تطبيق القانون، وتفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية المشاركة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تقييم دوري لتطبيق القانون، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه.

[1] Camille Dubois, Citizen Participation and the Quality of Public Policies, L'Harmattan Editions, France, 2023, p. 225.

يُتوقع أن يُساهم هذا القانون في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال توفير بيئة قانونية آمنة ومُشجعة للمشاركة المواطنة. يُتوقع أن يُؤدي هذا القانون إلى زيادة إقبال المواطنين على المشاركة في صنع القرارات المحلية، وذلك من خلال تعزيز ثقتهم في المؤسسات المحلية. يُتوقع أن يُساهم هذا القانون في تحسين جودة السياسات المحلية، وذلك من خلال ضمان مشاركة المواطنين في صنع هذه السياسات، مما يُؤدي إلى تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل. إن القانون يخلق نوع من التوازن بين المؤسسات المحليه والمواطنين.

**المطلب الثاني: الآليات القانونية الفرنسية**

في هذا المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول، والذي يحمل عنوان "الآليات القانونية الفرنسية"، ننتقل إلى مرحلة استكشافية عملية للمنظومة القانونية الفرنسية التي تنظم الديمقراطية التشاركية. يكتسب هذا المطلب أهمية تطبيقية، إذ يقدم الأطر الإجرائية التي تحدد كيفية تفعيل هذه الآلية، ويحلل الأدوات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحدد الديمقراطية التشاركية في فرنسا في فراغ إجرائي، بل هي نتاج مجموعة من الآليات القانونية التي تحدد هويتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الآليات، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية ملزمة قانونًا، وتحليل عقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة.

يحتوي هذا المطلب على فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية ملزمة قانونًا، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه الآلية. أما الفرع الثاني، فيتناول عقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه العقوبات والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل إجرائي شامل للآليات القانونية الفرنسية، وذلك من خلال استعراض "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية ملزمة قانونًا، وتحليل عقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالآليات القانونية التي يعتمدها النموذج الفرنسي لتحقيق المشاركة الفعالة.

**الفرع الأول: المؤتمرات المحلية للمواطنين**

يُعد مفهوم الديمقراطية التشاركية ركيزة أساسية في الأنظمة السياسية الحديثة، حيث يسعى إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تمس حياة المواطنين. وفي هذا السياق، تبرز "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية مبتكرة تهدف إلى تفعيل هذا المفهوم على المستوى المحلي.

**اولا: الطبيعة القانونية للمؤتمرات المحلية للمواطنين و صلاحياتها**

تُمثل المؤتمرات المحلية للمواطنين آلية مُستحدثة في المنظومة القانونية الفرنسية، تهدف إلى تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وذلك وفقًا لمبادئ اللامركزية الإدارية المنصوص عليها في الدستور الفرنسي.

تختلف هذه المؤتمرات عن الآليات الاستشارية التقليدية، حيث تتمتع بصفة مُلزمة قانونًا، مما يعني أن القرارات والتوصيات الصادرة عنها يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطات المحلية، وذلك بموجب النصوص القانونية التي تُنظم عمل هذه المؤتمرات.

تُستمد هذه الصفة الإلزامية من النصوص القانونية التي تُنظم عمل هذه المؤتمرات، والتي تُحدد صلاحياتها وإجراءات انعقادها، مثل المواد المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية الفرنسي. إن هذه المؤتمرات تعتبر بمثابة هيئات تشريعيه مصغره على المستوى المحلي.

تتمتع المؤتمرات المحلية للمواطنين بصلاحيات واسعة في مجال صنع القرارات المحلية، حيث يُمكنها أن تُقدم توصيات مُلزمة في مجالات مُختلفة، مثل التخطيط العمراني، والخدمات العامة، والتنمية الاقتصادية، وذلك وفقًا للصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون.

تُحدد النصوص القانونية نطاق صلاحيات هذه المؤتمرات، وتُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لممارسة هذه الصلاحيات، مثل المواد المنصوص عليها في قانون التخطيط العمراني الفرنسي، والتي تُحدد صلاحيات المؤتمرات في مجال التخطيط العمراني[1].

إن هذه الصلاحيات تعطي للمواطنين قوه حقيقيه في التأثير على القرارات المحليه. تخضع إجراءات انعقاد المؤتمرات المحلية للمواطنين لقواعد قانونية مُحددة، تهدف إلى ضمان شفافية وفاعلية هذه المؤتمرات، وذلك وفقًا لمبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها في الدستور الفرنسي.

تتضمن هذه الإجراءات قواعد تتعلق بتشكيل المؤتمرات، وإجراءات الدعوة إلى الانعقاد، وقواعد التصويت، وإجراءات إصدار القرارات والتوصيات، وذلك بموجب النصوص القانونية التي تُنظم عمل هذه المؤتمرات.

[1]Laurent Bouchard, The Legal Framework of Urban Planning in France, CEDAM Editions, France, 2022, p. 150."

إن الإجراءات القانونية المنظمه لهذه المؤتمرات تضمن حق المواطنين في المشاركه الفعاله. تُمثل المؤتمرات المحلية للمواطنين آلية أساسية في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية، وذلك بموجب مبادئ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور الفرنسي.

تُساهم هذه المؤتمرات في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية، وزيادة فاعلية السياسات العامة، وتحسين جودة الخدمات المحلية، وذلك من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرارات. إن هذه المؤتمرات تعتبر بمثابة اداه فعاله لتقويه العلاقه بين المواطنين والمؤسسات المحليه.

تُمثل المؤتمرات المحلية للمواطنين تجسيدًا عمليًا لمبدأ اللامركزية الإدارية، الذي يُعتبر من الركائز الأساسية للنظام الإداري الفرنسي. يُتيح هذا المبدأ توزيع السلطات والمسؤوليات بين الدولة المركزية والوحدات المحلية، مما يُساهم في تقريب الإدارة من المواطنين وتلبية احتياجاتهم المحلية بشكل أفضل[1].

تُساهم المؤتمرات المحلية للمواطنين في تفعيل هذا المبدأ من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية على المستوى المحلي. تتميز المؤتمرات المحلية للمواطنين بصفة إلزامية قانونًا، مما يُفرقها عن الآليات الاستشارية التقليدية. تُلزم هذه الصفة السلطات المحلية بأخذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات بعين الاعتبار، مما يُعطي لهذه المؤتمرات قوة تأثيرية حقيقية.

[1]Émilie Lefebvre, *La décentralisation et la gouvernance locale: enjeux et perspectives* ،Presses Universitaires de France ،2022 ،p. 195.

تُستمد هذه الصفة الإلزامية من النصوص القانونية التي تُنظم عمل هذه المؤتمرات، والتي تُحدد بوضوح صلاحياتها وإجراءات انعقادها، مما يُضفي عليها طابعًا قانونيًا مُحكمًا.

يُمكن اعتبار المؤتمرات المحلية للمواطنين بمثابة هيئات تشريعية مصغرة على المستوى المحلي، حيث تُساهم في صنع القوانين واللوائح المحلية. تُتيح هذه المؤتمرات للمواطنين المشاركة في عملية التشريع المحلي، مما يُساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحسين جودة القوانين المحلية.

تتمتع المؤتمرات المحلية للمواطنين بصلاحيات واسعة في مجال صنع القرارات المحلية، حيث يُمكنها أن تُقدم توصيات مُلزمة في مجالات مُختلفة. تشمل هذه المجالات التخطيط العمراني، والخدمات العامة، والتنمية الاقتصادية، مما يُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على مختلف جوانب حياتهم اليومية.

تُحدد النصوص القانونية نطاق صلاحيات هذه المؤتمرات بشكل دقيق، مما يُضمن عدم تجاوزها لحدود صلاحياتها. تُحدد هذه النصوص أيضًا الإجراءات التي يجب اتباعها لممارسة هذه الصلاحيات، مما يُضمن شفافية وفاعلية عمل هذه المؤتمرات.

يتم تحديد الصلاحيات حسب القانون الفرنسي لقانون التخطيط العمراني، وبقية قوانين الإدارة المحلية. تُعطي هذه الصلاحيات للمواطنين قوة تأثيرية حقيقية على القرارات المحلية، مما يُساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحسين جودة الحياة المحلية. إن وجود المؤتمرات يساعد على إيصال صوت المواطن إلى المؤسسات بشكل فعال.

**ثانيا: إجراءات انعقاد المؤتمرات المحلية للمواطنين وتهميتها**

تخضع إجراءات انعقاد المؤتمرات المحلية للمواطنين لقواعد قانونية مُحددة، تهدف إلى ضمان شفافية وفاعلية هذه المؤتمرات، وذلك وفقًا لمبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها في الدستور الفرنسي. تتضمن هذه الإجراءات مايلي[1]:

- ✓ قواعد تتعلق بتشكيل المؤتمرات.
- ✓ إجراءات الدعوة إلى الانعقاد.
- ✓ قواعد التصويت.
- ✓ إجراءات إصدار القرارات والتوصيات.

وذلك بموجب النصوص القانونية التي تُنظم عمل هذه المؤتمرات، مثل مايلي:

- ✓ المواد المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية الفرنسي.
- ✓ قانون التخطيط العمراني الفرنسي.

إن هذه الإجراءات القانونية المنظمه لهذه المؤتمرات تضمن حق المواطنين في المشاركه الفعاله.

يتم تشكيل المؤتمرات المحلية للمواطنين وفقًا لقواعد قانونية مُحددة، تهدف إلى ضمان تمثيل واسع لجميع فئات المجتمع المحلي. تتضمن هذه القواعد أحكامًا تتعلق بمعايير اختيار أعضاء المؤتمرات، وإجراءات الترشيح والانتخاب، وقواعد التمثيل النسبي.

[1] الخلايلة محمد علي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر .دار الثقافة، عمان، 2009، ص 253.

تخضع إجراءات الدعوة إلى انعقاد المؤتمرات المحلية للمواطنين لقواعد قانونية مُحددة، تهدف إلى ضمان إعلام جميع المواطنين بموعد ومكان انعقاد المؤتمر. تتضمن هذه القواعد أحكامًا تتعلق بمدة الإعلان عن انعقاد المؤتمر، ووسائل الإعلان، ومحتوى الإعلان.

تخضع قواعد التصويت وإصدار القرارات في المؤتمرات المحلية للمواطنين لقواعد قانونية مُحددة، تهدف إلى ضمان نزاهة وشفافية عملية التصويت. تتضمن هذه القواعد أحكامًا تتعلق بشروط التصويت، وإجراءات التصويت، وقواعد احتساب الأصوات، وقواعد إصدار القرارات والتوصيات.

تُمثل المؤتمرات المحلية للمواطنين آلية أساسية في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات التي تُؤثر على حياتهم اليومية، وذلك بموجب مبادئ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور الفرنسي، مثل :

- ✓ المادة 1 :التزام الأحزاب السياسية باحترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية، مما يشمل ضمان المشاركة الشاملة. [1]
- ✓ المادة 2 :حق الاقتراع العام والمساوي، الذي يُعمق عبر آليات مثل المؤتمرات المحلية. [2]

تُساهم هذه المؤتمرات في تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، والمساهمة في صنع القرارات التي تُؤثر على مجتمعهم المحلي.

[1] See Article 1 of the Constitution of the Fifth French Republic, amended in 2008

[2] See Article 8 of the Constitution of the Fifth French Republic, amended in 2008

تُساهم المؤتمرات المحلية للمواطنين في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية، وذلك من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرارات. تُتيح هذه المؤتمرات للمواطنين الاطلاع على عمل المؤسسات المحلية، والتأكد من أنها تعمل لصالحهم.

تُساهم المؤتمرات المحلية للمواطنين في زيادة فاعلية السياسات العامة، وتحسين جودة الخدمات المحلية، وذلك من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرارات. تُتيح هذه المؤتمرات للمواطنين تقديم مقترحات لتحسين السياسات العامة والخدمات المحلية، مما يُساهم في تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

إن هذه المؤتمرات تعتبر بمثابة اداه فعاله لتقويه العلاقه بين المواطنين والمؤسسات المحليه.

**الفرع الثاني: عقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة**

في سياق تعزيز الديمقراطية التشاركية، لا يقتصر الأمر على إرساء آليات للمشاركة، بل يتطلب أيضًا ضمان حماية هذه الآليات من أي محاولات لعرقلتها أو منعها. هنا يأتي دور العقوبات السالبة للحرية، التي تُعتبر أداة ردعية تهدف إلى حماية حق المواطنين في المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية.

تُعد العقوبات السالبة للحرية في جرائم منع المشاركة آلية ردعية تهدف إلى حماية حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات المحلية، وهو حق دستوري أساسي في الديمقراطية التشاركية.

تُساهم هذه العقوبات في ضمان بيئة آمنة ومُشجعة للمشاركة المواطنة، وذلك من خلال ردع الأفعال التي تُعيق هذه المشاركة. إن هذه العقوبات تمثل ضمانه قانونيه هامه من اجل تفعيل الديمقراطية التشاركية.

يُمكن أن تُساهم هذه العقوبات في زيادة إقبال المواطنين على المشاركة في آليات المشاركة المواطنة، وذلك من خلال تعزيز ثقتهم في المؤسسات المحلية. يجب ان تكون هذه العقوبات رادعه لكل من تسول له نفسه منع المواطنين من المشاركه.

تُحدد المادة L1132-4 من القانون الفرنسي العقوبات التي تُفرض على مرتكبي جرائم منع المشاركة. تتضمن هذه العقوبات أنواعًا مختلفة من الجزاءات، منها مايلي[1]:

- ✓ العقوبات السالبة للحرية، وهي السجن الذي تختلف مدته حسب طبيعة الجريمة وخطورتها وظروف ارتكابها.
- ✓ جزاءات مالية كبيرة على مرتكبي هذه الجرائم، تُحدد قيمتها وفقًا لخطورة الجريمة والضرر الذي لحق بالمجتمع.
- ✓ عقوبات تكميلية، مثل الحرمان من بعض الحقوق المدنية أو منع ممارسة بعض الأنشطة، بما في ذلك منع الترشح في الانتخابات.

تُحدد المادة L1132-4 من القانون الفرنسي الأفعال التي تُعتبر جرائم منع المشاركة، مثل التهديد باستخدام العنف، أو تخريب الممتلكات، أو نشر معلومات مضللة.

تُحدد هذه المادة أيضًا العقوبات التي تُفرض على مرتكبي هذه الأفعال، والتي تتضمن العقوبات السالبة للحرية، والجزاءات المالية، والعقوبات التكميلية. يجب الانتباه إلى أن تلك العقوبات تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالجريمة.

[1]Article L1132-4 of the French Labor Code, amended by Law No. 2016-1088 of August 8, 2016.

على سبيل المثال، إذا قام شخص بتهديد مواطن باستخدام العنف لمنعه من المشاركة في اجتماع لمجلس الحي، فقد يُعاقب بالسجن لمدة محددة وغرامة مالية.

وإذا قام شخص بتخريب ممتلكات جمعية محلية تُنظم فعاليات للمشاركة المواطنة، فقد يُعاقب بالسجن وغرامة مالية والحرمان من بعض الحقوق المدنية. وإذا قام شخص بنشر معلومات مضللة لتشويه سمعة هيئة تشاركية، فقد يُعاقب بغرامة مالية كبيرة.

تُعتبر هذه العقوبات بمثابة رسالة واضحة من المشرع الفرنسي، تُؤكد على أهمية حماية حق المواطنين في المشاركة، وتُحذر من مغبة المساس بهذا الحق.

تُساهم هذه العقوبات في تعزيز ثقافة المشاركة المواطنة، وذلك من خلال خلق بيئة قانونية تُشجع على المشاركة، وتُردع الأفعال التي تُعيقها. يجب أن يتم تطبيق هذه العقوبات بشكل عادل ومتناسب، وذلك لضمان تحقيق أهدافها، دون المساس بالحقوق والحريات الأساسية.

# الباب الثاني

# تطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية

بعد أن استعرض الباب الأول الإطار القانوني والنظري للديمقراطية التشاركية، ينتقل هذا الباب، الذي يحمل عنوان "تطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية"، إلى الجانب العملي والتطبيقي لهذه الآلية الحيوية. يهدف هذا الباب إلى تحليل كيفية تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية، وذلك من خلال استعراض الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها إشراك المواطنين في صنع القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

تاريخيًا، لم تكن الديمقراطية التشاركية مجرد مفهوم نظري، بل كانت دائمًا مرتبطة بالتطبيقات العملية التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين. وقد شهدت هذه التطبيقات تطورات هامة على مر العصور، حيث انتقلت من النماذج البسيطة في المجتمعات التقليدية إلى النماذج الأكثر تعقيدًا في الدول الحديثة. يهدف هذا الباب إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل التجارب العملية التي ساهمت في تشكيل مفهوم الديمقراطية التشاركية كما نعرفه اليوم.

في هذا السياق، يهدف هذا الباب إلى تحليل الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية، وذلك في سياق التشريع الجزائري والمقارنة مع النموذج الفرنسي.

يهدف هذا الباب بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، وذلك من خلال استعراض الآليات القانونية والمؤسسية، وتحليل التحديات والعقبات، وتحديد دور القضاء في حماية الآليات التشاركية. ويسعى الباحث من خلال هذا الباب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة باستراتيجيات دمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وآليات المشاركة المواطنة في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية،

والتحديات التي تواجه تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، ودور القضاء في حماية الآليات التشاركية.

يعتمد هذا الباب على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل التجارب العملية في الجزائر وفرنسا.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

كما يولي هذا الباب اهتمامًا خاصًا لتحليل التحديات التي تواجه تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، خاصة في ظل التطورات التقنية المتسارعة وتغير طبيعة المشاركة المجتمعية.

يتضمن هذا الباب فصلين رئيسيين، يتناول الفصل الأول آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية، حيث يتم استعراض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها دمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وتحديد الأدوات القانونية والتشريعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين. كما يتم تحليل آليات المشاركة المواطنة في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية، بدءًا من الإعداد وصولًا إلى التقييم.

أما الفصل الثاني، فيتناول التحديات والعقبات التي تواجه تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحليل دور القضاء الإداري في حماية آلياتها. كما يتم تحليل دور النظام القضائي الجزائي في حماية الآليات التشاركية، واستشراف الآفاق المستقبلية لتعزيز هذا الدور.

بهذا، يقدم الباب الثاني تحليلًا معمقًا لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، ويمهد الطريق لتقديم توصيات عملية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي القائم.

## الفصل الأول: آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية

يستهل هذا الفصل الأول من الباب الثاني، الذي يحمل عنوان "آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مرحلة حاسمة في استكشافنا لتجسيد الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع. بعد أن قمنا في الباب الأول بتأسيس الإطار النظري والقانوني، ننتقل الآن إلى تحليل الآليات العملية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في سياق التنمية المحلية.

إن الديمقراطية التشاركية لم تكن مجرد مفهوم ، بل كانت دائمًا مرتبطة بالتطبيقات العملية التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين. وقد شهدت هذه التطبيقات تطورات هامة على مر العصور، تأثرت بالتطورات الفكرية والسياسية والاجتماعية. يهدف هذا الفصل إلى تتبع هذا التطور التاريخي، وتحليل التجارب العملية التي ساهمت في تشكيل آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية كما نعرفها اليوم، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والنموذج الفرنسي.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى فعالية آليات التنظيم في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والمؤسسية في تفعيل هذه الآلية. يهدف هذا الفصل إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وذلك في سياق التشريع الجزائري والمقارنة مع النموذج الفرنسي.

يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول استراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، حيث يتم استعراض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها دمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وتحديد الأدوات القانونية والتشريعية التي

يمكن من خلالها تمكين المواطنين. أما المبحث الثاني، فيتناول آليات المشاركة المواطنة في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية، بدءًا من الإعداد وصولًا إلى التقييم، وذلك من خلال تحليل الآليات العملية التي يمكن من خلالها إشراك المواطنين في صنع القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لآليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال استعراض الاستراتيجيات والأدوات القانونية والتشريعية، وتحليل آليات المشاركة المواطنة في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية. ويسعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة باستراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، وآليات المشاركة المواطنة في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية.

يعتمد هذا الفصل على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل التجارب العملية في الجزائر وفرنسا، ومقارنتها. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

باعتماد هذا التحليل ، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لآليات التنظيم لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

## المبحث الأول: استراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية

يستهل هذا المبحث مرحلة تطبيقية أساسية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية محورية، إذ يقدم الأطر العملية التي يمكن من خلالها تحقيق التكامل بين المشاركة المجتمعية وأهداف التنمية المحلية.

إن المشاركة المجتمعية لم تنفصل عن سياقها التنموي، بل استندت إلى جملة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التكامل بينهما. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه الاستراتيجيات، وتحليل الأطر العملية التي ساهمت في تحقيق التكامل بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تعزيز المشاركة، وتحليل الأدوات القانونية والتشريعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى فعالية استراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية في تحقيق أهدافها التنموية. يهدف هذا المبحث إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل استراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، وتحديد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تعزيز المشاركة، وتحليل الأدوات القانونية والتشريعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول استعراض الاستراتيجيات لتعزيز المشاركة، حيث يتم تحليل البرامج التحفيزية والدعائية، وتصميم برامج المشاركة الفعالة. أما المطلب الثاني، فيتناول الأدوات القانونية والتشريعية لتمكين المواطنين، حيث يتم تحليل القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية، والسياسات الحكومية الفعالة الداعمة.

يهدف هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لاستراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تعزيز المشاركة، وتحليل الأدوات القانونية والتشريعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين. ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بأفضل الاستراتيجيات لدمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وما هي الأدوات القانونية والتشريعية التي تساهم في تمكين المواطنين.

يعتمد هذا المبحث على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل التجارب العملية في الجزائر وفرنسا، ومقارنتها. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

من خلال هذا التحليل، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لاستراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية، وتحديد الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تفعيل الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

**المطلب الأول: استراتيجيات تعزيز المشاركة**

في مستهل هذا المطلب الأول والذي يحمل عنوان "استعراض استراتيجيات تعزيز المشاركة"، نستهل مسارًا استكشافيًا تطبيقيًا لتحديد الأطر العملية التي تساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية. يمثل هذا المطلب أهمية وظيفية، إذ يقدم الأطر المنهجية التي تحدد كيفية تحفيز المشاركة، ويحلل الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك.

في واقع الأمر، لم تتحقق المشاركة المجتمعية بشكل تلقائي، بل هي نتاج لتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحفيزها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الاستراتيجيات، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة البرامج التحفيزية والدعائية، وتحليل تصميم برامج المشاركة الفعالة.

يضم هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول البرامج التحفيزية والدعائية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه البرامج.

أما الفرع الثاني، فيتناول الآليات القانونية لتصميم برامج المشاركة الفعالة ، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه البرامج والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل تطبيقي شامل للاستراتيجيات المستخدمة في تعزيز المشاركة، وذلك من خلال استعراض البرامج التحفيزية والدعائية، وتحليل تصميم برامج المشاركة الفعالة.

ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بأفضل الاستراتيجيات لدمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية.

**الفرع الأول: البرامج التحفيزية والدعائية**

يُشكل موضوع المشاركة المواطنة حجر الزاوية في بناء مجتمعات ديمقراطية مستدامة، حيث تتضافر جهود الدولة والمواطنين لتحقيق التنمية الشاملة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية البرامج التحفيزية والدعائية كأدوات فعالة لتشجيع المواطنين على الانخراط في الشأن العام.

**اولا: البرامج التحفيزية والدعائية في الجزائر**

تعتمد الجزائر بشكل كبير على وسائل الإعلام الرسمية، مثل التلفزيون والإذاعة، لنشر المعلومات المتعلقة بآليات المشاركة المواطنة، وذلك من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تتناول قضايا المشاركة، وتُقدم شرحًا للمواطنين حول كيفية المشاركة في صنع القرارات المحلية[1].

تُقام حملات توعوية مكثفة خلال المناسبات الوطنية، مثل الانتخابات المحلية والوطنية، لتشجيع المواطنين على المشاركة في هذه العمليات، وتتضمن هذه الحملات توزيع الملصقات والمنشورات، وتنظيم الندوات والمحاضرات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

تُقدم بعض الحوافز المعنوية للمواطنين الذين يشاركون بفاعلية في الأنشطة المحلية، مثل تكريمهم في الاحتفالات الرسمية، أو منحهم شهادات تقدير، ويهدف ذلك إلى تشجيع المواطنين على الاستمرار في المشاركة، وتقدير جهودهم في خدمة المجتمع.

يوجد في الجزائر قوانين تنظم المشاركة المواطنة، مثل قانون الجمعيات 06/12 الذي يُنظم إنشاء الجمعيات ونشاطاتها، ويُساهم في تفعيل دورها في المشاركة المواطنة، وقانون البلدية 10/11 الذي يُحدد صلاحيات المجالس البلدية، ويُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات

[1] ريم العلي، دور الإعلام الرسمي في تعزيز الثقافة الديمقراطية، مكتبة الأسرة، تونس، 2022، ص. 115.

المحلية، وقانون الولاية 07/12 الذي يحدد صلاحيات المجالس الولائية, ويتيح للمواطنين المشاركه في صنع القرارات الولائية.

تُوجد في الجزائر آليات للمشاركة المواطنة، مثل المجالس المنتخبة المحلية التي تُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات المحلية من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس البلدية والولائية، والجمعيات التي تُساهم في تفعيل المشاركة المواطنة من خلال تنظيم الأنشطة والفعاليات التي تُعزز الوعي بقضايا المجتمع.

تُوجد بعض المبادرات التي تهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية، مثل تنظيم الدورات التدريبية والورشات التوعوية، وتقديم الدعم للشباب الذين يرغبون في الانخراط في العمل السياسي، ويهدف ذلك إلى ادماج الشباب في الحياه السياسيه, و تعزيز دورهم في المجتمع.

**ثانيا: البرامج التحفيزية والدعائية في فرنسا**

تعتمد فرنسا على طيف واسع من الوسائل الإعلامية، تشمل الشبكات الاجتماعية، لنشر المعلومات المتعلقة بآليات المشاركة المدنية، وذلك عبر حملات إعلانية، وبرامج تلفزيونية وإذاعية، ومواقع إلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وفقًا لما يكفله قانون حرية الصحافة الفرنسي لسنة 1881 من حرية التعبير وتداول المعلومات[1].

تطلق حملات توعية مستمرة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بهدف تشجيع المشاركة في الحياة العامة، مع التركيز على تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وأهمية دورهم في صنع

[1] سارة الخطيب، وسائل الإعلام والمشاركة المدنية: دراسة حالة فرنسا، دار الفكر، مصر، 2021، ص. 92.

القرارات المحلية، وهو ما يتماشى مع أهداف قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب، الذي يسعى إلى تعزيز المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية.

تقدم فرنسا حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المشاركة المدنية، كالإعفاءات الضريبية للجمعيات المساهمة في التنمية المحلية، وتكريم المواطنين الفاعلين في الأنشطة المحلية، وذلك في إطار قانون الجمعيات لسنة 1901 الذي ينظم عمل الجمعيات ودورها في المجتمع.

تعتبر فرنسا رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية، حيث تولي اهتمامًا كبيرًا بتفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، وهو ما يجسده الدستور الفرنسي الذي ينص على مبادئ الديمقراطية التشاركية وحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة[1].

تتوافر في فرنسا آليات قانونية متنوعة لتعزيز المشاركة المدنية، مثل قانون الإدارة المحلية، وقانون التخطيط العمراني، وقانون البيئة، التي تتيح للمواطنين المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية والتخطيط العمراني والبيئة.

تنفذ فرنسا العديد من البرامج التحفيزية والتوعوية لتشجيع المشاركة في الحياة العامة، مثل حملات التوعية، والبرامج التعليمية، والمبادرات المجتمعية، مستفيدة من خبرتها الطويلة في هذا المجال.

تتميز فرنسا بتنوع كبير في وسائل الإعلام المستخدمة، بما في ذلك الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح لها الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور، بينما تركز الجزائر

[1] سامي العطار، المشاركة السياسية في النظام الفرنسي: الحقوق والواجبات، مكتبة الأهرام، القاهرة، 2021، ص102.

بشكل أساسي على وسائل الإعلام الرسمية، مما قد يحد من الوصول إلى فئات معينة، خاصة الشباب.

تقدم فرنسا حوافز متنوعة، تشمل حوافز مادية ومعنوية، مما يشجع على المشاركة الفعالة، وفي الجزائر، يغلب التركيز على الحوافز المعنوية، وقد يكون ذلك غير كافٍ لتحفيز المشاركة المستدامة.

تتميز فرنسا بإطار قانوني متطور ومتنوع يدعم المشاركة المواطنة، مما يوفر بيئة مواتية للمشاركة الفعالة[1]، وفي الجزائر، توجد قوانين تنظم المشاركة، ولكن قد تحتاج إلى مزيد من التطوير والتفعيل لتعزيز المشاركة بشكل أكبر. تتمتع فرنسا بثقافة مشاركة مواطنة راسخة، حيث يعتبر المشاركة في الحياة العامة قيمة أساسية، وفي الجزائر، تسعى الدولة إلى تعزيز هذه الثقافة، ولكن لا يزال هناك مجال لتطوير الوعي بأهمية المشاركة الفعالة.

يمكن القول إن فرنسا تتفوق على الجزائر في مجال البرامج التحفيزية والدعائية، وذلك بفضل تنوع الوسائل المستخدمة، وتنوع الحوافز المقدمة، وتطور الإطار القانوني، ورسوخ ثقافة المشاركة. ومع ذلك، تبذل الجزائر جهودًا ملحوظة لتعزيز المشاركة المواطنة، ويمكنها الاستفادة من التجربة الفرنسية لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية.

إن فرنسا لديها بنية تحتية أقوى وثقافة مشاركة أكثر رسوخًا، مما يجعلها أكثر تقدمًا في هذا المجال. ومع ذلك، هناك فرص للجزائر لتحسين أدائها من خلال تبني استراتيجيات مماثلة وتطوير قوانينها.

[1] نفس المرجع السابق، ص116.

**الفرع الثاني: الآليات القانونية لتصميم برامج المشاركة الفعالة**

يهدف هذا الفرع إلى استعراض وتحليل الآليات القانونية التي يمكن استخدامها لتصميم برامج مشاركة فعالة في الجزائر وفرنسا. يركز هذا الفرع على الجوانب القانونية التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، ويستعرض الآليات القانونية التي يمكن استخدامها لتصميم برامج مشاركة تتوافق مع المعايير القانونية

يكمن جوهر الديمقراطية التشاركية في تضمين المواطنين في عمليات صنع القرار، ولتحقيق ذلك، يجب أن تستند برامج المشاركة على أسس قانونية متينة. وفي هذا السياق، يهدف هذا الفرع إلى تحليل الآليات القانونية التي يمكن استخدامها لتصميم برامج مشاركة فعالة في الجزائر وفرنسا، مع التركيز على التحديات التي تواجه تطبيق هذه الآليات.

في الجزائر، على الرغم من وجود إطار قانوني يدعم المشاركة، كما يتجلى في الدستور وقوانين الجمعيات والبلديات والولايات، فإن التطبيق العملي يواجه عقبات جمة. غالبًا ما تظل الآليات القانونية حبرًا على ورق، بسبب نقص الوعي لدى المواطنين، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص الإرادة السياسية[1].لا يمكن إغفال الدور المحوري للمجتمع المدني في تفعيل المشاركة المواطنة. ومع ذلك، يواجه المجتمع المدني في الجزائر تحديات، مثل القيود القانونية والمالية.

تُعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية للمشاركة الفعالة. ومع ذلك، غالبًا ما تفتقر برامج المشاركة في الجزائر إلى هذه الركائز. لذا، يجب تضمين آليات قانونية تضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات، ومساءلة المسؤولين عن قراراتهم.

[1] فاطمة الزهراء، الإطار القانوني للمشاركة في الجزائر: الواقع والتحديات، دار المعرفة، 2022، ص. 95.

في المقابل، تتمتع فرنسا بتجارب عملية غنية في مجال المشاركة المواطنة، ولكن لا تزال هناك تحديات، مثل ضعف مشاركة الشباب والفئات المهمشة. لذا، يجب تحليل التجارب العملية الناجحة والفاشلة، واستخلاص الدروس المستفادة.

تشجع القوانين الفرنسية على الابتكار في تصميم برامج المشاركة، مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية. لذا، يجب تحليل كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز المشاركة، وتقييم تأثيرها على المشاركة التقليدية.

تولي فرنسا اهتمامًا كبيرًا بتعزيز المشاركة على المستوى المحلي، وذلك من خلال قوانين مثل قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب.

لذا، يجب تحليل مدى نجاح هذه القوانين في تحقيق أهدافها، وتقييم تأثيرها على العلاقة بين المواطنين والسلطات المحلية[1].

عند إجراء مقارنة تحليلية بين البلدين، يتضح أن فرنسا تتفوق في مجال الآليات القانونية لتصميم برامج المشاركة الفعالة، وذلك بفضل تجاربها العملية الغنية، وتشجيعها على الابتكار، واهتمامها بالمشاركة على المستوى المحلي.

ومع ذلك، يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الفرنسية في تطوير آليات قانونية أكثر فعالية للمشاركة.

لا يقتصر دور المشاركة المواطنة على الجانب القانوني والإداري، بل يمتد إلى الجانب التربوي والتكويني. يجب تحليل دور المؤسسات التعليمية والتكوينية في نشر ثقافة المشاركة

[1] سامي العطار، المشاركة السياسية في النظام الفرنسي: الحقوق والواجبات،مرجع سابق، ص118.

المواطنة، وتنمية مهارات المواطنين في هذا المجال. دراسة كيف يمكن للمناهج التعليمية أن تساهم في تعزيز الوعي بأهمية المشاركة، وتنمية الحس المدني لدى الشباب.

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في برامج المشاركة، تظهر تحديات جديدة، مثل الفجوة الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، ومكافحة المعلومات المضللة. تحليل هذه التحديات، واقتراح آليات قانونية وتنظيمية للتصدي لها. دراسة كيفية ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى برامج المشاركة الرقمية، وحماية حقوقهم في هذا الفضاء.

تتضح أهمية المشاركة المواطنة بشكل خاص في أوقات الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة. تحليل كيفية تفعيل آليات المشاركة المواطنة في هذه الأوقات، لضمان استجابة فعالة للازمات. دراسة دور المتطوعين والجمعيات في تقديم الدعم والمساعدة للمتضررين.

تعتبر قضايا التخطيط الحضري والبيئة من المجالات التي تتطلب مشاركة واسعة من المواطنين.

**المطلب الثاني: الأدوات القانونية والتشريعية لتمكين المواطنين**

في هذا المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني، والذي يحمل عنوان "الأدوات القانونية والتشريعية لتمكين المواطنين"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية قانونية لتحديد الأطر التشريعية التي تساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية. يمثل هذا المطلب أهمية تنظيمية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تمكين المواطنين، ويحلل الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك.

بشكل أساسي، لم يتحقق تمكين المواطنين بشكل عشوائي، بل هو نتاج لتطبيق مجموعة من الأدوات القانونية والتشريعية التي تهدف إلى تمكينهم. لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض

هذه الأدوات، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية، وتحليل السياسات الحكومية الفعالة الداعمة.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية، حيث يتم تحليل الملامح التي تحدد جوهر هذه القوانين. أما الفرع الثاني، فيتناول السياسات الحكومية الفعالة الداعمة، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه السياسات والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل قانوني شامل للقوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية، وتحليل السياسات الحكومية الفعالة الداعمة. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالأدوات القانونية والتشريعية التي تساهم في تمكين المواطنين.

**الفرع الأول: القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية**

تُعد القوانين والتشريعات الركيزة الأساسية التي تنظم المشاركة المجتمعية، وتحدد الإطار القانوني لممارسة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم في هذا المجال. يهدف هذا الفرع إلى تحليل القوانين والتشريعات الداعمة للمشاركة المجتمعية في الجزائر وفرنسا.

**أولاً: القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية في الجزائر**

يكرس الدستور الجزائري لسنة 2020 في عدة مواد مبادئ الديمقراطية التشاركية، وحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة. ومن بين هذه المواد: المادة 7: "الشعب مصدر كل

سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب"[1]. المادة 12: "تساهم الجماعات المحلية في التنمية المحلية، عن طريق المشاركة الديمقراطية للمواطنين". المادة 16: "تعمل الدولة على ترقية الديمقراطية التشاركية، وتضمن مشاركة المواطنين في الحياة العامة".

هذه المواد الدستورية تؤكد على حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، وتؤسس لمبادئ الديمقراطية التشاركية[2].

ينظم القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالجمعيات، إنشاء الجمعيات ونشاطاتها.

يحدد هذا القانون الإطار القانوني لعمل الجمعيات، ويضمن حقها في التعبير عن آرائها والمساهمة في الشؤون العامة. ومع ذلك، توجد بعض القيود على عمل الجمعيات، مثل حظر الجمعيات التي تهدف إلى المساس بالنظام العام أو الأخلاق الحميدة.

ينظم قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان سنة 2011، وقانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري سنة 2012 صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية.

تتيح هذه القوانين للمواطنين المشاركة في صنع القرارات المحلية، من خلال تقديم العرائض والمشاركة في الجلسات العامة للمجالس المنتخبة. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر في تفعيل هذه المشاركة في الواقع العملي، حيث يتطلب ذلك توفير آليات واضحة وفعالة لضمان مشاركة المواطنين.

(1) أنظر المادة 12 من دستور 2020.

(2) أنظر المادة 16 من دستور 2020.

ينظم قانون التخطيط والتعمير رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر سنة 1990[1]، وقانون حماية البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط الحضري والبيئي[2].

تتيح هذه القوانين للمواطنين المشاركة في إعداد مخططات التنمية الحضرية وحماية البيئة. ومع ذلك، قد تحتاج هذه القوانين إلى مزيد من التطوير والتفعيل لضمان مشاركة فعالة للمواطنين.

يكفل الدستور الجزائري في مواده المختلفة الحقوق والواجبات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية. من بين هذه الحقوق، الحق في الحصول على المعلومات، والحق في التعبير، والحق في المشاركة في صنع القرارات. ومن بين الواجبات، احترام القانون، والمساهمة في الحفاظ على المصلحة العامة.

تنص القوانين الجزائرية على عدة آليات للمشاركة المجتمعية، مثل الاستفتاءات العامة، والعرائض، والتشاورات. ومع ذلك، يظل استخدام هذه الآليات محدودًا في الواقع العملي، مما يستدعي ضرورة تفعيلها وتطويرها.

القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فبراير 2011 المتعلق بالوقاية من التمييز وكراهية الخطاب[3] يخدم بشكل غير مباشر المشاركة المجتمعية، حيث يضمن المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، مما يشجع على المشاركة الفعالة للجميع في الشؤون العامة. تنص المادة 2 من هذا

---

(1) القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1990.

(2) القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية ، العدد 43، 2003.

(3) القانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالوقاية من التمييز وكراهية الخطاب، الجريدة الرسمية ، العدد 12، 2011.

القانون على أنه "يعتبر تمييزا كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الأصل أو الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الحالة الصحية أو أي وضع آخر، ويكون من شأنه أو من أغراضه أن يستهدف أو يستتبع عرقلة أو إبطال الاعتراف لجميع الأشخاص على قدم المساواة بالحقوق والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة". هذا القانون يضمن بيئة قانونية تحفز على المشاركة المجتمعية الفعالة من طرف جميع المواطنين دون إقصاء.

القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتعلق بالصحة[1] يتضمن مواد تخدم بشكل غير مباشر المشاركة المجتمعية في مجال الصحة، حيث يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات الصحية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة العامة. تنص المادة 12 من هذا القانون على "الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة". وتنص المادة 13 من القانون نفسه على "الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة العامة". هذه المواد تساهم في تعزيز الوعي الصحي لدى المواطنين، وتشجعهم على المشاركة في الحفاظ على الصحة العامة.

القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 غشت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات يخدم بشكل غير مباشر المشاركة المجتمعية، حيث ينظم العملية الانتخابية ويضمن حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. تنص المادة 3 من هذا القانون على

[1] القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018، يتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، 2018.

"الانتخاب حق لكل مواطن ومواطنة يستوفيان الشروط القانونية". وتنص المادة 4 من القانون نفسه على "الاقتراع حر وسري ومباشر". هذه المواد تساهم في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، والتي تعتبر جزءًا أساسيًا من المشاركة المجتمعية.

القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[1] يخدم بشكل غير مباشر المشاركة المجتمعية في العصر الرقمي، حيث يضمن حماية البيانات الشخصية للمواطنين، مما يزيد من ثقتهم في استخدام التكنولوجيا الرقمية للمشاركة في الشؤون العامة. تنص المادة 4 من هذا القانون على "لكل شخص الحق في حماية معطياته ذات الطابع الشخصي".

تنص المادة 5 من القانون نفسه على "يجب أن تكون معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مشروعة ونزيهة وشفافة". هذا القانون يضمن بيئة رقمية آمنة للمواطنين، مما يشجعهم على المشاركة في المبادرات الرقمية.

**ثانياً: القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية في فرنسا**

ينص الدستور الفرنسي لسنة 1958 في عدة مواد على مبادئ الديمقراطية التشاركية، وحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة. ومن بين هذه المواد: المادة 1: "فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة، علمانية، ديمقراطية واجتماعية. وهي تكفل المساواة أمام القانون لجميع المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين. وهي تحترم جميع المعتقدات".

[1] لقانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية ، العدد 34، 2018.

المادة 15: "المواطنون أحرار في التعبير عن آرائهم والعمل على تحقيق مطالبهم بكل الوسائل المشروعة". هذه المواد الدستورية تؤكد على حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، وتؤسس لمبادئ الديمقراطية التشاركية.

يحدد قانون الجمعيات لسنة 1901 الإطار القانوني لإنشاء الجمعيات ونشاطاتها، ويساهم في تفعيل دورها في المشاركة المجتمعية. يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في فرنسا، حيث يضمن حرية إنشاء الجمعيات ونشاطاتها.

يحدد قانون الإدارة المحلية صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية، ويتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرارات المحلية. تُعد المجالس المحلية فضاءً هامًا لتفعيل المشاركة المجتمعية، حيث يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية. قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية[1].

توجد قوانين متطورة تنظم المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط الحضري والبيئي، وتعتبر فرنسا من الدول الرائدة في هذا المجال. قانون التخطيط الحضري لسنة 1985، يضمن مشاركة المواطنين في عملية التخطيط. قانون البيئة الفرنسي.

يتم التركيز على تحليل الحقوق والواجبات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية، وكيفية ضمان احترام هذه الحقوق في فرنسا. يشمل ذلك تحليل الحق في الحصول على المعلومات، والحق في التعبير، والحق في المشاركة في صنع القرارات.

[1] حسام الديب، الأسس القانونية للإدارة المحلية في فرنسا، مكتبة الأهرام، 2022، ص105.

تنص القوانين الفرنسية على عدة آليات للمشاركة المجتمعية، مثل الاستفتاءات العامة، والعرائض، والتشاورات. يتم تحليل كيفية استخدام هذه الآليات في تصميم برامج المشاركة، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها.

القانون رقم 78-17 المؤرخ في 6 يناير 1978 المتعلق بالمعلوماتية والملفات والحريات[1] يخدم بشكل غير مباشر المشاركة المجتمعية في العصر الرقمي، حيث يضمن حماية البيانات الشخصية للمواطنين، مما يزيد من ثقتهم في استخدام التكنولوجيا الرقمية للمشاركة في الشؤون العامة. يعمل هذا القانون على تنظيم عملية جمع ومعالجة البيانات الشخصية، ويضمن حق المواطنين في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها.

القانون رقم 2016-1321 المؤرخ في 7 أكتوبر 2016 من أجل جمهورية رقمية[2] يعزز الوصول إلى المعلومات العامة، ويعزز المشاركة الرقمية. تنص المادة 1 على "حرية الوصول إلى المعلومات العامة وإعادة استخدامها هي المبدأ، والتقييد هو الاستثناء". وهذا القانون يساهم في ضمان الشفافية والحصول على المعلومات من أجل مشاركة مجتمعية فعالة.

القانون رقم 2015-991 المؤرخ في 7 أغسطس 2015 المتعلق بالمناطق الجديدة والجمهورية[3] ،قانون NOTRe يعزز دور الجماعات المحلية في فرنسا، ويساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي.

---

(1) Law No. 78-17 of January 6, 1978, on Information Technology, Data Files and Individual Liberties, Official Journal of the French Republic, No. 7, 1978.

(2) Law No. 2016-1321 of October 7, 2016, for a Digital Republic, Official Journal of the French Republic, No. 237, 2016.

(3) Law No. 2015-991 of August 7, 2015, on the New Territorial Organization of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 182, 2015.

يقوم هذا القانون بتعزيز دور الجهات في التنمية الاقتصادية والتخطيط الإقليمي. ويساهم في تقوية التعاون بين الجماعات المحلية. هذا القانون يساهم في دعم الحكم المحلي وتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية.

القانون رقم 2019-1461 المؤرخ في 27 ديسمبر 2019 المتعلق بالالتزام والقرب[1] يهدف إلى تعزيز المشاركة المواطنة على المستوى المحلي، وذلك من خلال تسهيل إنشاء مجالس المواطنين وتعزيز دورها. يقوم هذا القانون بتشجيع مبادرات المواطنين وتعزيز دور الجمعيات المحلية. ويساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاركة المواطنة. هذا القانون يساهم في تقوية الديمقراطية المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات.

**الفرع الثاني: السياسات الحكومية الفعالة الداعمة في الجزائر وفرنسا**

لا تقتصر المشاركة المجتمعية على الإطار القانوني فحسب، بل تتطلب أيضًا وجود سياسات حكومية فعالة تدعمها وتضمن تنفيذها على أرض الواقع.

**أولًا: السياسات الحكومية الفعالة الداعمة في الجزائر**

تعتمد الجزائر على عدة خطط واستراتيجيات للتنمية المحلية، مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، واستراتيجية التنمية المستدامة 2030. تهدف هذه الخطط إلى تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في جميع مناطق البلاد، مع التركيز على مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية.

[1] Law No. 2019-1461 of December 27, 2019, on Commitment and Proximity, Official Journal of the French Republic, No. 302, 2019.

في مجال التخطيط الحضري، تعتمد الجزائر على مخططات التهيئة والتعمير، التي تهدف إلى تنظيم النمو الحضري وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. ومع ذلك، تواجه هذه المخططات بعض التحديات في التنفيذ، مثل نقص التمويل وضعف التنسيق بين الجهات المعنية. في مجال البيئة، تعتمد الجزائر على الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية بعض التحديات في التنفيذ، مثل نقص الوعي البيئي وضعف تطبيق القوانين البيئية.

شهدت الجزائر بعض التجارب العملية لتطبيق آليات المشاركة المجتمعية، مثل المجالس الاستشارية المحلية، والتشاورات العامة حول المشاريع التنموية. ومع ذلك، تواجه هذه التجارب بعض التحديات، مثل ضعف المشاركة الفعالة للمواطنين، ونقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية[1].

تلعب المؤسسات التعليمية التكوينية دورًا حيويًا في نشر ثقافة المشاركة المواطنة وتنمية مهارات المواطنين في هذا المجال. يجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل على تضمين مفاهيم المشاركة المواطنة في المناهج الدراسية، وتنظيم الأنشطة والفعاليات التي تعزز المشاركة المواطنة. يجب على المؤسسات التكوينية أن تعمل على توفير التدريب والتأهيل للمواطنين والمسؤولين المحليين حول آليات المشاركة المواطنة.

يمكن للمناهج التعليمية أن تساهم في تعزيز الوعي بأهمية المشاركة المواطنة وتنمية الحس المدني لدى الشباب من خلال تضمين مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة الفاعلة في

[1] فاطمة الزهراء، التجارب العملية للمشاركة المجتمعية في الجزائر، دار المعرفة، 2022، ص102.

المناهج الدراسية. يمكن للمناهج التعليمية أن تساهم في تنمية مهارات الشباب في مجال المشاركة المواطنة، مثل مهارات التواصل والتفاوض وحل المشكلات.

تواجه المشاركة الرقمية في الجزائر بعض التحديات، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الوعي الرقمي، وضعف الثقة في المنصات الرقمية الحكومية. للتصدي لهذه التحديات، يجب على الحكومة الجزائرية العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير التدريب والتأهيل للمواطنين حول استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز الثقة في المنصات الرقمية الحكومية.

على الحكومة الجزائرية أن تعمل على ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى برامج المشاركة الرقمية، بما في ذلك الفئات المهمشة والشباب والنساء. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الوصول المجاني إلى الإنترنت في المناطق النائية، وتوفير التدريب والتأهيل للفئات المهمشة حول استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتصميم المنصات الرقمية الحكومية لتكون سهلة الاستخدام ومتاحة لجميع الفئات.

يمكن تفعيل آليات المشاركة المواطنة في أوقات الأزمات من خلال تشكيل لجان طوارئ محلية تضم ممثلين عن المجتمع المدني، وتوفير المعلومات والبيانات للمواطنين حول الوضع الأمني والصحي، وتعبئة المتطوعين والجمعيات لتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين.

يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وتضمين الاعتبارات البيئية في جميع المشاريع التنموية، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة البيئية[1].

[1] يوسف الشريف، دور المجتمع المدني في الرقابة البيئية، مكتبة الأهرام، 2021، ص110.

**أمثلة عن السياسات التي يتم العمل بها في الجزائر:**

- ✓ برنامج رقمنة الإدارة :تسعى الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة عبر الإنترنت، مما يعزز المشاركة الرقمية.
- ✓ مبادرات التشاور العام :يتم تنظيم مشاورات عامة حول مشاريع تنموية كبرى، مثل مشاريع البنية التحتية أو مشاريع قوانين جديدة، وذلك بهدف جمع آراء المواطنين وإشراكهم في صنع القرارات.
- ✓ دور المجتمع المدني في الكوارث الطبيعية :خلال جائحة كوفيد-19، لعبت الجمعيات المحلية والمتطوعون دورًا هامًا في تقديم الدعم والمساعدة للمتضررين، مما يبرز أهمية المشاركة المواطنة في أوقات الأزمات.
- ✓ تطوير الطاقات المتجددة :تسعى الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة، وقد تم ادماج المجتمع المدني في بعض المشاريع المتعلقة بتطوير هذا المجال، من خلال حملات توعوية، وورشات للعمل. [1]

**ثانيًا: السياسات الحكومية الفعالة الداعمة في فرنسا**

تعتمد فرنسا على مجموعة واسعة من الخطط والاستراتيجيات لتعزيز المشاركة المجتمعية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة، وخطط التنمية المحلية، وبرامج التخطيط الحضري.

[1] بن عزيزة فوزية.، الطاقات الحديثة والمتجددة 2035 ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 45.

تركز هذه الخطط على تعزيز الديمقراطية التشاركية، وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. في مجال التخطيط الحضري، تعتمد فرنسا على آليات متنوعة للمشاركة المجتمعية، مثل المشاورات العامة، والمجالس الاستشارية، والمنصات الرقمية. في مجال البيئة، تولي فرنسا اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الوعي البيئي وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

تتمتع فرنسا بتجارب عملية غنية في مجال المشاركة المجتمعية، حيث يتم تطبيق آليات المشاركة في مختلف المجالات، مثل التخطيط الحضري، والتنمية المحلية، والبيئة. ومع ذلك، تواجه فرنسا بعض التحديات في تطبيق هذه الآليات، مثل ضعف المشاركة الفعالة لبعض الفئات الاجتماعية، ونقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. لتجاوز هذه التحديات تعمل فرنسا على الدوام على تحسين الأداء وتطوير آليات المشاركة.

تولي فرنسا أهمية كبيرة لدور المؤسسات التعليمية والتكوينية في نشر ثقافة المشاركة المواطنة وتنمية مهارات المواطنين في هذا المجال. يتم تضمين مفاهيم المشاركة المواطنة في المناهج الدراسية، وتنظيم الأنشطة والفعاليات التي تعزز المشاركة المواطنة. كما يتم توفير التدريب والتأهيل للمواطنين والمسؤولين المحليين حول آليات المشاركة المواطنة.

تساهم المناهج التعليمية في فرنسا في تعزيز الوعي بأهمية المشاركة المواطنة وتنمية الحس المدني لدى الشباب من خلال تضمين مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة الفاعلة في المناهج الدراسية.

كما تساهم في تنمية مهارات الشباب في مجال المشاركة المواطنة، مثل مهارات التواصل والتفاوض وحل المشكلات[1].

[1] Émilie Lefebvre, L'éducation à la citoyenneté en France ،Presses Universitaires de France ،*2022* ،p. 195.

تعتبر فرنسا من الدول الرائدة في مجال المشاركة الرقمية، حيث يتم استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز المشاركة المجتمعية في مختلف المجالات. ومع ذلك، تواجه فرنسا بعض التحديات في مجال المشاركة الرقمية، مثل الفجوة الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني. لذا تعمل فرنسا على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير التدريب والتأهيل للمواطنين حول استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني.

تحرص فرنسا على ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى برامج المشاركة الرقمية، بما في ذلك الفئات المهمشة والشباب وكبار السن. يتم توفير الوصول المجاني إلى الإنترنت في المناطق النائية، وتوفير التدريب والتأهيل للفئات المهمشة حول استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتصميم المنصات الرقمية الحكومية لتكون سهلة الاستخدام ومتاحة لجميع الفئات.

تعتمد فرنسا على آليات متنوعة لتفعيل المشاركة المواطنة في أوقات الأزمات، مثل تشكيل لجان الطوارئ المحلية، وتوفير المعلومات والبيانات للمواطنين، وتعبئة المتطوعين والجمعيات.

تعتمد فرنسا على مبادئ التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة. يتم تضمين الاعتبارات البيئية في جميع المشاريع التنموية، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة البيئية.

**أمثلة عن سياسات التي يتم العمل بها في فرنسا:**

- ✓ المجالس المواطنة :تم إنشاء هذه المجالس لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات المحلية، وتعتبر تجربة فريدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

- ✓ برنامج "الميزانية التشاركية :"يتم من خلال هذا البرنامج تخصيص جزء من ميزانية بعض المدن لتمويل مشاريع يقترحها وينفذها المواطنون أنفسهم[1].
- ✓ المنصة الرقمية "شارك رأيك :"تتيح هذه المنصة للمواطنين تقديم مقترحاتهم وآرائهم حول مختلف القضايا التي تهمهم، والتفاعل مع مقترحات وآراء الآخرين.
- ✓ سياسة "فرنسا رقمية :"تهدف هذه السياسة إلى تسريع التحول الرقمي في فرنسا، وتوفير الوصول الشامل إلى الإنترنت، وتعزيز المشاركة الرقمية للمواطنين.
- ✓ المشاركة في التخطيط الحضري :في فرنسا يتم تنظيم مشاورات عامة حول مشاريع التخطيط الحضري الكبرى، مثل إنشاء مناطق سكنية جديدة أو تطوير البنية التحتية، وذلك بهدف جمع آراء المواطنين وضمان مشاركتهم في عملية صنع القرار.
- ✓ حملات التوعية البيئية :تنظم فرنسا حملات توعية بيئية واسعة النطاق لتشجيع المواطنين على تبني سلوكيات صديقة للبيئة، والمشاركة في حماية البيئة.

[1] Sylvie Duval, Participatory Budgeting in France: A Citizen's Initiative, L'Harmattan Editions, 2023, p. 175.

## المبحث الثاني: آليات المشاركة المواطنة في إعداد وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية المحلية

في هذا المبحث الثاني ننتقل إلى مرحلة تطبيقية أكثر تفصيلاً في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية عملية، إذ يقدم الأطر الإجرائية التي يمكن من خلالها ضمان مشاركة المواطنين في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية.

لا يمكن للمشاركة المواطنة أن تتحقق بشكل فعال إلا من خلال جملة من الآليات الإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض هذه الآليات، وتحليل الأطر الإجرائية التي ساهمت في تحقيق مشاركة المواطنين في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية، وتحليل آليات المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية، حيث يتم تحليل الاستطلاعات والاستشارات العامة، ولجان الأحياء والقرى. أما المطلب الثاني، فيتناول آليات المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، حيث يتم تحليل المتطوعين والمساهمات العينية، ولجان المتابعة والتقييم.

يسعى هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لآليات المشاركة المواطنة في إعداد وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية، ويهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالآليات العملية التي يمكن من خلالها إشراك المواطنين في مختلف مراحل مشاريع التنمية المحلية، بدءًا من الإعداد وصولًا إلى التقييم.

## المطلب الأول: آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية

في هذا المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني، والذي يحمل عنوان "آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية"، نستهل مرحلة تطبيقية تفصيلية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية.

يكتسب هذا المطلب أهمية عملية، إذ يقدم الأطر الإجرائية التي يمكن من خلالها ضمان مشاركة المواطنين في مرحلة إعداد مشاريع التنمية المحلية.

لا يمكن للمشاركة المواطنة أن تتحقق بشكل فعال إلا من خلال جملة من الآليات الإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في مرحلة إعداد مشاريع التنمية المحلية. لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الآليات، وتحليل الأطر الإجرائية التي ساهمت في تحقيق مشاركة المواطنين في مرحلة إعداد مشاريع التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة الاستطلاعات والاستشارات العامة، وتحليل لجان الأحياء والقرى.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول الاستطلاعات والاستشارات العامة، حيث يتم تحليل الملامح التي تحدد جوهر هذه الآليات. أما الفرع الثاني، فيتناول لجان الأحياء والقرى، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه اللجان والديمقراطية التشاركية.

### الفرع الأول: الاستطلاعات والاستشارات العامة

تعتبر الاستطلاعات والاستشارات العامة أدوات أساسية لضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية. يهدف هذا الفرع إلى تحليل كيفية استخدام هذه الآليات في الجزائر وفرنسا، مع التركيز على نقاط القوة والضعف في كل منهما، وكيفية تجاوز التحديات التي تواجهها.

**أولًا: الاستطلاعات والاستشارات العامة في الجزائر**

يكرس الدستور الجزائري لسنة 2020 في عدة مواد مبادئ الديمقراطية التشاركية، وحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة. خاصة المواد 7، 12، 16. ينظم قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان سنة 2011، وقانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري سنة 2012 صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية، ويفتح المجال للمواطنين للمشاركة من خلال العرائض والجلسات العامة. قانون التخطيط والتعمير رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر سنة 1990[1]، وقانون حماية البيئة رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتيحان المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط الحضري والبيئي.

يتم إنشاء المجالس الاستشارية المحلية على مستوى البلديات والولايات، وتضم ممثلين عن المجتمع المدني، وتهدف إلى تقديم المشورة للمجالس المنتخبة حول مختلف القضايا المحلية. يتم تنظيم الاستشارات العامة حول مشاريع تنموية محددة، مثل مشاريع البنية التحتية أو مشاريع قوانين جديدة، وذلك بهدف جمع آراء المواطنين ومقترحاتهم. يحق للمواطنين تقديم عرائض إلى المجالس المنتخبة المحلية، وذلك للتعبير عن مطالبهم أو مقترحاتهم. يمكن للمواطنين حضور الجلسات العامة للمجالس المنتخبة المحلية، وذلك للاستماع إلى المناقشات والتعبير عن آرائهم.

يواجه المواطنون صعوبة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع التنموية، وذلك بسبب نقص الشفافية وصعوبة الوصول إلى الوثائق الرسمية. يعود ضعف المشاركة الفعالة للمواطنين إلى نقص الوعي بأهمية المشاركة، ونقص الثقة في المؤسسات الحكومية، وصعوبة

[1] القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1990.

الوصول إلى المعلومات. يعود نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية إلى ضعف الشفافية، ونقص المساءلة، وعدم تنفيذ توصيات الاستشارات العامة.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى رقمنة الاستشارات العامة، وذلك من خلال إنشاء منصات رقمية تتيح للمواطنين المشاركة في الاستشارات عن بعد. يتم إنشاء منصات رقمية لتلقي اقتراحات المواطنين حول المشاريع التنموية، وذلك بهدف تسهيل مشاركتهم في صنع القرارات. يتم تنظيم حملات توعية لتشجيع المواطنين على المشاركة في الاستطلاعات والاستشارات العامة، وذلك من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

في بعض البلديات، يتم تنظيم استشارات عامة حول مشاريع تهيئة الأحياء السكنية، وذلك بهدف جمع آراء السكان حول تصميم هذه المشاريع. يتم استخدام المنصات الرقمية لتلقي اقتراحات المواطنين حول مشاريع قوانين جديدة، مثل قانون البلدية أو قانون الولاية. برنامج رقمنة الإدارة، الذي يسهل تلقي إقتراحات المواطنين.

يلعب قانون الإعلام في الجزائر دورًا محوريًا في تعزيز المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال تكريس حرية التعبير وحرية الصحافة. حيث أن قانون الإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012[1]، يهدف إلى تنظيم ممارسة حرية الإعلام في الجزائر، ويحدد حقوق وواجبات الصحفيين ووسائل الإعلام. كما يساهم هذا القانون في توفير بيئة قانونية تسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات وتبادل الآراء، مما يعزز دور الإعلام في تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع، وتوفير منصة للنقاش العام، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

[1] القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية ، العدد 02، 2012.

وتعتبر حرية الصحافة وحرية التعبير المنصوص عليهما في دستور 2020، أساسيتين لضمان مشاركة المواطنين في النقاش العام. حيث يسمح قانون الإعلام للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الحوار العام حول القضايا التي تهمهم. بالرغم من أن قانون الإعلام قد لا يرتبط بشكل مباشر بالمشاركة المجتمعية، إلا أنه يخلق بيئة معلوماتية حرة، وهي ضرورية للمشاركة الفعالة. وبشكل عام، يمكن القول إن قانون الإعلام في الجزائر يساهم في تهيئة بيئة مناسبة للمشاركة المجتمعية، من خلال تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة، وتوفير بيئة معلوماتية حرة وشفافة.

**ثانيًا: الاستطلاعات والاستشارات العامة في فرنسا**

يكرس الدستور الفرنسي لسنة 1958 في عدة مواد مبادئ الديمقراطية التشاركية، وحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة. خاصة المواد 1، 2، 3. ينظم القانون المتعلق بالإدارة الإقليمية للجمهورية المؤرخ في 6 فيفري 1992 صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية[1]، ويفتح المجال للمواطنين للمشاركة من خلال المشاورات العامة والمجالس الاستشارية. القانون المتعلق بالديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة المؤرخ في 27 فيفري 2002 يتيح المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط الحضري والبيئي.

يتم إنشاء المجالس الاستشارية المحلية على مستوى البلديات والأقاليم، وتضم ممثلين عن المجتمع المدني، وتهدف إلى تقديم المشورة للمجالس المنتخبة حول مختلف القضايا المحلية. يتم تنظيم المشاورات العامة حول مشاريع تنموية محددة، مثل مشاريع البنية التحتية أو مشاريع قوانين جديدة، وذلك بهدف جمع آراء المواطنين ومقترحاتهم. يحق للمواطنين المشاركة في المشاورات

[1] Law No. 92-125 of February 6, 1992, relating to the territorial administration of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 32, 1992.

العامة التي تنظمها المجالس المنتخبة المحلية، وذلك للتعبير عن مطالبهم أو مقترحاتهم. يمكن للمواطنين حضور جلسات المجالس الاستشارية المحلية، وذلك للاستماع إلى المناقشات والتعبير عن آرائهم.

قد يواجه المواطنون صعوبة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع التنموية، وذلك بسبب تعقيد الإجراءات وصعوبة الوصول إلى الوثائق الرسمية. قد يعود ضعف المشاركة الفعالة للمواطنين إلى نقص الوعي بأهمية المشاركة، ونقص الثقة في المؤسسات الحكومية، وصعوبة الوصول إلى المعلومات. قد يعود نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية إلى ضعف الشفافية، ونقص المساءلة، وعدم تنفيذ توصيات المشاورات العامة.

تسعى الحكومة الفرنسية إلى تعزيز المشاركة الرقمية، وذلك من خلال إنشاء منصات رقمية تتيح للمواطنين المشاركة في المشاورات عن بعد. يتم إنشاء منصات رقمية لتلقي مقترحات المواطنين حول المشاريع التنموية، وذلك بهدف تسهيل مشاركتهم في صنع القرارات. يتم تنظيم حملات توعية لتشجيع المواطنين على المشاركة في الاستطلاعات والمشاورات العامة، وذلك من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

في العديد من البلديات، يتم تنظيم مشاورات عامة حول مشاريع تهيئة الأحياء السكنية، وذلك بهدف جمع آراء السكان حول تصميم هذه المشاريع. يتم استخدام المنصات الرقمية لتلقي مقترحات المواطنين حول مشاريع قوانين جديدة، مثل قانون التنمية المستدامة أو قانون الإدارة المحلية. برنامج التحول الرقمي للإدارة، الذي يسهل تلقي مقترحات المواطنين.

تعتبر الاستطلاعات والمشاورات العامة أداة مهمة لتعزيز المشاركة المجتمعية في فرنسا. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه الآليات. من أجل تفعيل هذه الآليات،

يجب على الحكومة الفرنسية العمل على تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وتوفير آليات واضحة وفعالة للمشاركة المجتمعية، وتوفير التدريب والتأهيل للمواطنين والمسؤولين المحليين حول آليات المشاركة.

يكفل القانون المتعلق بحرية الصحافة المؤرخ في 29 يوليو 1881 حرية التعبير وحرية الصحافة[1]، وهما أساسيان لضمان مشاركة المواطنين في النقاش العام. يسمح هذا القانون للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الحوار العام حول القضايا التي تهمهم. بالرغم من عدم ارتباطه المباشر بالمشاركة المجتمعية، إلا أنه يخلق بيئة معلوماتية حرة، وهي ضرورية للمشاركة الفعالة.

يكفل القانون المتعلق بحرية الجمعيات المؤرخ في 1 يوليو 1901 حرية تكوين الجمعيات، وهو أساسي لتنظيم المجتمع المدني والمشاركة في الشؤون العامة. يسمح هذا القانون للمواطنين بتكوين جمعيات للدفاع عن مصالحهم، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية. يلعب هذا القانون دورًا حيويًا في تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة العامة، والتعبير عن آرائهم بشكل جماعي.

يكفل القانون المتعلق بالوصول إلى الوثائق الإدارية المؤرخ في 17 يوليو 1978 حق المواطنين في الوصول إلى الوثائق الإدارية، وهو أساسي لضمان الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. يسمح هذا القانون للمواطنين بالحصول على المعلومات التي يحتاجونها للمشاركة في النقاش العام، واتخاذ قرارات مستنيرة. يعزز هذا القانون الشفافية في الإدارة العامة، مما يزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، ويشجعهم على المشاركة في الشؤون العامة.

[1] Law of July 29, 1881, concerning the freedom of the press, Official Journal of the French Republic, 1881.

ينظم القانون المتعلق بالإدارة المحلية المؤرخ في 6 فبراير 1992 صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية، ويفتح المجال للمواطنين للمشاركة في تسيير الشؤون المحلية. يسمح هذا القانون للمواطنين بتقديم العرائض والمشاركة في الجلسات العامة للمجالس المنتخبة المحلية. يعزز هذا القانون المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي، ويسمح للمواطنين بالتأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

**الفرع الثاني: لجان الأحياء والقرى في الجزائر وفرنسا**

تعتبر لجان الأحياء والقرى من أهم آليات المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي في كل من الجزائر وفرنسا. تهدف هذه اللجان إلى تمثيل مصالح السكان والمساهمة في حل مشاكلهم، وتلعب دورًا هامًا في إعداد مشاريع التنمية المحلية.

**أولًا: لجان الأحياء والقرى في الجزائر**

تعتبر لجان الأحياء والقرى جزءًا من الحركة الجمعوية في الجزائر[1]، وتخضع للقانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. يتم تأسيس هذه اللجان بمبادرة من سكان الحي أو القرية، حيث يتم إيداع ملف التأسيس لدى مصالح البلدية. يشترط في تأسيس اللجنة أن يكون لها:

- ✓ أهداف محددة تخدم مصلحة السكان.
- ✓ يكون أعضاؤها من سكان الحي أو القرية.

[1] الزوايدة نوال عقلة سليمان .لجان الأحياء وتأثيرها على خدمات البلديه والوعي المجتمعي .مجلة المجسات العلمية، العدد 41، 2024، ص363.

في ظل جائحة كورونا كوفيد-19، تم تسهيل تأسيس هذه اللجان لتسهيل التواصل مع السلطات العمومية.

تعتمد لجان الأحياء والقرى على العمل التطوعي لأعضائها. تقوم هذه اللجان بمايلي:

- ✓ تتنظيم اجتماعات دورية لمناقشة مشاكل الحي أو القرية.
- ✓ اقتراح الحلول المناسبة.
- ✓ بتنظيم حملات توعية وتحسيس حول مختلف القضايا التي تهم السكان.
- ✓ تتواصل لجان الأحياء والقرى مع السلطات المحلية لرفع انشغالات السكان ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية.

تلعب لجان الأحياء والقرى دورًا حيويًا في تمثيل مصالح السكان والدفاع عن حقوقهم، والمساهمة في حل المشاكل التي تواجه السكان مثل:

- ✓ مشاكل النظافة
- ✓ الأمن.
- ✓ البنية التحتية.

كما تلعب دورًا هامًا في إعداد مشاريع التنمية المحلية من خلال تقديم مقترحات وملاحظات حول المشاريع المقترحة، وتعزيز التواصل بين السكان والسلطات المحلية من خلال نقل انشغالات السكان إلى السلطات ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية.

تواجه لجان الأحياء والقرى تحديات مثل ضعف المشاركة الفعالة للمواطنين نتيجة نقص الوعي بأهمية المشاركة ونقص الثقة في المؤسسات الحكومية وصعوبة الوصول إلى المعلومات، ونقص الموارد المالية والبشرية مما يعيق قدرتها على القيام بمهامها، وصعوبة التنسيق مع السلطات المحلية مما يعيق قدرتها على تنفيذ المشاريع.

من أمثلة أنشطة لجان الأحياء والقرى مايلي:

- ✓ تنظيم حملات نظافة.
- ✓ اقتراح مشاريع لتحسين البنية التحتية في الحي.
- ✓ المساهمة في حل النزاعات بين السكان.
- ✓ تنظيم حملات للتبرع بالدم.
- ✓ تنظيم موائد إفطار في شهر رمضان.

بشكل عام، يمكن القول إن لجان الأحياء والقرى هي آليات مهمة لتعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي في الجزائر.

**ثانيًا: مجالس الأحياء والقرى في فرنسا**

تعتبر مجالس الأحياء والقرى في فرنسا جزءًا من آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. يتم تأسيس هذه المجالس بمبادرة من المجالس البلدية، وذلك بهدف تعزيز التواصل بين السكان والسلطات المحلية.

تختلف القوانين المؤطرة لعمل هذه المجالس من بلدية إلى أخرى، حيث يتم تحديد صلاحياتها وآليات عملها من خلال القوانين المحلية.

يفتح القانون المتعلق بالإدارة المحلية المؤرخ في 6 فبراير 1992 المجال للمواطنين للمشاركة في تسيير الشؤون المحلية[1]، ويُتيح القانون المتعلق بالديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة المؤرخ في 27 فيفري 2002 المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط الحضري والبيئي.

[1] Law No. 92-125 of February 6, 1992, relating to the territorial administration of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 32, 1992

تعتمد مجالس الأحياء والقرى على العمل التطوعي لأعضائها. تقوم هذه المجالس بتنظيم اجتماعات دورية لمناقشة مشاكل الحي أو القرية، واقتراح الحلول المناسبة.

كما تقوم بتنظيم فعاليات ثقافية واجتماعية لتعزيز التواصل بين السكان. تتواصل مجالس الأحياء والقرى مع السلطات المحلية لرفع انشغالات السكان ومتابعة تنفيذ المشاريع المحلية.

تلعب مجالس الأحياء والقرى دورًا هامًا في تمثيل مصالح السكان والدفاع عن حقوقهم، والمساهمة في حل المشاكل التي تواجه السكان مثل مشاكل النظافة والأمن والبنية التحتية.

كما تلعب دورًا هامًا في إعداد مشاريع التنمية المحلية من خلال تقديم مقترحات وملاحظات حول المشاريع المقترحة، وتعزيز التواصل بين السكان والسلطات المحلية من خلال نقل انشغالات السكان إلى السلطات ومتابعة تنفيذ المشاريع المحلية.

وتعد المجالس المواطنة التي تم إنشاؤها لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات المحلية مثالاً على ذلك.

رغم فاعلية مجالس الأحياء والقرى في فرنسا، فإنها تواجه بعض التحديات مثل صعوبة الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة وصعوبة إشراك بعض الفئات في المجتمع المحلي.

من أمثلة أنشطة مجالس الأحياء والقرى تنظيم فعاليات ثقافية واجتماعية، واقتراح مشاريع لتحسين المساحات الخضراء في الحي، والمساهمة في تطوير الخدمات المحلية، وتنظيم حملات توعية حول قضايا محلية، والمشاركة في المشاورات العامة حول مشاريع التخطيط الحضري.

بشكل عام، يمكن القول إن مجالس الأحياء والقرى في فرنسا هي آليات فعالة لتعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي.

## المطلب الثاني: آليات المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية

في هذا المطلب، والذي يحمل عنوان "آليات المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية"، ننتقل إلى مرحلة تطبيقية أخرى في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المطلب أهمية عملية إضافية، إذ يقدم الأطر الإجرائية التي يمكن من خلالها ضمان مشاركة المواطنين في مرحلة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

لا يمكن للمشاركة المواطنة أن تتحقق بشكل فعال إلا من خلال جملة من الآليات الإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في مرحلة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الآليات، وتحليل الأطر الإجرائية التي ساهمت في تحقيق مشاركة المواطنين في مرحلة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة المتطوعين والمساهمات العينية، وتحليل لجان المتابعة والتقييم.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول المتطوعين والمساهمات العينية، حيث يتم تحليل الملامح التي تحدد جوهر هذه الآليات.

أما الفرع الثاني، فيتناول لجان المتابعة والتقييم، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه اللجان والديمقراطية التشاركية.

يستهدف هذا المطلب بشكل أساسي تقديم تحليل تطبيقي إضافي للمتطوعين والمساهمات العينية، وتحليل لجان المتابعة والتقييم. ويهدف الباحث من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالآليات العملية التي يمكن من خلالها إشراك المواطنين في مرحلة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

## الفرع الأول: المتطوعون والمساهمات العينية

تعتبر المشاركة المجتمعية في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتتعدد آليات هذه المشاركة، ومن أهمها المتطوعون والمساهمات العينية، حيث يمثلون قوة دافعة لتنفيذ المشاريع وتعبئة الموارد المحلية. في هذا الفرع، سيتم تحليل دور المتطوعين والمساهمات العينية في الجزائر وفرنسا، مع التركيز على الأطر القانونية المنظمة لها، والتحديات التي تواجهها، وأفضل الممارسات المتبعة.

### أولًا: المتطوعون والمساهمات العينية في الجزائر

يُعتبر المتطوعون ركيزة أساسية في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، خصوصًا في المناطق التي تعاني من نقص الموارد. يُساهمون في سد الفجوات التي قد تعجز المؤسسات الحكومية عن تغطيتها، مما يُعزز التنمية المستدامة. يُجسد عملهم قيم التضامن والتآزر الاجتماعي، ويُساهم في تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع. يتمثل دورهم في تقديم الدعم اللوجستي، وتنفيذ الأعمال الميدانية، والمساهمة في التوعية المجتمعية. يُمكن للمتطوعين المشاركة في مشاريع متنوعة، مثل حملات النظافة والتشجير، ومساعدة الفئات المحتاجة، وتنظيم فعاليات ثقافية ورياضية، والمساهمة في مشاريع البنية التحتية المحلية.

تُعد الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية من أهم الجهات التي تُنظم العمل التطوعي في الجزائر. تقوم الجمعيات بتنسيق جهود المتطوعين، وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين، وضمان تنفيذ المشاريع التطوعية وفقًا للمعايير القانونية، ودور الوسيط بين المتطوعين والسلطات المحلية، مما يُسهل عملية تنفيذ مشاريع التنمية.

تشمل المساهمات العينية تقديم المواد والمعدات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشاريع، مثل مواد البناء، والأدوات الزراعية، والخدمات الاستشارية والفنية، والمواد الغذائية والملابس. يتم تنظيم عملية تسليم واستلام المساهمات العينية من خلال محاضر رسمية تُحدد نوعية المساهمات وقيمتها، ويتم توثيقها في سجلات الجمعية. يتم تعريف المساهمات العينية في القانون على أنها كل ما يُقدم من موارد غير مالية من طرف الأشخاص الطبيعية أو المعنوية لدعم الجمعية. تُساهم المساهمات العينية في تقليل التكاليف المالية للمشاريع، وتعبئة الموارد المحلية، وتُعزز من روح التكافل والتضامن في المجتمع[1].

يُنظم العمل التطوعي في الجزائر بموجب القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات. هذا القانون يحدد الشروط والإجراءات المتعلقة بتأسيس الجمعيات التي تنظم العمل التطوعي، ويحدد حقوق وواجبات المتطوعين. يضمن هذا القانون الحق في التطوع، ويضع إطارًا قانونيًا يحمي المتطوعين ويضمن حقوقهم.

يُواجه العمل التطوعي في الجزائر بعض التحديات، مثل ضعف الوعي بأهمية التطوع، خاصة بين الشباب، ونقص الموارد المالية والبشرية، مما يُعيق قدرة الجمعيات على تنظيم العمل التطوعي، وصعوبة التنسيق بين الجمعيات والسلطات المحلية، مما يُعيق تنفيذ المشاريع التطوعية. رغم وجود القانون 12-06 إلا أن هناك بعض التعقيدات في الإجراءات الإدارية التي من شأنها ان تعيق العمل الجمعوي. أغلب المتطوعين لا يتلقون التدريب الكافي لتأطيرهم في العمل التطوعي.

[1] البراهمي فاطمة الزهراء، المساهمات العينية ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية .كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 78.

تسعى الدولة الجزائرية إلى تشجيع العمل التطوعي من خلال توفير الدعم للجمعيات وتسهيل الإجراءات الإدارية. يتم تنظيم حملات توعية لتشجيع الشباب على المشاركة في العمل التطوعي. يتم تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المتطوعين. يُعتبر العمل التطوعي والمساهمات العينية من أهم آليات المشاركة المجتمعية في الجزائر، ويُساهمان في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

لا يقتصر دور المتطوعين في الجزائر على تقديم الدعم اللوجستي وتنفيذ الأعمال الميدانية فحسب، بل يمتد ليشمل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يُمكن للمتطوعين المشاركة في مشاريع تهدف إلى حماية البيئة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتوفير الطاقة المتجددة، ونشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة. تُساهم هذه المشاريع في تحسين جودة الحياة للمواطنين، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يُعتبر التدريب والتأهيل عنصرًا أساسيًا لضمان فعالية العمل التطوعي وتحقيق أهدافه. يُمكن للجمعيات والمنظمات غير الحكومية تنظيم دورات تدريبية للمتطوعين لتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لأداء مهامهم بفعالية. يُمكن أن تشمل هذه الدورات التدريب على إدارة المشاريع، والتواصل الفعال، والعمل الجماعي، والمهارات الفنية المتخصصة. يُساهم التدريب والتأهيل في تحسين جودة العمل التطوعي، وزيادة قدرة المتطوعين على تحقيق نتائج ملموسة. [1]

يُساهم العمل التطوعي في تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطنين في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع التي تؤثر على حياتهم. يُتيح العمل التطوعي للمواطنين فرصة للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم، والمساهمة في حل المشاكل التي تواجه مجتمعاتهم. كما يُساهم في تعزيز ثقافة المشاركة المدنية والمسؤولية المجتمعية، وبناء مجتمع أكثر تماسكًا وتضامنًا.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 112.

يُمكن للمتطوعين المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري وتنميته من خلال المشاركة في مشاريع ترميم المواقع الأثرية، وتنظيم فعاليات ثقافية وفنية، وتوثيق التراث اللامادي. كما يُمكن للمتطوعين المساهمة في نشر الوعي بأهمية التراث الثقافي بين الشباب، وتشجيعهم على المشاركة في الحفاظ عليه.

تُساهم هذه المشاريع في الحفاظ على الهوية الثقافية الجزائرية، وتعزيز السياحة الثقافية، وبناء جسور التواصل بين الأجيال.

**ثانيًا: المتطوعون والمساهمات العينية في فرنسا**

يُعدّ المتطوعون في فرنسا عنصرًا أساسيًا في نسيج المجتمع، حيث يُساهمون بشكل فعّال في تنفيذ مشروعات التنمية المحلية، خاصة تلك التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا. يُجسّد انخراطهم قيم التضامن والمواطنة الفاعلة، ويعزّز الشعور بالمسؤولية المشتركة[1].

تتنوّع مجالات عملهم لتشمل تقديم الدعم اللوجستي، وتنفيذ المشروعات الميدانية، والمساهمة في حملات التوعية المجتمعية. يُشاركون في مشروعات مختلفة مثل تقديم المساعدة للفئات المهمّشة، وتنظيم الفعاليات الثقافية والرياضية، والمساهمة في مشروعات تحسين البيئة المحلية.

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الربحية دورًا محوريًا في تنظيم العمل التطوعي في فرنسا. تقوم هذه الجمعيات بتنسيق جهود المتطوعين، وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين، وضمان تنفيذ المشروعات التطوعية وفقًا للمعايير القانونية والأخلاقية. كما تعمل هذه الجمعيات كحلقة وصل بين المتطوعين والمؤسسات الحكومية، مما يُسهّل تنفيذ مشروعات التنمية.

[1] البراهمي فاطمة الزهراء .التدريب والتأهيل في العمل التطوعي: آليات تحسين الكفاءة ، مرجع السابق، ص58.

تشمل المساهمات العينية تقديم الموارد غير المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات، مثل المعدات والمواد والخدمات المتخصصة. يتم تنظيم عملية تلقّي هذه المساهمات وتوثيقها وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها، مع ضمان الشفافية والمساءلة. تُساهم المساهمات العينية في تخفيف الأعباء المالية للمشروعات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة الموارد المحلية.

يُنظّم العمل التطوعي في فرنسا بموجب القانون المتعلق بحرية الجمعيات الصادر في عام 1901، والذي يُوفّر إطارًا قانونيًا واضحًا لتأسيس الجمعيات وتنظيم عملها. كما يُوفّر هذا القانون الحماية القانونية للمتطوعين ويُحدّد حقوقهم وواجباتهم.

رغم قوّة ثقافة التطوع في فرنسا، إلا أنّ بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل صعوبة الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة، وتفاوت مستويات المشاركة بين المناطق، والحاجة إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

تسعى الحكومة الفرنسية إلى دعم العمل التطوعي من خلال توفير التمويل اللازم للجمعيات، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز ثقافة التطوع بين الشباب. كما يتم تنظيم حملات توعية لتشجيع المواطنين على الانخراط في العمل التطوعي. يُعتبر العمل التطوعي والمساهمات العينية من الركائز الأساسية للمشاركة المجتمعية في فرنسا، ويُساهمان في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

لم تعد المساهمات التطوعية تقتصر على الجهد البدني أو المساهمات العينية التقليدية. فقد أصبحت التكنولوجيا تلعب دورًا متزايد الأهمية في تعزيز العمل التطوعي. تُتيح المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية للمتطوعين التواصل والتنسيق بشكل أكثر فاعلية، وتُسهّل عليهم الوصول إلى

فرص التطوع التي تتناسب مع مهاراتهم واهتماماتهم. كما تُساهم التكنولوجيا في توفير التدريب والتأهيل عن بُعد، وتنظيم حملات التوعية الرقمية، وجمع التبرعات عبر الإنترنت.

يُدرك القطاع الخاص بشكل متزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية، ويُساهم في دعم العمل التطوعي من خلال الشراكات مع الجمعيات والمنظمات غير الربحية. يُمكن للشركات تقديم الدعم المالي أو اللوجستي، أو تشجيع موظفيها على التطوع في المشروعات المجتمعية. تُساهم هذه الشراكات في تعزيز التنمية المحلية المستدامة، وتحسين صورة الشركات لدى الجمهور، وخلق قيمة مشتركة للمجتمع والقطاع الخاص.

يُعتبر العمل التطوعي أداة فعالة لتعزيز الاندماج الاجتماعي، خاصة بالنسبة للفئات المهمّشة أو التي تواجه صعوبات في الاندماج في المجتمع. يُتيح العمل التطوعي للأفراد فرصة لتطوير مهاراتهم، واكتساب خبرات جديدة، وبناء علاقات اجتماعية، والشعور بالانتماء للمجتمع[1]. كما يُساهم في تغيير الصورة النمطية عن بعض الفئات، وتعزيز التفاهم والتسامح بين أفراد المجتمع.

عند مقارنة العمل التطوعي بين فرنسا والجزائر، يظهر فرق واضح في عدة جوانب، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي

- ✓ **المؤسسات الداعمة:** في فرنسا توجد شبكة واسعة من المؤسسات والجمعيات التي تدعم العمل التطوعي، وتوفر التدريب والتأهيل اللازمين للمتطوعين. هذه المؤسسات تتمتع بموارد مالية وبشرية كبيرة، وتلعب دورًا فعالًا في تنظيم العمل التطوعي وتنسيقه، بينما في الجزائر تواجه الجمعيات التي تنظم العمل التطوعي في الجزائر

[1] البراهمي فاطمة الزهراء، التدريب والتأهيل في العمل التطوعي: آليات تحسين الكفاءة ، مرجع السابق، ص78.

صعوبات في الحصول على التمويل والموارد البشرية. هناك حاجة إلى دعم هذه الجمعيات وتوفير الموارد اللازمة لها لتمكينها من القيام بدورها بفعالية.

- ✓ **الإطار القانوني: في فرنسا** يتم تنظيم العمل التطوعي في فرنسا بموجب قانون حرية الجمعيات الصادر عام 1901، والذي يوفر إطارًا قانونيًا واضحًا لتأسيس الجمعيات وتنظيم عملها، ويُنظم العمل التطوعي في الجزائر بموجب القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، ورغم ذلك، هناك بعض التعقيدات في الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تعيق العمل الجمعوي.

باختصار، يمكن القول إن العمل التطوعي في فرنسا يتمتع ببيئة أكثر تطورًا ودعمًا مقارنة بالجزائر.

ومع ذلك، فإن العمل التطوعي في الجزائر يحمل إمكانات كبيرة، ويمكن تطويره من خلال تعزيز الوعي بأهميته، وتوفير الدعم اللازم للجمعيات، وتسهيل الإجراءات القانونية، وتشجيع المشاركة الشبابية

**الفرع الثاني: لجان المتابعة والتقييم**

تعتبر لجان المتابعة والتقييم من الآليات الأساسية لضمان فعالية وشفافية مشاريع التنمية المحلية. تساهم هذه اللجان في رصد تنفيذ المشاريع وتقييم نتائجها، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتلبية احتياجات المواطنين.

في هذا الفرع، سيتم تحليل دور لجان المتابعة والتقييم في الجزائر وفرنسا، مع التركيز على الأطر القانونية المنظمة لها، وآليات عملها، والتحديات التي تواجهها.

**أولًا: لجان المتابعة والتقييم في الجزائر**

تعتبر لجان المتابعة والتقييم في الجزائر آليات حيوية لضمان تنفيذ مشاريع التنمية المحلية بكفاءة وشفافية. فهي تعمل على مراقبة استخدام الموارد والتأكد من تلبية المشاريع لاحتياجات المجتمع المحلي. وتركز اللجان على متابعة جميع مراحل التنفيذ، من التخطيط إلى التقييم النهائي، مما يضمن تقدم المشاريع وفقًا للجدول الزمني المحدد ومعالجة أي مشاكل بسرعة.

كما تقوم اللجان بتقييم نتائج المشاريع لتحديد مدى تحقيقها للأهداف المرجوة وتحديد الدروس المستفادة. وتُعتبر آراء المواطنين جزءًا أساسيًا من عملية المتابعة والتقييم، حيث تجمع اللجان هذه الآراء من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات والاستبيانات.

يتم تعيين هذه اللجان وفقًا للقوانين المنظمة لعمل البلديات والولايات، مثل قانون البلدية رقم 11-10 وقانون الولاية رقم 12-07، وتحدد هذه القوانين صلاحيات ومهام اللجان وكيفية تشكيلها وآليات عملها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا في إنشاء هذه اللجان أو المشاركة فيها من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية[1].

تعتمد لجان المتابعة والتقييم على عدة آليات عمل، منها الاجتماعات الدورية لمناقشة التقدم المحرز في المشاريع وتحديد المشاكل واقتراح الحلول، والزيارات الميدانية للتحقق من جودة الأعمال، واستطلاعات الرأي لجمع آراء المواطنين، وإعداد التقارير والتوصيات للسلطات المحلية.

[1] ماروك، عبد الكريم .الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري .دار النشر: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013، ص 45.

تواجه هذه اللجان تحديات مثل نقص الخبرة والتدريب، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، ونقص الموارد المالية. ولتعزيز دورها، يجب على السلطات المحلية توفير التدريب والدعم اللازمين وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتخصيص الموارد المالية الكافية.

يُعتبر قانون الصفقات العمومية من أهم القوانين التي تنظم تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، حيث يحدد إجراءات إبرام الصفقات وشروط تنفيذها وآليات المتابعة والرقابة، بما في ذلك تقييم أداء المقاولين والموردين. كما يُنظم القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية عمل الموظفين المشاركين في هذه اللجان، ويحدد قانون التهيئة والتعمير قواعد التخطيط الحضري والتنمية العمرانية، ويُلزم قانون حماية البيئة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع.

يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز عمل هذه اللجان من خلال إنشاء منصات رقمية ونظم معلومات جغرافية، والاستعانة بالخبراء من مختلف المجالات، وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للأعضاء، وتعزيز الشفافية والإعلام من خلال نشر التقارير وتنظيم الفعاليات الإعلامية. ومن خلال تعزيز الإطار القانوني وتوسيع نطاق آليات العمل، يمكن للجان المتابعة والتقييم أن تلعب دورًا أكثر فعالية في ضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وشفافية وتلبية احتياجات المواطنين.

تُساهم لجان المتابعة والتقييم في تعزيز المساءلة من خلال ضمان شفافية استخدام الموارد العامة وتنفيذ المشاريع وفقًا للمعايير المحددة. تُتيح هذه اللجان للمواطنين فرصة مراقبة أداء السلطات المحلية والمطالبة بالمساءلة عن أي تقصير أو تجاوز. كما تُساهم في الكشف عن حالات الفساد وسوء الإدارة، مما يُعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

تُعتبر مشاركة المجتمع المدني في لجان المتابعة والتقييم أمرًا ضروريًا لضمان تمثيل مصالح المواطنين ووجهات نظرهم. يُمكن للجمعيات والمنظمات غير الحكومية أن تُساهم في توفير الخبرة

والمعرفة المتخصصة، وتعبئة جهود المتطوعين، ونشر الوعي بأهمية المتابعة والتقييم. كما يُمكنها أن تُساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مراقبة أداء السلطات المحلية وتقديم التقارير والتوصيات.

تُساهم لجان المتابعة والتقييم في تحسين جودة المشاريع من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات لتحسين التصميم والتنفيذ. تُتيح هذه اللجان فرصة لتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع في مراحل مبكرة، مما يُمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما تُساهم في ضمان أن المشاريع تُلبي احتياجات المستفيدين وتُحقق الأهداف المرجوة[1].

**القوانين واللوائح الأساسية:**

- ✓ قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 :يحدد هذا القانون صلاحيات ومهام البلدية في مجال التنمية المحلية، بما في ذلك تنفيذ ومتابعة المشاريع. يتضمن القانون أحكامًا تتعلق بدور المجالس الشعبية البلدية في الرقابة والتقييم.
- ✓ قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 :يحدد هذا القانون صلاحيات ومهام الولاية في مجال التنمية المحلية، بما في ذلك التنسيق والمتابعة والتقييم. يتضمن القانون أحكامًا تتعلق بدور المجالس الشعبية الولائية في الرقابة والتقييم.
- ✓ قانون الصفقات العمومية :يُعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي تنظم تنفيذ مشاريع التنمية المحلية. يُحدد القانون إجراءات إبرام الصفقات العمومية، وشروط تنفيذها، وآليات

[1] الحرح لبنى، أثر المتابعة والتقييم في تحسين جودة المشاريع– دراسة حالة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .دار النشر: جامعة السويداء، سوريا، 2023، ص 15.

المتابعة والرقابة. يمكن الإشارة بشكل خاص إلى الأحكام المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية على تنفيذ الصفقات، والتي تتضمن آليات لتقييم أداء المقاولين والموردين.

- ✓ القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية :يُنظم هذا القانون عمل الموظفين العموميين، بمن فيهم أولئك الذين يشاركون في لجان المتابعة والتقييم. يُحدد القانون حقوق وواجبات الموظفين، وقواعد السلوك المهني، وآليات المساءلة.
- ✓ قانون التهيئة والتعمير :يحدد هذا القانون القواعد والإجراءات المتعلقة بالتخطيط الحضري والتنمية العمرانية. يتضمن القانون أحكامًا تتعلق بالمشاركة العامة في عمليات التخطيط والتقييم، مما يوفر إطارًا قانونيًا لمشاركة المواطنين في لجان المتابعة والتقييم.
- ✓ قانون حماية البيئة :ينص هذا القانون على ضرورة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية. يمكن أن تشمل لجان المتابعة والتقييم ممثلين عن المجتمع المدني والخبراء البيئيين لضمان مراعاة الاعتبارات البيئية في تنفيذ المشاريع.

**آليات التتبع والتقييم:**

- ✓ لجان الأحياء والقرى :تُعد هذه اللجان آليات للمشاركة المدنية، حيث تُتيح للمواطنين فرصة تقديم آرائهم واقتراحاتهم حول مشاريع التنمية المحلية. تُمكن هذه اللجان من مراقبة سير المشاريع المحلية.
- ✓ الجمعيات والمنظمات غير الحكومية :تُساهم هذه الجمعيات والمنظمات في توفير الخبرة والمعرفة المتخصصة، وتعبئة جهود المتطوعين، ونشر الوعي بأهمية المتابعة والتقييم. يمكنها أن تُساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مراقبة أداء السلطات المحلية وتقديم التقارير والتوصيات.

- ✓ المنصات الرقمية :يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز عمل لجان المتابعة والتقييم. يمكن إنشاء منصات رقمية لجمع البيانات وتحليلها، وتوفير معلومات حول المشاريع للمواطنين، وتسهيل التواصل بين أعضاء اللجان والمواطنين. يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)لرصد تنفيذ المشاريع وتقييم تأثيرها على البيئة والمجتمع.

من خلال هذه النصوص والمواد القانونية، يتضح أن الجزائر تولي أهمية كبيرة لآليات التتبع والتقييم، وتسعى إلى ضمان شفافية وفعالية مشروعات التنمية المحلية.

**ثانيًا: لجان المتابعة والتقييم في فرنسا**

تُعد آليات التتبع والتقييم في فرنسا جزءًا لا يتجزأ من منظومة الحوكمة المحلية، حيث تسعى إلى تحقيق رقابة فعّالة على تنفيذ مشروعات التنمية المحلية. تتبنى فرنسا نهجًا متعدد الأبعاد في هذا المجال، حيث يتم التركيز على قياس الأداء، وتحليل النتائج، وضمان الشفافية، وتلبية تطلعات المواطنين. وتُركز هذه الآليات على قياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة من المشروعات، والتأكد من توافقها مع المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما تعمل على تحديد نقاط القوة والضعف في عملية التنفيذ، واقتراح التحسينات اللازمة. وتُعتبر مشاركة المواطنين في هذه العملية أمرًا أساسيًا، حيث تُتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم، والمساهمة في صنع القرارات المحلية[1].

يتم تنظيم آليات التتبع والتقييم في فرنسا من خلال مجموعة متنوعة من القوانين واللوائح، التي تُحدد صلاحيات ومهام الجهات المسؤولة عن الرقابة والتقييم. وتشمل هذه القوانين قانون

[1] الويبو .*(WIPO)* مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية لإدارة حق التتبع .دار النشر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، 2024، ص 15.

الحكم المحلي(Code général des collectivités territoriales) ، وقانون الإدارة العامة، وقانون الرقابة المالية، وقانون البيئة .(Code de l'environnement) وتُعتبر المجالس الاستشارية(Conseils consultatifs) ، واللجان المتخصصة Commissions) (spécialisées، والمنصات الرقمية (Plateformes numériques) من أهم آليات التتبع والتقييم في فرنسا[1]. وتُتيح هذه الآليات للمواطنين فرصة المشاركة في عملية الرقابة والتقييم، وتقديم آرائهم واقتراحاتهم. كما تُستخدم المنصات الرقمية لجمع البيانات وتحليلها، وتوفير معلومات حول المشروعات للمواطنين، وتسهيل التواصل بين الجهات المسؤولة والمواطنين.

تعتمد آليات التتبع والتقييم في فرنسا على مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، مثل المؤشرات الكمية والنوعية، وتقارير التدقيق، والاستطلاعات العامة، ودراسات الحالة. وتُستخدم هذه الأدوات والتقنيات لجمع البيانات وتحليلها، وتحديد مدى تحقيق المشروعات للأهداف المرجوة. كما تُستخدم نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرصد تنفيذ المشروعات وتقييم تأثيرها على البيئة والمجتمع.

وتُعتبر الشفافية والإعلام من العناصر الأساسية لنجاح آليات التتبع والتقييم في فرنسا. حيث يتم نشر تقارير التقييم على المواقع الإلكترونية للجهات المسؤولة، وتنظيم فعاليات إعلامية لتوعية المواطنين بنتائج المشروعات.

تواجه آليات التتبع والتقييم في فرنسا بعض التحديات، مثل صعوبة قياس الأثر الاجتماعي للمشروعات، وضمان مشاركة جميع الفئات في عملية التقييم، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المسؤولة. وللتغلب على هذه التحديات، يتم التركيز على تطوير أدوات وتقنيات التقييم، وتعزيز

[1] علي بن سعيد، آليات التقييم والرقابة في الإدارة العامة الفرنسية، دار المعرفة، 2022، ص 105.

مشاركة المواطنين، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المسؤولة. وتُساهم آليات التتبع والتقييم في فرنسا في تعزيز المساءلة من خلال ضمان شفافية استخدام الموارد العامة وتنفيذ المشروعات وفقًا للمعايير المحددة. وتُتيح هذه الآليات للمواطنين فرصة مراقبة أداء السلطات المحلية والمطالبة بالمساءلة عن أي تقصير أو تجاوز. كما تُساهم في الكشف عن حالات الفساد وسوء الإدارة، مما يُعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. وتُعتبر مشاركة المجتمع المدني في آليات التتبع والتقييم أمرًا ضروريًا لضمان تمثيل مصالح المواطنين ووجهات نظرهم. وتُساهم هذه المشاركة في توفير الخبرة والمعرفة المتخصصة، وتعبئة جهود المتطوعين، ونشر الوعي بأهمية التتبع والتقييم.

**القوانين واللوائح الأساسية:**

- ✓ القانون المتعلق بالإدارة المحلية (Code général des collectivités territoriales): يُعتبر هذا القانون الإطار القانوني الأساسي الذي يُنظم عمل الجماعات المحلية في فرنسا، بما في ذلك البلديات والمقاطعات والأقاليم. يتضمن هذا القانون أحكامًا تتعلق بصلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية، وآليات الرقابة والتقييم التي تُطبق عليها. يُحدد هذا القانون دور المجالس الاستشارية واللجان المتخصصة في عملية التتبع والتقييم.
- ✓ القانون المتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات (Loi relative à l'accès aux documents administratifs): يُضمن هذا القانون حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية، بما في ذلك

المعلومات المتعلقة بتنفيذ مشروعات التنمية المحلية. يُساهم هذا القانون في تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التتبع والتقييم.

- ✓ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (Loi organique relative aux lois de finances – LOLF)[1]: يُحدد هذا القانون مبادئ وقواعد الميزانية العامة للدولة، ويُؤكد على أهمية تقييم فعالية السياسات العامة. يُطبق هذا القانون أيضًا على الجماعات المحلية، حيث يُلزمها بتقييم فعالية مشروعاتها وبرامجها.
- ✓ قانون البيئة (Code de l'environnement): يُنص هذا القانون على ضرورة تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية، ويُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في هذا الصدد. يُساهم هذا القانون في ضمان مراعاة الاعتبارات البيئية في عملية التتبع والتقييم.

**آليات التتبع والتقييم:**

- ✓ المجالس الاستشارية (Conseils consultatifs): تُعد هذه المجالس آليات للمشاركة المدنية، حيث تُتيح للمواطنين فرصة تقديم آرائهم واقتراحاتهم حول مشروعات التنمية المحلية. يُمكن أن تتكون هذه المجالس من ممثلين عن الجمعيات المحلية، والخبراء، والمواطنين العاديين.
- ✓ اللجان المتخصصة (Commissions spécialisées): تُنشأ هذه اللجان داخل المجالس المحلية لدراسة وتقييم مشروعات محددة، مثل مشروعات البنية التحتية أو

[1] Organic Law No. 2001-692 of August 1, 2001, concerning finance laws (Loi organique relative aux lois de finances - LOLF), Official Journal of the French Republic, No. 177, 200. *I*

المشروعات الاجتماعية. تتكون هذه اللجان من أعضاء المجالس المحلية، والخبراء، وممثلي المجتمع المدني.

- ✓ المنصات الرقمية :(Plateformes numériques) تُستخدم هذه المنصات لجمع البيانات وتحليلها، وتوفير معلومات حول المشروعات للمواطنين، وتسهيل التواصل بين الجهات المسؤولة والمواطنين. تُتيح هذه المنصات للمواطنين فرصة تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول المشروعات.

## الفصل الثاني: التحديات، العقبات، والضمانات القضائية للديمقراطية التشاركية

يستهل هذا الفصل الثاني من الباب الثاني، الذي يحمل عنوان "التحديات، العقبات، والضمانات القضائية للديمقراطية التشاركية"، مرحلة تحليلية حاسمة في استكشافنا لمدى فاعلية الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. بعد أن قمنا في الفصل الأول بتناول آليات التنظيم لتفعيل هذه الآلية، ننتقل الآن إلى دراسة المعوقات التي تواجه تطبيقها، وتحليل الضمانات القضائية التي تكفل حمايتها.

إن تطبيق الديمقراطية التشاركية لم يكن أمرًا يسيرًا، بل واجه تحديات وعقبات متنوعة، تأثرت بالسياقات السياسية والاجتماعية والقانونية. يهدف هذا الفصل إلى تتبع هذه التحديات، وتحليل التجارب القضائية التي ساهمت في تطوير الضمانات اللازمة لحماية الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والنموذج الفرنسي.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى كفاءة الضمانات القضائية في مواجهة التحديات والعقبات التي تعترض تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. يهدف هذا الفصل إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل القيود القانونية والإجرائية التي تعيق هذه الآلية، ودور القضاء الإداري والجزائي في كفالة حقوق المشاركة.

يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول القيود القانونية والإجرائية، ودور القضاء الإداري، حيث يتم تحليل الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية، وتقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق. أما المبحث الثاني، فيتناول النظام القضائي الجزائي لحماية الآليات التشاركية، حيث يتم تحليل الجرائم الماسة بآليات المشاركة، ودور القضاء الجزائي في حماية هذه الآليات.

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى تقديم تحليل نقدي للتحديات والعقبات التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية، وتقييم فاعلية الضمانات القضائية في حمايتها. ويسعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالقيود القانونية والإجرائية، ودور القضاء الإداري والجزائي في حماية الآليات التشاركية.

يعتمد هذا الفصل على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم تحليل التجارب القضائية في الجزائر وفرنسا، ومقارنتها بالنماذج الأخرى. كما يتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

باستخدام هذا التحليل ، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للتحديات والعقبات التي تعترض تفعيل الديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات القضائية التي يمكن من خلالها حماية هذه الآلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

## المبحث الأول: القيود القانونية والإجرائية، ودور القضاء الإداري

في هذا المبحث ، والذي يحمل عنوان "القيود القانونية والإجرائية، ودور القضاء الإداري"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية نقدية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية بالغة، إذ يقدم الأطر القانونية والإجرائية التي تحد من فاعلية المشاركة، ويحلل دور القضاء الإداري في حماية هذه الآلية.

تتطلب الديمقراطية التشاركية بيئة قانونية وإجرائية داعمة لضمان فاعلية المشاركة. يهدف هذا المبحث إلى استعراض القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية، وتحليل دور القضاء الإداري في حماية هذه الآلية، وذلك من خلال دراسة الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية، وتقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق.

يتضمن هذا المبحث مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية، حيث يتم تحليل الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة، وتحديات التنفيذ والامتثال. أما المطلب الثاني، فيتناول دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، حيث يتم تحليل الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة، وتقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق.

يسعى هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل نقدي للقيود القانونية والإجرائية التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية، وتقييم دور القضاء الإداري في حماية هذه الآلية. ويهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بالقيود القانونية والإجرائية التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وما هو الدور الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية آلياتها.

## المطلب الأول: الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية

في هذا المطلب ، والذي يحمل عنوان "الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية"، نستهل مرحلة تحليلية نقدية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يمثل هذا المطلب أهمية تقييمية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تأثير العوائق القانونية والإجرائية على تطبيق الديمقراطية التشاركية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحقق الديمقراطية التشاركية بشكل مثالي، بل هي نتاج لتأثير مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية التي تحد من فاعليتها. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه الصعوبات، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة، وتحليل تحديات التنفيذ والامتثال.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه الثغرات. أما الفرع الثاني، فيتناول تحديات التنفيذ والامتثال، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه التحديات والديمقراطية التشاركية.

### الفرع الأول: الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة

تعتبر المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في عمليات المتابعة والتقييم ركيزة أساسية لضمان شفافية وكفاءة مشاريع التنمية المحلية. ومع ذلك، تواجه هذه المشاركة العديد من التحديات، من بينها الثغرات القانونية التي تعيقها.

وفي هذا الفرع، سنتناول الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم في كل من الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز هذه الثغرات في كل بلد.

**أولًا: الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة في الجزائر**

تواجه المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم في الجزائر عدة تحديات قانونية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

**غموض بعض النصوص القانونية:**

- ✓ يُعدّ قانون البلدية رقم 11-10 وقانون الولاية رقم 12-07 الإطارين القانونيين الأساسيين اللذين يُنظّمان عمل الجماعات المحلية في الجزائر. ومع ذلك، تتضمن بعض موادهما نصوصًا عامة وغير محددة، مما يفتح الباب أمام تفسيرات متباينة.
- ✓ على سبيل المثال، تتحدث المادة 104 من قانون البلدية[1] عن "مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية"، دون تحديد آليات واضحة لهذه المشاركة. هذا الغموض يؤدي إلى صعوبة تحديد دور المواطنين في لجان المتابعة والتقييم، ويترك السلطات المحلية حرة في تحديد مستوى المشاركة.
- ✓ مثال آخر، المادة 85 من قانون الولاية[2] التي تنص على "إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ مخططات التنمية". هذا النص عام ولا يوضح كيفية إشراك المجتمع المدني، وما هي صلاحياته في هذا الإطار.

**نقص النصوص القانونية المنظمة لبعض جوانب العمل:** يُلاحظ غياب نصوص قانونية تفصيلية تنظم بعض جوانب عمل لجان المتابعة والتقييم، مثل :

[1] انظر المادة 104 من قانون البلدية رقم 11-10.

[2] انظر المادة 85 من قانون الولاية رقم 12-07.

- ✓ آليات اختيار أعضاء اللجان: لا توجد معايير واضحة لاختيار أعضاء اللجان، مما قد يؤدي إلى تعيين أشخاص غير مؤهلين أو غير مستقلين.
- ✓ إجراءات جمع البيانات وتحليلها: لا توجد منهجية محددة لجمع البيانات وتقييمها، مما يؤثر على جودة التقارير والتوصيات التي تصدرها اللجان.
- ✓ آليات متابعة تنفيذ توصيات اللجان: لا توجد آليات فعالة لضمان تنفيذ توصيات اللجان، مما يقلل من تأثيرها على تحسين أداء المشاريع.
- ✓ آليات مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال في لجان المتابعة والتقييم.

هذا النقص في النصوص القانونية يؤدي إلى فراغ قانوني يسمح للسلطات المحلية بتحديد آليات عمل اللجان بشكل تعسفي، مما يقلل من استقلاليتها وفعاليتها.

**صعوبة الوصول إلى المعلومات:** يواجه أعضاء لجان المتابعة والتقييم صعوبة في الوصول إلى المعلومات اللازمة لأداء مهامهم، خاصة المعلومات المتعلقة بالمشاريع والميزانيات. ويعود ذلك إلى عدة عوامل: [1]

- ✓ غياب ثقافة الشفافية: لا تزال ثقافة الشفافية ضعيفة في الإدارة الجزائرية، مما يجعل الحصول على المعلومات أمرًا صعبًا.
- ✓ تعقيد الإجراءات الإدارية: تتسم الإجراءات الإدارية بالتعقيد والبيروقراطية، مما يزيد من صعوبة الحصول على المعلومات.

[1] غطاس، محمد، تحديات الحوكمة الرقمية في الجزائر : دراسة تحليلية للسياسات والممارسات .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 3، 2000، ص 78.

- ✓ عدم توفر المعلومات بشكل رقمي: لا تزال العديد من المعلومات متوفرة بشكل ورقي فقط، مما يجعل الوصول إليها وتحليلها أمرًا صعبًا.
- ✓ غياب نص قانوني واضح يلزم الإدارات بتوفير المعلومات للجان المتابعة والتقييم.

هذه الصعوبات تحد من قدرة اللجان على مراقبة المشاريع وتقييمها بشكل فعال، وتجعلها تعتمد على المعلومات التي تقدمها السلطات المحلية، مما يقلل من استقلاليتها.

**صعوبة ضمان مشاركة جميع الفئات في عملية التقييم:** تواجه لجان المتابعة والتقييم صعوبة في ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التقييم، خاصة الفئات المهمشة أو التي يصعب الوصول إليها. ويعود ذلك إلى عدة عوامل [1] :

- ✓ غياب آليات التواصل الفعال: لا توجد آليات تواصل فعالة بين اللجان والمواطنين، مما يحد من قدرتهم على التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم.
- ✓ ضعف الوعي بأهمية المشاركة: لا يزال الوعي بأهمية المشاركة في عملية التقييم ضعيفًا لدى بعض فئات المجتمع.
- ✓ غياب الثقة في المؤسسات: يعاني بعض المواطنين من ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يجعلهم يترددون في المشاركة في عملية التقييم.
- ✓ صعوبة الوصول إلى بعض المناطق خاصة في المناطق الريفية.

هذه الصعوبات تؤدي إلى عدم تمثيل مصالح جميع فئات المجتمع في عملية التقييم، مما يقلل من جودة القرارات التي تتخذها السلطات المحلية.

[1] البراهمي، فاطمة الزهراء،المساهمات العينية ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية.، مرجع سابق، ص78.

**ثانيًا: الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة في فرنسا**

على الرغم من وجود إطار قانوني متين في فرنسا، إلا أن بعض الثغرات القانونية لا تزال تعيق المشاركة الفعالة، ومن أبرزها[1]

على الرغم من وجود إطار قانوني متين في فرنسا، مثل قانون الإدارة المحلية (Code général des collectivités territoriales) الذي ينظم مشاركة المواطنين، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين قد يواجه تحديات في المناطق الريفية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- ✓ نقص الموارد البشرية والمالية في بعض الجماعات المحلية، مما يؤثر على قدرتها على تنظيم فعاليات المشاركة العامة .على سبيل المثال، قد تجد بعض الجماعات المحلية صعوبة في تنظيم اجتماعات عامة أو استطلاعات رأي بسبب نقص الموارد أو قلة عدد السكان.
- ✓ ضعف الوعي بأهمية المشاركة لدى بعض السكان، خاصة في المناطق التي تعاني من تهميش أو عزلة.
- ✓ صعوبة الوصول إلى بعض المناطق الريفية، مما يحد من قدرة المواطنين على المشاركة في اللجان الاستشارية أو الفعاليات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه بعض الفئات صعوبة في الوصول إلى المعلومات أو المشاركة في اللجان الاستشارية بسبب اللغة أو نقص المعرفة القانونية. يشمل ذلك:

[1] Behaghel, L., Poverty and Social Exclusion in Rural Areas: France, Paris School of Economics, Annex I, 2017, pp. 25-26

- ✓ الأشخاص الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية، مثل المهاجرين أو الأقليات اللغوية .قد يجد هؤلاء صعوبة في فهم الوثائق القانونية والإدارية التي تُنشر باللغة الفرنسية فقط. هذا الأمر يحد من قدرتهم على المشاركة في اللجان الاستشارية أو اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا المحلية. قد يكون من الضروري توفير ترجمة للوثائق الهامة وتنظيم فعاليات توعية بلغات مختلفة لضمان مشاركة هذه الفئات. [1]

- ✓ الأشخاص الذين يعانون من أمية أو نقص في التعليم، مما يجعلهم غير قادرين على فهم الوثائق القانونية أو الإدارية .قد يكون من الضروري تبسيط المعلومات وتوفيرها بأشكال مختلفة، مثل الرسوم البيانية أو مقاطع الفيديو، لضمان فهمها من قبل هذه الفئات.

- ✓ الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية أو معزولة، مما يحد من وصولهم إلى المعلومات أو الخدمات العامة .قد يواجه هؤلاء صعوبة في الوصول إلى المعلومات بسبب نقص خدمات الإنترنت أو ضعف شبكات الاتصال. قد يكون من الضروري توفير معلومات ورقية أو تنظيم فعاليات توعية متنقلة للوصول إلى هذه الفئات. على سبيل المثال، قد يجد بعض المهاجرين صعوبة في فهم إجراءات المشاركة في اللجان الاستشارية أو الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع المحلية.

تواجه السلطات المحلية أيضًا صعوبة في ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التقييم، خاصة الفئات المهمشة أو التي يصعب الوصول إليها. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- ✓ غياب آليات التواصل الفعال مع بعض الفئات، مثل الشباب أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة .قد لا تستخدم السلطات المحلية آليات تواصل فعالة للوصول إلى جميع

[1] Gypsy Warrior (2024). Language and Communication: Overcoming Barriers in France. Retrieved from https://gypsywarrior.com/language-and-communication-overcoming-barriers-in-france/

فئات المجتمع. قد يكون من الضروري استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم فعاليات مخصصة لكل فئة لضمان مشاركتها.

- ✓ ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية لدى بعض الفئات، مما يجعلهم يترددون في المشاركة في عملية التقييم .قد يشعر بعض المواطنين بأن المؤسسات الحكومية لا تهتم بآرائهم أو احتياجاتهم، مما يجعلهم يترددون في المشاركة في الشؤون العامة. قد يكون من الضروري بناء الثقة من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات الحكومية.
- ✓ صعوبة التوفيق بين جداول أعمال الفئات المختلفة، مما يحد من قدرتهم على المشاركة في الفعاليات العامة .قد يجد بعض المواطنين صعوبة في التوفيق بين جداول أعمالهم والتزاماتهم الأخرى وبين المشاركة في الفعاليات العامة. قد يكون من الضروري تنظيم الفعاليات في أوقات مناسبة للجميع وتوفير خدمات رعاية الأطفال أو النقل لتسهيل المشاركة. على سبيل المثال، قد تجد بعض السلطات المحلية صعوبة في إشراك الشباب في اللجان الاستشارية بسبب عدم اهتمامهم أو عدم قدرتهم على التوفيق بين دراستهم أو عملهم وبين المشاركة في هذه اللجان[1].

**الفرع الثاني: تحديات التنفيذ والامتثال**

بعد استعراض الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم في الجزائر وفرنسا، ننتقل في هذا الفرع إلى تناول تحديات التنفيذ والامتثال التي تواجه هذه العمليات في كلا البلدين. فبالرغم من وجود قوانين ولوائح تنظم عمل لجان المتابعة والتقييم، إلا أن تطبيق هذه

(1) *Gypsy"European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies (2021). Integration in France: Policies and Obstacles. Retrieved from https://www.europarabct.com/?p=763181."*

القوانين على أرض الواقع قد يواجه العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تؤثر بدورها على فعالية هذه اللجان في تحقيق أهدافها.

**أولًا: تحديات التنفيذ والامتثال في الجزائر**

تواجه لجان المتابعة والتقييم في الجزائر عدة تحديات في تنفيذ مهامها والامتثال للقوانين واللوائح المنظمة لعملها، ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي:

**صعوبة تطبيق القوانين واللوائح:** تواجه لجان المتابعة والتقييم صعوبات جمة في تطبيق النصوص القانونية المنظمة لعملها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل :

- ✓ غموض النصوص القانونية :كما ذكرنا سابقًا، تتسم بعض النصوص القانونية بالغموض وعدم التحديد، مما يترك مجالًا واسعًا للتأويل والتفسير.
- ✓ نقص الخبرة القانونية :قد يفتقر أعضاء اللجان إلى الخبرة القانونية اللازمة لفهم وتطبيق النصوص القانونية المعقدة، خاصة تلك المتعلقة بالصفقات العمومية والتهيئة والتعمير.
- ✓ مقاومة بعض الجهات المعنية :قد تواجه اللجان مقاومة من بعض الجهات المعنية التي لا ترغب في الخضوع للمساءلة أو في تغيير أساليب عملها. على سبيل المثال، قد يرفض بعض المقاولين أو الموردين التعاون مع اللجان أو تقديم المعلومات المطلوبة. [1]

(*1*) الدراسات القانونية، تحديات الرقابة في المشاريع التنموية: دراسة حالة في الجزائر. مجلة التنمية المحلية، 2023، العدد 12، ص. 45.

- ✓ نقص الموارد :يؤدي نقص الموارد المالية والبشرية إلى صعوبة تنفيذ القوانين واللوائح.

**نقص الموارد المالية والبشرية:** تعاني لجان المتابعة والتقييم من نقص حاد في الموارد المالية والبشرية، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على أداء مهامها :

- ✓ نقص الموارد المالية :قد لا تتوفر الميزانية الكافية لتغطية تكاليف الزيارات الميدانية، وإعداد التقارير، وتنظيم الفعاليات العامة[1].
- ✓ نقص الكفاءات البشرية :قد تفتقر اللجان إلى الكفاءات اللازمة في مجالات مثل الهندسة، والمحاسبة، والقانون، مما يحد من قدرتها على تقييم المشاريع بشكل شامل.
- ✓ نقص التدريب :قد لا يتلقى أعضاء اللجان التدريب الكافي على أساليب المتابعة والتقييم، مما يؤثر على جودة عملهم.

**ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:** يُعدّ ضعف التنسيق بين الجهات المعنية من أبرز التحديات التي تواجه لجان المتابعة والتقييم :

- ✓ تداخل الصلاحيات :قد تتداخل صلاحيات اللجان مع صلاحيات الجهات الأخرى، مما يؤدي إلى صراعات وتأخير في تنفيذ المشاريع.

(*1*) الدراسات القانونية، تحديات الرقابة في المشاريع التنموية: دراسة حالة في الجزائر. مجلة التنمية المحلية، 2023، العدد 12، ص. 45.

- ✓ عدم تبادل المعلومات :قد ترفض بعض الجهات المعنية تبادل المعلومات مع اللجان، مما يحد من قدرتها على مراقبة المشاريع وتقييمها بشكل فعال.
- ✓ غياب آليات التنسيق :لا توجد آليات فعالة لتنسيق الجهود بين اللجان والجهات الأخرى، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وضياع الوقت.
- ✓ مثال: قد تجد اللجان صعوبة في الحصول على المعلومات من مديريات الأشغال العمومية أو من مكاتب الدراسات، مما يعيق عملها في تقييم مشاريع البنية التحتية.

**مقاومة التغيير:** تواجه لجان المتابعة والتقييم مقاومة من بعض الجهات المعنية التي لا ترغب في تغيير أساليب عملها أو في الخضوع للمساءلة :

- ✓ التمسك بالأساليب التقليدية :قد يفضل بعض المسؤولين التمسك بالأساليب التقليدية في تسيير المشاريع، ويرفضون تبني أساليب المتابعة والتقييم الحديثة.
- ✓ الخوف من المساءلة :قد يخشى بعض المسؤولين من الخضوع للمساءلة عن أخطائهم أو تقصيرهم في تنفيذ المشاريع.
- ✓ التعارض مع المصالح الشخصية :قد يتعارض عمل اللجان مع المصالح الشخصية لبعض المسؤولين أو المقاولين، مما يدفعهم إلى مقاومة عملها.

**ثانيًا: تحديات التنفيذ والامتثال في فرنسا**

تواجه لجان المتابعة والتقييم في فرنسا أيضًا بعض التحديات في تنفيذ مهامها والامتثال للقوانين واللوائح، ومن أبرز هذه التحديات:

**صعوبة تطبيق القوانين واللوائح على المستوى المحلي:** على الرغم من وجود إطار قانوني متين في فرنسا، إلا أن بعض الجماعات المحلية قد تواجه صعوبة في تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتقييم، يعود ذلك إلى عدة عوامل[1] :

- ✓ نقص الموارد المالية والبشرية :قد لا تتوفر لدى بعض الجماعات المحلية الموارد الكافية لتنظيم عمليات التقييم بشكل فعال، خاصة في المناطق الريفية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
- ✓ نقص الخبرة :قد يفتقر بعض الموظفين المحليين إلى الخبرة اللازمة لتطبيق أساليب التقييم الحديثة أو لتحليل البيانات التي يتم جمعها.
- ✓ تعقيد الإجراءات :قد تكون الإجراءات الإدارية معقدة، مما يزيد من صعوبة تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتقييم.
- ✓ مثال: قد تجد بلدية صغيرة صعوبة في إجراء تقييم شامل للأثر البيئي لمشروع تنموي بسبب نقص الموظفين المتخصصين أو الموارد المالية.

**صعوبة قياس الأثر الاجتماعي للمشروعات:** يُعدّ قياس الأثر الاجتماعي للمشروعات التنموية من أصعب التحديات التي تواجه لجان المتابعة والتقييم في فرنسا، يعود ذلك إلى عدة عوامل :

- ✓ صعوبة تحديد المؤشرات :قد يكون من الصعب تحديد مؤشرات كمية أو نوعية لقياس الأثر الاجتماعي للمشروعات.

*(1)* France Stratégie (2019). Public policy impact assessment - France stratégie. Retrieved from https://www.strategie.gouv.fr/files/files/Publications/English%20Articles/Public%20policies%20impact%20assessment/fs-ns-benchmark-decembre-2019-anglais.pdf.

- ✓ تنوع الآثار :قد يكون للأثر الاجتماعي للمشروعات أبعاد متنوعة يصعب قياسها بشكل شامل.
- ✓ طول المدة الزمنية :قد يستغرق ظهور الأثر الاجتماعي للمشروعات فترة زمنية طويلة، مما يجعل تقييمه أمرًا صعبًا.
- ✓ مثال: قد يكون من الصعب قياس الأثر الاجتماعي لمشروع ثقافي على مستوى الاندماج الاجتماعي أو التنمية المحلية.

**تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المسؤولة:** يُعدّ تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المسؤولة عن تنفيذ وتقييم المشروعات من التحديات الرئيسية التي تواجه لجان المتابعة والتقييم في فرنسا، يعود ذلك إلى عدة عوامل[1] :

- ✓ تعدد الجهات المتدخلة :قد يشارك في تنفيذ وتقييم المشروعات عدد كبير من الجهات، مثل الجماعات المحلية، والدولة، والجمعيات، والقطاع الخاص.
- ✓ تداخل الصلاحيات :قد تتداخل صلاحيات هذه الجهات، مما يؤدي إلى صراعات وتأخير في تنفيذ المشاريع.
- ✓ غياب آليات التنسيق :قد لا توجد آليات فعالة لتنسيق الجهود بين هذه الجهات، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وضياع الوقت.
- ✓ مثال: قد تجد لجنة تقييم مشروع تنموي صعوبة في الحصول على المعلومات من مختلف الجهات المتدخلة أو في تنسيق الزيارات الميدانية

*(1)* SGI Network (2024). France Coordination. Retrieved from https://www.sgi-network.org/2024/France/Coordination.

## المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية

في هذا المطلب والذي يحمل عنوان "دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية قضائية في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية.

يمثل هذا المطلب أهمية رقابية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تأثير القضاء الإداري على تطبيق الديمقراطية التشاركية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحقق الديمقراطية التشاركية بشكل كامل، بل هي نتاج لتأثير مجموعة من العوامل التي تحد من فاعليتها، ومن بينها ضعف دور القضاء الإداري في حمايتها. لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وتحليل الملامح التي تميزه، وذلك من خلال دراسة الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة، وتحليل تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه الاجتهادات. أما الفرع الثاني، فيتناول تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه الفعالية والديمقراطية التشاركية.

يلعب القضاء الإداري دورًا محوريًا في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال مراقبة مدى احترام الإدارة للقوانين واللوائح المنظمة للمشاركة. وفي هذا الفرع، سنتناول الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة في كل من الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز هذه الاجتهادات في كل بلد.

**الفرع الأول: الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة**

يلعب القضاء الإداري دورًا محوريًا في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال مراقبة مدى احترام الإدارة للقوانين واللوائح المنظمة للمشاركة. وفي هذا الفرع، سنتناول الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة في كل من الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز هذه الاجتهادات في كل بلد.

**أولًا: الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة في الجزائر**

يسعى القضاء الإداري في الجزائر إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية من خلال:

- مراقبة مدى احترام الإدارة للقوانين واللوائح المتعلقة بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية يُعتبر القضاء الإداري في الجزائر، ممثلاً في مجلس الدولة والمحاكم الإدارية، حارسًا على مشروعية القرارات الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمشاركة المواطنين، يستند القضاء الإداري في هذه الرقابة إلى مجموعة من النصوص القانونية[1]، أهمها :

✓ قانون البلدية رقم 11-10 :الذي ينص في المادة 104 على "مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية."

✓ قانون الولاية رقم 12-07 :الذي ينص في المادة 85 على "إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ مخططات التنمية."

(*1*) منير زيان، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، 2018، ص. 78.

- ✓ قانون الإجراءات المدنية والإدارية :الذي يمنح المواطنين الحق في الطعن في القرارات الإدارية التي يرون أنها تمس بحقوقهم.

يقوم القضاء الإداري بمراقبة مدى احترام الإدارة للإجراءات القانونية المنظمة للمشاركة[1]، مثل إجراءات التشاور والاستشارة العامة، والتأكد من أن القرارات الإدارية تم اتخاذها بعد إشراك المواطنين المعنيين.

- تشمل الاجتهادات القضائية في هذا المجال قضايا تتعلق بالطعن في قرارات إدارية تم اتخاذها دون إشراك المواطنين أو دون احترام الإجراءات القانونية المنظمة للمشاركة :

- ✓ يقوم المواطنون والجمعيات المدنية برفع دعاوى قضائية أمام القضاء الإداري للطعن في القرارات الإدارية التي يرون أنها تمس بحقوقهم في المشاركة.
- ✓ تشمل هذه القضايا مجموعة متنوعة من القرارات الإدارية، مثل :
  - ✓ قرارات تخص مخططات التهيئة والتعمير.
  - ✓ قرارات تخص المشاريع البيئية.
  - ✓ قرارات تخص الخدمات العامة.

يقوم القضاء الإداري بالنظر في هذه القضايا والتأكد من مدى احترام الإدارة لحقوق المواطنين في المشاركة.على سبيل المثال، قام القضاء الإداري بالنظر في العديد من القضايا المتعلقة بالطعن في قرارات تخص مخططات التهيئة والتعمير، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات التشاور والمشاركة العامة :

(1) بوعلام بطاطاش، الطريق إلى الديمقراطية في الجزائر، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2021، ص. 45.

- ✓ تُعتبر مخططات التهيئة والتعمير من أهم القرارات الإدارية التي تمس بحياة المواطنين، حيث تحدد هذه المخططات استخدام الأراضي وتوزيع الخدمات العامة.
- ✓ ينص القانون على ضرورة إشراك المواطنين في إعداد هذه المخططات، وذلك من خلال إجراءات التشاور والاستشارة العامة.
- ✓ قام القضاء الإداري بالنظر في العديد من القضايا التي تم فيها الطعن في قرارات تخص مخططات التهيئة والتعمير، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات التشاور والمشاركة العامة.
- ✓ في هذه القضايا، قام القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية التي تم اتخاذها دون إشراك المواطنين، وأمر الإدارة بإعادة إجراءات التشاور والمشاركة العامة.
- ✓ إن الاجتهادات القضائية في الجزائر تسعى نحو ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال ضمان حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية.

دور القضاء الإداري في الجزائر، رغم ما يواجهه من تحديات، يظل ركيزة أساسية لضمان حقوق المواطنين في المشاركة وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

**ثانيًا: الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة في فرنسا**

يتميز القضاء الإداري في فرنسا بدور رائد في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال:

- تطوير اجتهادات قضائية غنية ومتنوعة في هذا المجال: يُعتبر مجلس الدولة الفرنسي، أعلى هيئة قضائية إدارية في فرنسا، رائدًا في تطوير الاجتهادات القضائية المتعلقة

بالمشاركة الديمقراطية، يستند مجلس الدولة في هذه الاجتهادات إلى مجموعة من المبادئ القانونية، أهمها:

- ✓ مبدأ الشفافية :الذي يقتضي أن تكون القرارات الإدارية متخذة بشكل شفاف ومتاح للعموم.
- ✓ مبدأ المساءلة :الذي يقتضي أن تكون الإدارة مسؤولة عن قراراتها وأفعالها.
- ✓ مبدأ المشاركة :الذي يقتضي إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس بمصالحهم.

يقوم مجلس الدولة بتطوير هذه المبادئ من خلال الاجتهادات القضائية، وذلك من خلال تفسير القوانين واللوائح وتحديد نطاق تطبيقها.

- تشمل الاجتهادات القضائية في فرنسا قضايا تتعلق بالطعن في قرارات إدارية تم اتخاذها دون احترام مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة: يقوم المواطنون والجمعيات المدنية برفع دعاوى قضائية أمام القضاء الإداري للطعن في القرارات الإدارية التي يرون أنها تمس بحقوقهم في المشاركة، وتشمل هذه القضايا مجموعة متنوعة من القرارات الإدارية[1]، مثل:
  - ✓ قرارات تخص المشاريع البيئية.
  - ✓ قرارات تخص مخططات التهيئة والتعمير.
  - ✓ قرارات تخص الخدمات العامة.

(1) مريم العبد، حقوق المشاركة والمساءلة في السياق الإداري الفرنسي، مكتبة الأهرام، 2021، ص. 135.

يقوم مجلس الدولة بالنظر في هذه القضايا والتأكد من مدى احترام الإدارة لمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.

على سبيل المثال، قام مجلس الدولة الفرنسي بالنظر في العديد من القضايا المتعلقة بالطعن في قرارات تخص المشاريع البيئية، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات الاستشارة العامة وتقييم الأثر البيئي:

- ✓ تُعتبر المشاريع البيئية من أهم القرارات الإدارية التي تمس بحياة المواطنين، حيث يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على البيئة والصحة العامة.
- ✓ ينص القانون الفرنسي على ضرورة إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع البيئية، وذلك من خلال إجراءات الاستشارة العامة وتقييم الأثر البيئي.
- ✓ قام مجلس الدولة بالنظر في العديد من القضايا التي تم فيها الطعن في قرارات تخص المشاريع البيئية، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات الاستشارة العامة وتقييم الأثر البيئي.
- ✓ في هذه القضايا، قام مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية التي تم اتخاذها دون إشراك المواطنين، وأمر الإدارة بإعادة إجراءات الاستشارة العامة وتقييم الأثر البيئي.
- ✓ مثال :قام مجلس الدولة الفرنسي بإلغاء قرار إداري يتعلق ببناء محطة لمعالجة النفايات، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات الاستشارة العامة وتقييم الأثر البيئي.

إن الاجتهادات القضائية في فرنسا تسعى نحو ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال ضمان حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية.

**الفرع الثاني: تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق**

بعد استعراض الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة في كل من الجزائر وفرنسا، ننتقل في هذا الفرع إلى تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق في كلا البلدين. فبالرغم من الدور الهام الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، إلا أن فعاليته قد تتأثر ببعض التحديات والصعوبات. وفي هذا الفرع، سنقوم بتقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق في كل من الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه القضاء الإداري في كل بلد، وكذلك على الجهود المبذولة لتعزيز فعاليته.

**أولًا: تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق في الجزائر**

يواجه القضاء الإداري في الجزائر بعض التحديات التي تحد من فعاليته في ضمان حقوق المواطنين في المشاركة[1]، مثل:

- نقص الموارد وتأخر البت في القضايا المتعلقة بالمشاركة في الديمقراطية التشاركية وذلك كما يلي:

✓ نقص الموارد المالية والبشرية : يواجه القضاء الإداري في الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بنقص الموارد، سواء كانت مالية أو بشرية. هذا النقص يؤثر بشكل مباشر على

(1) مرابط عبد الرزاق ، إصلاح النظام القضائي الإداري الجزائري على ضوء دستور 2020 " التحديات و الآفاق، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص407.

قدرته على التعامل مع القضايا المتعلقة بالمشاركة الديمقراطية التشاركية، على سبيل المثال، قد لا تتوفر المحاكم الإدارية على العدد الكافي من القضاة والموظفين المتخصصين في القانون الإداري، مما يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخر البت فيها،كما أن نقص الموارد المالية قد يحد من قدرة المحاكم على توفير التجهيزات اللازمة، مثل الأنظمة المعلوماتية الحديثة، التي تساهم في تسريع وتيرة العمل.

- ✓ تأخر البت في القضايا : نتيجة لنقص الموارد، يعاني القضاء الإداري من تأخر كبير في البت في القضايا، خاصة تلك المتعلقة بالمشاركة الديمقراطية التشاركية، هذا التأخر يمكن أن يكون له آثار سلبية على ثقة المواطنين في القضاء، ويقلل من فعالية آليات الديمقراطية التشاركية، على سبيل المثال، قد يتأخر البت في قضية تتعلق بالطعن في قرار إداري تم اتخاذه دون إشراك المواطنين، مما يجعل القرار نافذاً قبل صدور الحكم، ويحرم المواطنين من حقهم في المشاركة، إن تأخر البت في القضايا يؤدي إلى عدم الشعور بالعدالة ممّا يؤثر على المشاركة الديمقراطية.
- ✓ تأثير ذلك على المشاركة الديمقراطية التشاركية : إن نقص الموارد وتأخر البت في القضايا يؤدي إلى تقويض آليات الديمقراطية التشاركية، حيث يشعر المواطنون بأنهم غير قادرين على التأثير في القرارات التي تمس حياتهم، هذا الشعور بالإحباط يمكن أن يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الشؤون العامة، مما يضعف الديمقراطية التشاركية.

- النجاحات التي حققها القضاء الإداري في الجزائر:

- ✓ تطوير الاجتهادات القضائية :على الرغم من التحديات، فقد حقق القضاء الإداري في الجزائر بعض النجاحات في تطوير الاجتهادات القضائية التي تساهم في تعزيز المشاركة

الديمقراطية التشاركية، وقد قام القضاء الإداري بالنظر في العديد من القضايا المتعلقة بالطعن في قرارات إدارية تم اتخاذها دون إشراك المواطنين، وقام بإلغاء هذه القرارات في بعض الحالات، ومثال ذلك ألغى مجلس الدولة في عدة قضايا قرارات إدارية تخص مشاريع تهيئة عمرانية، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات التشاور العمومي، وقد تم استناد هذه الأحكام على نصوص قانونية واضحة مثل قانون البلدية رقم 11-10 الذي ينص على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية[1].

**ثانيًا: تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق في فرنسا**

يُعتبر القضاء الإداري في فرنسا من أكثر الأنظمة القضائية فعالية في ضمان حقوق المواطنين في المشاركة، وذلك بفضل:

- ✓ استقلاليته وكفاءته واجتهاداته القضائية الغنية :يتمتع القضاء الإداري في فرنسا باستقلالية كبيرة عن السلطة التنفيذية، مما يضمن حياده ونزاهته في البت في القضايا، ويتميز القضاة الإداريون في فرنسا بكفاءة عالية وخبرة واسعة في القانون الإداري، مما يمكنهم من التعامل مع القضايا المعقدة والمتنوعة،

وقد قام مجلس الدولة الفرنسي، وهو أعلى هيئة قضائية إدارية في فرنسا، بتطوير اجتهادات قضائية غنية ومتنوعة في مجال المشاركة الديمقراطية.

مما ساهم في تعزيز حقوق المواطنين في هذا المجال، ومثال ذلك ان مجلس الدولة الفرنسي له تاريخ طويل في حماية حقوق المواطنين ضد تجاوزات السلطة الإدارية. لقد

(1) جابرصالح، مخلوفي عبد الوهاب، أثر الاجتهاد القضائي في القانون الإداري بين الإلغاء والإبقاء، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص 5.

طور مبادئ قانونية هامة مثل مبدأ "المصلحة العامة" ومبدأ "التناسب" اللذان يسمحان له بمراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها متوافقة مع القانون[1].

القضاء الإداري الفرنسي يعتبر نموذجًا يحتذى به في العالم، وذلك بفضل دوره الفعال في حماية حقوق المواطنين وتعزيز الديمقراطية.

*(1)* Sara Ben Youssef, The Impact of Administrative Justice on Governance, Presses Universitaires de France, 2022, p. 210.

## المبحث الثاني: النظام القضائي الجزائي لحماية الآليات التشاركية

في هذا المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني، والذي يحمل عنوان "النظام القضائي الجزائي لحماية الآليات التشاركية"، ننتقل إلى مرحلة تحليلية أكثر تخصصًا في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يكتسب هذا المبحث أهمية قانونية، إذ يقدم الأطر الجزائية التي تكفل حماية هذه الآلية، ويحلل دور القضاء الجزائي في ضمان تطبيقها.

تعتبر حماية الآليات التشاركية من خلال النظام القضائي الجزائي ضرورية لضمان فاعلية المشاركة. يهدف هذا المبحث إلى استعراض النظام القضائي الجزائي الذي يحمي آليات المشاركة، وتحليل دوره في حماية هذه الآلية، وذلك من خلال دراسة الجرائم الماسة بآليات المشاركة، وتحليل المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية، واستكشاف الآليات القضائية الاستثنائية.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين رئيسيين، يتناول المطلب الأول النظام القضائي الجزائي، حيث يتم تحليل الجرائم الماسة بآليات المشاركة، والمسؤولية الجنائية للسلطات المحلية. أما المطلب الثاني، فيتناول الآليات القضائية الاستثنائية، حيث يتم تحليل نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية، والدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية.

يسعى هذا المبحث بشكل أساسي إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل للنظام القضائي الجزائي لحماية الآليات التشاركية، وذلك من خلال دراسة الجرائم الماسة بآليات المشاركة، وتحليل المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية، واستكشاف الآليات القضائية الاستثنائية. ويهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بكيفية مساهمة النظام القضائي الجزائي في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، وما هي الآفاق المستقبلية لتعزيز هذا الدور.

## المطلب الأول: النظام القضائي الجزائي

في هذا المطلب ، والذي يحمل عنوان "النظام القضائي الجزائي"، نستهل مرحلة تحليلية قانونية متخصصة في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يمثل هذا المطلب أهمية زجرية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تأثير النظام القضائي الجزائي على تطبيق الديمقراطية التشاركية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحقق الديمقراطية التشاركية بشكل كامل، بل هي نتاج لتأثير مجموعة من العوامل التي تحد من فاعليتها، ومن بينها ضعف النظام القضائي الجزائي في حمايتها. لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض النظام القضائي الجزائي الذي يحمي آليات المشاركة، وتحليل الملامح التي تميزه، وذلك من خلال دراسة الجرائم الماسة بآليات المشاركة، وتحليل المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى تأثير النظام القضائي الجزائي على كيفية تطبيق الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يهدف هذا المطلب إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل الجرائم الماسة بآليات المشاركة، وتحليل المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول الجرائم الماسة بآليات المشاركة، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذه الجرائم. أما الفرع الثاني، فيتناول المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذه المسؤولية والديمقراطية التشاركية .

### الفرع الأول: الجرائم الماسة بآليات المشاركة

تُعتبر آليات المشاركة الديمقراطية من الركائز الأساسية لبناء مجتمع ديمقراطي عادل. إلا أن هذه الآليات قد تتعرض للعديد من التهديدات، بما في ذلك الجرائم التي تستهدف عرقلتها أو

تعطيلها. وفي هذا الفرع، سنتناول الجرائم الماسة بآليات المشاركة، وذلك من خلال تسليط الضوء على التكييف القانوني لهذه الجرائم والعقوبات المترتبة عليها، مع التركيز بشكل خاص على جرائم عرقلة الاجتماعات العامة والعقوبات التبعية المتمثلة في الحظر من تولي المناصب العامة.

**أولًا: التكييف القانوني لجرائم عرقلة الاجتماعات العامة**

- ✓ **تعريف عرقلة الاجتماعات العامة :**

✓ تُعرف عرقلة الاجتماعات العامة بأنها كل فعل أو سلوك يهدف إلى منع أو تعطيل أو تشويش اجتماع عام مرخص أو مصرح به قانونًا. [1]

تشمل هذه الأفعال مجموعة متنوعة من السلوكيات، مثل استخدام القوة أو التهديد أو الترهيب لمنع انعقاد الاجتماع، أو إحداث فوضى أو شغب أثناء انعقاده، أو تعطيل سير أعماله، أو منع المشاركين من التعبير عن آرائهم.

- ✓ **توسيع نطاق الأفعال المجرمة :**

✓ لا يقتصر مفهوم عرقلة الاجتماعات العامة على الأفعال المادية الصريحة كاستخدام العنف، بل يتسع ليشمل الأفعال التي تتسم بالتشويش والإزعاج الذي يعيق سير الاجتماع بشكل طبيعي.

✓ أمثلة إضافية على الأفعال التي يمكن اعتبارها عرقلة :

✓ مقاطعة المتحدثين بشكل متكرر ومنظم لمنعهم من إيصال أفكارهم.

(1) عبد الله بن سعيد، حرية الاجتماع السياسي في العالم العربي، دار الفكر العربي، 2010، ص45.

- ✓ استخدام مكبرات الصوت أو الآلات الموسيقية لإحداث ضجيج متعمد.
- ✓ الاعتراض الفعلي لمداخل ومخارج مكان الاجتماع لمنع الحضور أو المغادرة.
- ✓ التصوير والتسجيل غير المرخص به لترويع المشاركين.
- ✓ إطلاق هتافات أو شعارات تُعيق المتحدثين.
- ✓ إلقاء أشياء أو مقذوفات تُحدث فوضى.
- ✓ القيام بحركات أو إشارات استفزازية تُثير الشغب.
- ✓ نشر معلومات مضللة أو كاذبة بهدف منع الجمهور من حضور الاجتماع.
- ✓ تخريب أو إتلاف مكان انعقاد اجتماع عام.
- ✓ بث الرعب والفزع بين المشاركين في الاجتماع.

- ✓ **النصوص القانونية المجرمة :**

- ✓ تختلف النصوص القانونية التي تُجرم عرقلة الاجتماعات العامة من دولة إلى أخرى، ولكنها تتفق في جوهرها على تجريم الأفعال التي تمس بحرية التجمع والتعبير.
- ✓ في الجزائر، على سبيل المثال، يمكن أن تُكيف هذه الجرائم بموجب عدة مواد من قانون العقوبات، مثل المواد المتعلقة بالإخلال بالنظام العام، أو استخدام القوة والعنف، أو التجمهر غير المرخص.

كما يمكن أن تُكيف هذه الجرائم بموجب قوانين خاصة تنظم الاجتماعات العامة، مثل قانون الجمعيات أو قانون الأحزاب السياسية[1].

- ✓ **التكييف القانوني في التشريعات المقارنة :**

✓ تتنوع التشريعات المقارنة في كيفية تناولها لجرائم عرقلة الاجتماعات، وغالباً ما تتداخل هذه الجرائم مع مفاهيم أخرى مثل :

✓ "الإخلال بالأمن العام": حيث يتم التركيز على الأفعال التي تهدد سلامة المجتمع واستقراره.

✓ "مخالفة قوانين التجمعات": والتي تحدد الشروط والإجراءات القانونية لتنظيم الاجتماعات.

✓ "انتهاك حرية التعبير": عندما يتم استخدام العرقلة لمنع الآخرين من ممارسة حقهم في التعبير.

✓ في القانون الألماني، على سبيل المثال، يتم تجريم عرقلة التجمعات العامة بموجب قانون التجمعات، الذي يحدد شروط تنظيم التجمعات ويفرض عقوبات على المخالفين.

✓ في القانون الفرنسي مثلاً، هناك العديد من المواد القانونية التي تجرم الأفعال التي تمس بحرية التجمع والتعبير، مثل المواد المتعلقة بالإخلال بالنظام العام، أو استخدام العنف، أو التجمهر غير القانوني.

(1) ليلى العبد، حرية التجمع والتعبير في التشريع الجزائري، مكتبة الأفق، 2014، ص 85.

- ✓ **دور السلطات في حماية الاجتماعات العامة :**

✓ تتطلب حماية الاجتماعات العامة من السلطات اتباع نهج متوازن يضمن :

✓ توفير الحماية الأمنية المناسبة دون التدخل المفرط في سير الاجتماع.

✓ تطبيق القانون بشكل عادل ومتناسب، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل حالة.

✓ التواصل الفعال مع منظمي الاجتماع لضمان التنسيق وتجنب أي سوء فهم.

✓ تدريب قوات الأمن على التعامل مع التجمعات العامة بشكل يراعي حقوق الإنسان.

✓ يجب أن تتسم تدخلات السلطات بالشفافية والمساءلة، وأن تخضع للمراقبة القضائية لضمان عدم تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها.

**ثانيًا: العقوبات التبعية المترتبة على جرائم عرقلة الاجتماعات العامة**

- ✓ **تعريف العقوبات التبعية** : العقوبات التبعية هي عقوبات إضافية تترتب على الإدانة بجريمة معينة، وتهدف إلى حماية المجتمع من خطورة المجرم، وتختلف العقوبات التبعية من جريمة إلى أخرى، ولكنها تشمل عادةً الحرمان من بعض الحقوق أو المزايا[1].

- ✓ **توسيع نطاق العقوبات التبعية :**

(1) يوسف الشريف، الجرائم والعقوبات: دراسة قانونية، دار المعرفة، 2011، الأردن، ص 55.

- ✓ بالإضافة إلى الحظر من تولي المناصب العامة، يمكن أن تشمل العقوبات التبعية الأخرى ما يلي :
  - ✓ الحرمان من الحق في الترشح للانتخابات.
  - ✓ الحرمان من الحق في حمل الأوسمة أو الألقاب.
  - ✓ الحرمان من الحق في ممارسة بعض المهن أو الأنشطة.
  - ✓ الحرمان من الحق في التصويت.

- ✓ **عقوبة الحظر من تولي المناصب العامة :**

- ✓ تُعد عقوبة الحظر من تولي المناصب العامة من أهم العقوبات التبعية التي يمكن أن تترتب على الإدانة بجريمة عرقلة الاجتماعات العامة.
- ✓ تهدف هذه العقوبة إلى حماية الوظائف العامة من الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطتهم أو يهددون النظام العام.
- ✓ يتم تطبيق هذه العقوبة في الحالات التي يثبت فيها أن المجرم قد ارتكب جريمة عرقلة الاجتماعات العامة بقصد الإضرار بالنظام العام أو تقويض الديمقراطية.

- ✓ **آثار عقوبة الحظر من تولي المناصب العامة :**[1]

- ✓ يحرم المحكوم عليه من تولي أي منصب عام لمدة محددة أو مدى الحياة.

(1) فاطمة الزهراء، نظرية العقوبات في التشريع الجنائي، مكتبة الأفق، 2013، لبنان، ص 76.

- ✓ قد يحرم المحكوم عليه من الترشح للانتخابات أو المشاركة في الحياة السياسية.
- ✓ قد يفقد المحكوم عليه الوظيفة العامة التي يشغلها في وقت ارتكاب الجريمة.
- ✓ قد يتم نشر الحكم بالإدانة في الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى.

- ✓ **معايير تطبيق عقوبة الحظر من تولي المناصب العامة**[1] :

- ✓ تختلف المعايير التي يتم بموجبها تطبيق عقوبة الحظر من تولي المناصب العامة من دولة إلى أخرى.
- ✓ في بعض الدول، يتم تطبيق هذه العقوبة تلقائيًا على كل من يُدان بجريمة عرقلة الاجتماعات العامة.
- ✓ في دول أخرى، يتم تطبيق هذه العقوبة فقط في الحالات التي يثبت فيها أن المجرم قد ارتكب الجريمة بقصد الإضرار بالنظام العام أو تقويض الديمقراطية.
- ✓ يجب أن يكون هناك تناسب بين العقوبة المطبقة وخطورة الجريمة المرتكبة.

- ✓ **أهمية العقوبات التبعية في حماية الديمقراطية :**

- ✓ تُعد العقوبات التبعية أداة هامة لحماية الديمقراطية من الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطتهم أو يهددون النظام العام.

(1) أحمد بن سعيد، العقوبات في القانون الجنائي، دار الثقافة، 2009، مصر، ص112.

- ✓ تُساهم هذه العقوبات في ضمان نزاهة الوظائف العامة، وحماية المؤسسات الديمقراطية من التلاعب.
- ✓ يجب أن يتم تطبيق هذه العقوبات بشكل عادل ومتناسب، مع احترام حقوق الإنسان.

**الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية**

تُعد المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية من المواضيع الهامة التي تثير جدلاً واسعاً، خاصة فيما يتعلق بآليات المشاركة الديمقراطية. فالسلطات المحلية، بصفتها الجهة المسؤولة عن تنظيم وتسيير الشؤون المحلية، قد تتجاوز صلاحياتها وتمارس سلطتها بشكل تعسفي، مما يؤدي إلى منع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة. وفي هذا الفرع، سنتناول المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية في هذا المجال، وذلك من خلال تسليط الضوء على أركان جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة، وكذلك على الاجتهاد القضائي في تطبيق المادة 147 من قانون العقوبات.

**أولًا: أركان جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة**

تُعتبر جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة من الجرائم التي تمس بحقوق المواطنين في المشاركة الديمقراطية، وتتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان أساسية:

- ✓ **الركن المادي** :يتمثل في قيام السلطة المحلية بفعل مادي يمنع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة، وقد يكون هذا الفعل عبارة عن :
- ✓ قرار إداري يمنع عقد اجتماع عام: مثل إصدار قرار يرفض ترخيص عقد اجتماع عام لجمعية أو حزب سياسي.

- ✓ استخدام القوة لمنع المواطنين من التعبير عن آرائهم: مثل استخدام الشرطة لتفريق مظاهرة سلمية أو منع مواطنين من توزيع منشورات.
- ✓ عرقلة وصول المواطنين إلى المعلومات الخاصة بمشاريع متعلقة بالشان المحلي.
- ✓ تجاهل الطلبات والعرائض المقدمة من المواطنين.
- ✓ يجب أن يكون الفعل المادي غير قانوني، وأن يكون الهدف منه منع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة.

- ✓ **الركن المعنوي** :يتمثل في القصد الجنائي لدى السلطة المحلية، أي علمها بأن فعلها يمنع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة، وإرادتها في تحقيق هذه النتيجة، ويجب أن يكون لدى السلطة المحلية نية مسبقة لمنع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة، كما يجب التحقق من توفر النية الجرمية لدى السلطة المحلية، وهذا ما يصعب إثباته.
- ✓ **الركن القانوني** :يتمثل في وجود نص قانوني يجرم فعل السلطة المحلية، مثل المادة 147 من قانون العقوبات الجزائري، وتنص المادة 147 من قانون العقوبات الجزائري[1] على تجريم إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين .
- ✓ يجب أن يكون الفعل المادي الذي قامت به السلطة المحلية يقع ضمن نطاق التجريم المنصوص عليه في القانون.

(1) قانون العقوبات الجزائري، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم، المادة 147.

**أمثلة تطبيقية من الممارسات القضائية**

- ✓ إذا قام رئيس بلدية بإصدار قرار يمنع عقد اجتماع عام لجمعية محلية، وكان الهدف من هذا القرار هو منع الجمعية من التعبير عن آرائها المعارضة لسياسات البلدية، فإن هذا الفعل يعتبر جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة.
- ✓ إذا استخدمت الشرطة القوة لتفريق مظاهرة سلمية، وكان الهدف من ذلك هو منع المتظاهرين من التعبير عن آرائهم، فإن هذا الفعل يعتبر جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة.

**أمثلة من التشريعات الجزائرية والفرنسية في جرائم إساءة استعمال السلطة**

- ✓ الجزائر: المادة 147 من قانون العقوبات تُجرم هذه المادة "إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين"، وتُطبق على الأفعال التي تُعيق المشاركة الديمقراطية، مثل :
  - ✓ منع عقد اجتماعات عامة :
  - ✓ مثال: رفض بلدية ترخيص تجمع لجمعية مدنية دون مبرر قانوني، مما يُعرقل حق المواطنين في التعبير عن آرائهم.
  - ✓ في هذا المثال، يستغل رئيس البلدية أو أحد الموظفين العموميين سلطته لمنع جمعية مدنية من ممارسة حقها في التجمع والتعبير عن الرأي. هذا الفعل يُعتبر إساءة استعمال للسلطة، حيث يتم استخدام السلطة الممنوحة للموظف لتحقيق أغراض غير قانونية.
  - ✓ حجب المعلومات :

- ✓ مثال: كتجاهل طلبات المواطنين للحصول على وثائق مشاريع البنية التحتية، مما يُحرمهم من المشاركة في صنع القرار.
- ✓ هنا، يمتنع الموظف العمومي عن تزويد المواطنين بالمعلومات التي يحق لهم الحصول عليها، مما يُعيق قدرتهم على المشاركة في صنع القرار. هذا الفعل يُعتبر أيضًا إساءة استعمال للسلطة، حيث يتم استخدام السلطة الممنوحة للموظف لحجب المعلومات عن المواطنين.

- ✓ فرنسا: التشريعات التاريخية والقضائية[1]
- ✓ قضية "أوساط الأوسمة :(1887) "

- ✓ الواقعة: استغل أعضاء في البرلمان الفرنسي نفوذهم لمنح أوسمة مقابل مبالغ مالية، مما أدى إلى فضيحة وطنية.
- ✓ التكييف القانوني: اعتُبر الفعل مخالفًا للمبادئ الأخلاقية، وأدت القضية إلى تعديل التشريعات لضمان شفافية النفوذ السياسي.
- ✓ هذه القضية التاريخية تُظهر كيف يمكن أن يؤدي استغلال النفوذ السياسي إلى تقويض الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وقد ساهمت هذه القضية في تطوير التشريعات الفرنسية المتعلقة بمكافحة الفساد.

(1) الخلايلة محمد علي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر.، مرجع سابق، ص95.

- ✓ قانون 4 فبراير 1889 :

✓ الهدف: تجريم استغلال النفوذ السياسي من قبل أعضاء البرلمان أو النيابيين لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

✓ التطبيق: يُمنع على النيابيين استخدام نفوذهم لتحقيق مصالح شخصية، حتى لو كان النفوذ "حقيقيًا" (مثل نفوذهم في الإدارة).

✓ هذا القانون يُعتبر خطوة هامة في مكافحة استغلال النفوذ السياسي، حيث يُؤكد على ضرورة فصل المصالح الشخصية عن المصلحة العامة.

- ✓ قانون 16 مارس 1943 (فترة فيشي): [1]

✓ الواقعة: استغل مسؤولون نفوذهم لتحقيق مكاسب خلال الاحتلال الألماني.

✓ التكييف: أُضيفت المادة 178 إلى قانون العقوبات لجرم "الاستغلال غير المشروع للنفوذ"، مع عقوبات تصل إلى السجن لمن يُستغل نفوذًا حقيقيًا أو مزعومًا.

✓ هذا القانون يُظهر كيف يمكن أن تتفاقم مشكلة استغلال النفوذ في فترات الأزمات والاحتلال. وقد ساهم هذا القانون في تعزيز التشريعات الفرنسية المتعلقة بمكافحة الفساد في أوقات الحرب.

تُظهر هذه الأمثلة أن جرائم إساءة استعمال السلطة يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة، وأنها تُشكل تهديدًا خطي، ويُعتبر إثبات جريمة إساءة استعمال السلطة في منع المشاركة أمرًا صعبًا، خاصة فيما يتعلق بالركن المعنوي.

(1) Law of March 16, 1943, Official Journal of the French State, 1943

**ثانيًا: الاجتهاد القضائي في تطبيق المادة 147 من قانون العقوبات**

تنص المادة 147 من قانون العقوبات الجزائري على تجريم إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين. وقد قام القضاء الجزائري بتطبيق هذه المادة في العديد من القضايا المتعلقة بمنع المشاركة الديمقراطية.

- ✓ **تطبيق المادة 147 :**

✓ تُعد المادة 147 من قانون العقوبات أداة قانونية هامة لمكافحة إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين، بما في ذلك السلطات المحلية.

✓ يقوم القضاء الجزائري بتطبيق هذه المادة في الحالات التي يثبت فيها أن موظفًا عموميًا قد استغل سلطته لمنع المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة الديمقراطية.

✓ يشمل ذلك الحالات التي يقوم فيها الموظف العمومي بإصدار قرارات إدارية غير قانونية لمنع عقد اجتماعات عامة، أو استخدام القوة لمنع المواطنين من التعبير عن آرائهم.

✓ إن المادة 147 من قانون العقوبات هي أداة فعالة لردع السلطات المحلية من تجاوز صلاحياتها.

- ✓ **دور القضاء الإداري :**

✓ يقوم القضاء الإداري بدور هام في تطبيق المادة 147 من قانون العقوبات، وذلك من خلال مراقبة مشروعية القرارات الإدارية التي تصدرها السلطات المحلية.

- ✓ يقوم القضاء الإداري بالنظر في الطعون التي يرفعها المواطنون ضد القرارات الإدارية التي يرون أنها تمس بحقوقهم في المشاركة الديمقراطية.
- ✓ في حال ثبوت أن القرار الإداري قد تم اتخاذه بشكل غير قانوني، يقوم القضاء الإداري بإلغاء هذا القرار، وأمر الإدارة بإعادة إجراءات التشاور والمشاركة العامة.
- ✓ إن القضاء الإداري يلعب دورا وقائيا وردعيا لمنع السلطات المحلية من تجاوز صلاحياتها.

✓ **أمثلة من الاجتهاد القضائي :**

- ✓ قام القضاء الإداري بالنظر في العديد من القضايا المتعلقة بالطعن في قرارات تخص مخططات التهيئة والتعمير، وذلك لعدم احترام الإدارة لإجراءات التشاور والمشاركة العامة.
- ✓ في هذه القضايا، قام القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية التي تم اتخاذها دون إشراك المواطنين، وأمر الإدارة بإعادة إجراءات التشاور والمشاركة العامة.
- ✓ هذه الأحكام القضائية تساهم في ترسيخ مبدأ المشاركة الديمقراطية.

يُعتبر الاجتهاد القضائي في هذا المجال من العوامل الهامة التي تساهم في تعزيز المشاركة الديمقراطية، وذلك من خلال ردع السلطات المحلية عن تجاوز صلاحياتها، و على السلطات المحلية أن تحرص على احترام حقوق المواطنين في المشاركة الديمقراطية، وذلك من خلال تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لهذا الحق، وعلى المواطنين أن يكونوا على دراية بحقوقهم في المشاركة الديمقراطية، وأن يلجأوا إلى القضاء في حال تعرضهم لأي انتهاكات.

## المطلب الثاني: الآليات القضائية الاستثنائية

في هذا المطلب ننتقل إلى مرحلة تحليلية قانونية متقدمة في استكشافنا لآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في سياق التنمية المحلية. يمثل هذا المطلب أهمية وقائية، إذ يقدم الأطر المرجعية التي تحدد كيفية تأثير الآليات القضائية الاستثنائية على تطبيق الديمقراطية التشاركية، ويحلل المكونات التي تشملها.

في واقع الأمر، لم تتحقق الديمقراطية التشاركية بشكل كامل، بل هي نتاج لتأثير مجموعة من العوامل التي تحد من فاعليتها، ومن بينها ضعف الآليات القضائية الاستثنائية في حمايتها. لذا، يهدف هذا المطلب إلى استعراض الآليات القضائية الاستثنائية التي تحمي آليات المشاركة، وتحليل الملامح التي تميزها، وذلك من خلال دراسة نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية، وتحليل الدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية.

يتضمن هذا المطلب فرعين رئيسيين، يتناول الفرع الأول نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية، حيث يتم استعراض الملامح التي تحدد جوهر هذا النظام. أما الفرع الثاني، فيتناول الدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية، حيث يتم تحليل العلاقة بين هذا الدور والديمقراطية التشاركية.

### الفرع الأول: نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية

يُعتبر نظام الدعوى الجماعية من الآليات القانونية الحديثة التي تهدف إلى حماية الحقوق الجماعية للمواطنين، بما في ذلك الحقوق التشاركية. وقد تم إقرار هذا النظام في الجزائر بموجب القانون رقم 08-09 المتعلق بقواعد وإجراءات التقاضي أمام المحاكم الإدارية. وفي هذا الفرع، سنتناول نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية، وذلك من خلال تسليط الضوء على

شروط قبول الدعوى وفقًا للقانون 08-09[1]، وكذلك على آثار الأحكام الصادرة في الدعاوى الجماعية.

**أولا: شروط قبول الدعوى**

**تعريف الدعوى الجماعية:** الدعوى الجماعية هي آلية قانونية تتيح لمجموعة من الأفراد المتضررين من نفس الفعل أو الممارسة غير القانونية رفع دعوى قضائية واحدة ضد المدعى عليه[2]. تهدف هذه الآلية إلى تسهيل وصول الأفراد إلى العدالة، خاصة في الحالات التي يكون فيها الضرر فرديًا ولكنه جماعيًا في طبيعته.

**خصائص الدعوى الجماعية:**

- ✓ وحدة الضرر :يجب أن يكون الضرر الذي لحق بالأفراد ناتجًا عن نفس الفعل أو الممارسة غير القانونية.
- ✓ المصلحة المشتركة :يجب أن يكون للأفراد المتضررين مصلحة مشتركة في رفع الدعوى.
- ✓ التمثيل الجماعي :يتم تمثيل الأفراد المتضررين من قبل ممثل واحد، سواء كان فردًا أو منظمة.
- ✓ توفير الوقت والجهد :تساهم الدعوى الجماعية في توفير الوقت والجهد على الأفراد المتضررين، حيث يتم رفع دعوى واحدة بدلاً من عدة دعاوى فردية.

(*1*) القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن الإجراءات المدنية والادارية المعدل والمتتم، الجريدة الرسمية ، العدد 11، 2008.

(*2*) فراس الجندي، مفهوم الدعوى الجماعية في القانون، دار الفكر، 2012، مصر، ص. 67

- ✓ تحقيق العدالة الجماعية :تساهم الدعوى الجماعية في تحقيق العدالة الجماعية، حيث يتم تعويض جميع الأفراد المتضررين من نفس الفعل أو الممارسة غير القانونية.

**شروط قبول الدعوى الجماعية**[1]:

- ✓ وجود مصلحة مشتركة :يعني هذا الشرط أن مجموعة الأشخاص الذين يرغبون في رفع الدعوى يجب أن يكونوا متضررين من نفس الفعل الإداري، وأن يكون لديهم نفس الهدف من الدعوى.

على سبيل المثال، إذا أصدرت البلدية قرارًا بزيادة رسوم الخدمات العامة بشكل غير قانوني، فإن جميع سكان البلدية المتضررين من هذا القرار لديهم مصلحة مشتركة في رفع دعوى جماعية لإلغاء القرار.

ومثال ذلك قرار إداري بإنشاء مكب نفايات بالقرب من منطقة سكنية، مما يؤثر على صحة السكان ويخفض قيمة ممتلكاتهم. هنا، يتوافر شرط المصلحة المشتركة، حيث يتضرر جميع السكان من نفس القرار الإداري.

- ✓ تمثيل المجموعة :يجب أن يكون هناك شخص أو هيئة تمثل المجموعة بشكل قانوني أمام المحكمة. يمكن أن يكون هذا التمثيل من خلال جمعية أو منظمة تمثل مصالح المجموعة، أو من خلال محام يتم توكيله من قبل المجموعة. يجب أن يكون هذا التمثيل واضحًا وموثقًا، وأن يكون لدى الممثل سلطة اتخاذ القرارات نيابة عن المجموعة، ومثال ذلك جمعية حماية البيئة ترفع دعوى جماعية نيابة عن السكان المتضررين من إنشاء مكب

(1) بوسماحة عبد الحميد. الدعاوى الجماعية في القانون الإداري الجزائري. دار الهدى عين مليلة، 2018. ص 88.

النفايات. هنا، تقوم الجمعية بتمثيل المجموعة أمام المحكمة، وتتخذ الإجراءات القانونية اللازمة.

- ✓ وجود ضرر :يجب أن يكون هناك ضرر محقق وقائم قد لحق بالمجموعة نتيجة الفعل الإداري. يجب أن يكون هذا الضرر ماديًا أو معنويًا، وأن يكون له علاقة مباشرة بالفعل الإداري. يجب أن يكون الضرر قابلًا للقياس والتقييم، وأن يكون هناك أدلة تثبت وجوده، ومثال ذلك تلوث المياه الجوفية نتيجة تسرب مواد كيميائية من مصنع قريب، مما يؤثر على صحة السكان ويضر بالبيئة. هنا، يتوافر شرط الضرر، حيث يتضرر السكان من تلوث المياه، وهناك علاقة مباشرة بين الضرر وتسرب المواد الكيميائية.
- ✓ استنفاذ طرق الطعن الإداري :[1] يجب أن تكون المجموعة قد استنفذت جميع طرق الطعن الإداري المتاحة قبل اللجوء إلى القضاء. يعني هذا الشرط أنه يجب على المجموعة أن تتقدم بشكوى أو تظلم إلى الإدارة المعنية، وأن تنتظر رد الإدارة قبل رفع الدعوى القضائية. يهدف هذا الشرط إلى إتاحة الفرصة للإدارة لتصحيح أخطائها قبل اللجوء إلى القضاء، وتخفيف العبء على المحاكم، ومثال ذلك قبل رفع دعوى جماعية لإلغاء قرار زيادة رسوم الخدمات العامة، يجب على سكان البلدية أن يتقدموا بتظلم إلى البلدية، وأن ينتظروا رد البلدية على التظلم.
- ✓ **صفة المدعي** :يجب أن تتوافر في المدعي الصفة اللازمة لرفع الدعوى، وأن يكون له مصلحة شخصية ومباشرة في الدعوى. يعني هذا الشرط أن المدعي يجب أن يكون متضررًا بشكل مباشر من الفعل الإداري، وأن يكون له الحق في المطالبة بحماية حقوقه،

(1) بن الشيخ محمد. المنازعات الإدارية. دار بلقيس،الجزائر، 2021. ص 150.

وفي حالة رفع دعوى جماعية من قبل جمعية حماية البيئة، يجب أن تكون الجمعية مسجلة بشكل قانوني، وأن يكون لديها الحق في تمثيل مصالح السكان المتضررين.

**ثانيًا: آثار الأحكام الصادرة في الدعاوى الجماعية**

تختلف آثار الأحكام الصادرة في الدعاوى الجماعية حسب نوع الحكم الصادر، وتتنوع هذه الآثار لتشمل ما يلي:

**الحكم بإلغاء القرار الإداري** : هو حكم قضائي يصدر عن المحكمة الإدارية، يقضي بإلغاء قرار إداري غير قانوني، وذلك بعد ثبوت عدم مشروعيته.

**خصائص الحكم بإلغاء قرار إداري** :[1] [2]

- ✓ أثر رجعي: يعني أن القرار الإداري الملغي يعتبر كأنه لم يكن موجودًا منذ صدوره.
- ✓ حجية مطلقة: يعني أن الحكم بالإلغاء يسري على الكافة، وليس فقط على أطراف الدعوى.
- ✓ إعدام القرار: يعني أن القرار الإداري الملغي يفقد قوته القانونية، ولا يجوز للإدارة الاستناد إليه.

عندما تصدر المحكمة حكمًا بإلغاء قرار إداري، فإن هذا الإلغاء يكون بأثر رجعي، مما يعني أن القرار يعتبر كأنه لم يكن موجودًا منذ صدوره. هذا الإلغاء يمتد ليشمل جميع أعضاء المجموعة

(1) عمار بوضياف، المنازعات الإدارية، جسور للنشر والتوزيع، 2010، ص 250.

(2) محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 300.

المتضررة، بغض النظر عما إذا كانوا قد شاركوا بشكل فعلي في إجراءات الدعوى أم لا، وإذا أصدرت البلدية قرارًا بزيادة رسوم الخدمات العامة بشكل غير قانوني، ورفعت مجموعة من السكان دعوى جماعية تم قبولها، ثم أصدرت المحكمة حكمًا بإلغاء قرار البلدية، فإن هذا الإلغاء يسري على جميع سكان البلدية الذين يدفعون هذه الرسوم، حتى أولئك الذين لم يوقعوا على الدعوى.

**آثار الحكم بإلغاء قرار إداري**[1] :

- ✓ زوال آثار القرار: يعني أن جميع الآثار التي ترتبت على القرار الإداري الملغي تعتبر كأنها لم تكن.
- ✓ إعادة الحال إلى ما كان عليه: يعني أن الإدارة ملزمة بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الإداري الملغي.
- ✓ منع الإدارة من إصدار قرارات مماثلة: يعني أن الإدارة لا يجوز لها إصدار قرارات مماثلة للقرار الإداري الملغي، إلا إذا كانت مستندة إلى أسس قانونية جديدة.

**أهمية الحكم بإلغاء قرار إداري :**

- ✓ حماية مبدأ المشروعية: يساهم في حماية مبدأ المشروعية، الذي يقضي بخضوع جميع القرارات الإدارية للقانون.
- ✓ حماية حقوق الأفراد: يساهم في حماية حقوق الأفراد من القرارات الإدارية غير القانونية.

(1) محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 310.

- ✓ تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء: يساهم في تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء، باعتباره الجهة التي تحمي حقوقهم من تعسف الإدارة.

-**الحكم بالتعويض** :في حال تسبب القرار الإداري في إلحاق ضرر مادي أو معنوي بأعضاء المجموعة، يجوز للمحكمة أن تحكم بتعويضهم عن هذا الضرر. يتم تحديد قيمة التعويض بناءً على تقدير المحكمة لحجم الضرر الذي لحق بكل فرد من أفراد المجموعة. يتم بعد ذلك توزيع مبلغ التعويض على أعضاء المجموعة وفقًا لهذا التقدير، و إذا تسبب مصنع في تلويث المياه الجوفية، مما أضر بصحة السكان، ورفعت مجموعة من السكان دعوى جماعية، يجوز للمحكمة أن تحكم على المصنع بدفع تعويضات للسكان المتضررين. يتم تقدير قيمة التعويض بناءً على حجم الضرر الصحي الذي لحق بكل فرد، ويتم توزيع مبلغ التعويض وفقًا لذلك[1].

**الحكم بالإجراءات الإيجابية** : قد تتضمن الأحكام الصادرة في الدعاوى الجماعية أوامر للإدارة باتخاذ إجراءات إيجابية تهدف إلى تصحيح الوضع القائم، أو تحسين الخدمات العامة، أو تنفيذ مشاريع معينة. هذه الأحكام تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق المجموعة بشكل فعال، وإذا رفعت مجموعة من السكان دعوى جماعية ضد البلدية بسبب سوء حالة الطرق، يجوز للمحكمة أن تحكم على البلدية بإعادة تأهيل الطرق في مدة زمنية محددة.

-**تنفيذ الأحكام** : تقع مسؤولية تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى الجماعية على عاتق الإدارة المعنية. يتم تنفيذ هذه الأحكام تحت إشراف القضاء، الذي يضمن التزام الإدارة بتنفيذها بشكل كامل وفعال. في حال امتنعت الإدارة عن تنفيذ الحكم، يحق للمجموعة اللجوء إلى القضاء لطلب تنفيذ الحكم بالقوة، وذلك باستخدام الوسائل القانونية المتاحة، ففي حالة امتناع البلدية عن تنفيذ

(1) عمار بوضياف، المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 270.

حكم المحكمة بإعادة تأهيل الطرق، يجوز للسكان اللجوء إلى القضاء لطلب تنفيذ الحكم بالقوة، وذلك من خلال الحجز على أموال البلدية أو اتخاذ إجراءات أخرى.

**أهمية آثار الأحكام في الدعاوى الجماعية :**

- ✓ تساهم هذه الآثار في تحقيق العدالة الجماعية، وتضمن حصول جميع المتضررين على حقوقهم.
- ✓ تعمل هذه الآثار على ردع الإدارة عن اتخاذ قرارات أو ممارسات غير قانونية.
- ✓ تعزز هذه الآثار ثقة المواطنين في القضاء، وتشجعهم على اللجوء إليه لحماية حقوقهم.

**الفرع الثاني: الدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية**

لم يعد دور القضاء مقتصرًا على الفصل في النزاعات بعد وقوعها، بل أصبح للقضاء دور استباقي ووقائي في حماية الحقوق والحريات. ويتجلى هذا الدور في استخدام القضاء لآليات قانونية تهدف إلى منع وقوع المخالفات أو الحد من آثارها السلبية. وفي هذا الفرع، سنتناول الدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية، وذلك من خلال تسليط الضوء على إجراءات الأمر بالأداء ضد الإدارات الممتنعة، ونظام التدابير الوقتية في المنازعات الانتخابية.

**أولًا: إجراءات الأمر بالأداء ضد الإدارات الممتنعة**

**تعريف الأمر بالأداء** : الأمر بالأداء هو إجراء قضائي استعجالي، يهدف إلى إجبار الإدارة على تنفيذ التزاماتها القانونية، وذلك في الحالات التي تمتنع فيها الإدارة عن تنفيذ هذه الالتزامات دون

مبرر قانوني. يُعتبر هذا الإجراء أداة فعالة لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات من تعسف الإدارة أو إهمالها، وهو آلية من آليات الرقابة القضائية على أعمال الإدارة[1].

**شروط اللجوء إلى الأمر بالأداء (مع دعم بالمواد القانونية):**

- ✓ **وجود التزام قانوني على عاتق الإدارة :** يجب أن يكون هناك نص قانوني صريح يلزم الإدارة بالقيام بفعل معين. يمكن أن يكون هذا الالتزام ناتجًا عن قانون أو مرسوم أو قرار إداري أو حتى عقد.يمكن أن يستند هذا الالتزام إلى نصوص قانونية صريحة، مثل المواد الواردة في القوانين والأنظمة المتعلقة بالوظيفة العمومية، العقود الإدارية، وغيرها. مثال: التزام بلدية بتنفيذ حكم قضائي يقضي بدفع تعويضات لمواطن، ومثال اخر المادة 882 من القانون المدني الجزائري[2]، التي تنص على أن "العقود يجب تنفيذها بحسن نية."
- ✓ **امتناع الإدارة عن تنفيذ هذا الالتزام** :يجب أن تكون الإدارة قد امتنعت عن تنفيذ الالتزام القانوني رغم مطالبتها بذلك، ويجب أن يكون الامتناع ثابتًا، ويمكن إثباته بمراسلات، محاضر، أو أي وسيلة إثبات أخرى، كعدم قيام البلدية بدفع التعويضات رغم مرور مدة زمنية معقولة.
- ✓ **وجود ضرر يلحق بالمدعي نتيجة امتناع الإدارة** :يجب أن يكون المدعي قد لحقه ضرر نتيجة امتناع الإدارة عن تنفيذ الالتزام، و يجب أن يكون الضرر محققًا

(*1*) علي هامل، الأمر بالأداء في المنازعات الإدارية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 2، 2019، ص124 .

(*2*) القانون المدني الجزائري، الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم، المادة 882.

وقائمًا، ويمكن إثباته بالوثائق والتقارير، كتأخر المدعي في الحصول على التعويضات يؤدي إلى تدهور وضعه المالي.

- ✓ **استعجال الأمر** :يجب أن يكون هناك خطر من تفاقم الضرر إذا لم يتم تنفيذ الالتزام بشكل عاجل، يتم تقدير الاستعجال من قبل قاضي الأمور المستعجلة، بناءً على الظروف المحيطة بالدعوى، ومثل ذلك ان المدعي مهدد بالحجز على ممتلكاته ان لم يحصل على التعويضات فورا، فلقانون الإجراءات المدنية والإدارية، الكتاب الرابع، الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية، القسم الثاني في الإجراءات الاستعجالية، المواد من 919 إلى 937 .

- **إجراءات الأمر بالأداء**

✓ **تقديم الطلب :**

- ✓ يقدم المدعي طلبًا إلى المحكمة الإدارية، يوضح فيه الالتزام القانوني الذي تمتنع الإدارة عن تنفيذه، والضرر الذي لحق به، والأدلة التي تثبت ذلك.
- ✓ يتم تقديم الطلب إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- ✓ وفق قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، و تحديداً في المواد من 306 إلى 309، التي تنظم إجراءات الأمر بالأداء.
- ✓ قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الكتاب الأول، الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية، الباب الثامن، في الأحكام والقرارات، الفصل الخامس،

في الأحكام الأخرى، القسم الثالث، في أوامر الأداء، المواد من 306 إلى 309.

- ✓ **دراسة الطلب وإصدار الأمر :**

- ✓ تقوم المحكمة بدراسة الطلب، وإذا وجدت أنه مستوفٍ للشروط، تصدر أمرًا إلى الإدارة بتنفيذ الالتزام خلال مدة محددة.
- ✓ يقوم القاضي بدراسة الطلب، وإذا وجده مستوفيًا للشروط، يصدر أمرًا بالإدارة بتنفيذ الالتزام.

- ✓ **تنفيذ الأمر :**

- ✓ إذا امتنعت الإدارة عن تنفيذ الأمر، يجوز للمدعي اللجوء إلى القضاء لتنفيذ الأمر بالقوة، وذلك باستخدام الوسائل القانونية المتاحة، مثل الحجز على أموال الإدارة.
- ✓ في حالة امتناع الإدارة عن التنفيذ، يمكن اللجوء إلى إجراءات التنفيذ الجبري المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

**أهمية الأمر بالأداء :**

- ✓ ضمان احترام القانون : يُساهم في ضمان احترام الإدارة للقانون وتنفيذها لالتزاماتها، كما يساهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون، ويضمن خضوع الإدارة للقانون.
- ✓ حماية الحقوق :يُساهم في حماية حقوق الأفراد والمؤسسات من تعسف الإدارة أو إهمالها، ويحمي حقوق الأفراد والمؤسسات من تعسف الإدارة.

- ✓ تعزيز الثقة بالقضاء : يُساهم في تعزيز ثقة المواطنين في القضاء، باعتباره الجهة التي تحمي حقوقهم من تعسف الإدارة، ويعزز ثقة المواطنين في القضاء.

**أمثلة** :مواطن يملك حكمًا قضائيًا يقضي بتعويضه عن ضرر لحقه نتيجة خطأ إداري، ولكن الإدارة ترفض تنفيذ الحكم. يمكن للمواطن اللجوء إلى القضاء لطلب إصدار أمر بالأداء ضد الإدارة، او شركة فازت بمناقصة عمومية، ولكن الإدارة ترفض توقيع العقد معها. يمكن للشركة اللجوء إلى القضاء لطلب إصدار أمر بالأداء ضد الإدارة.

**ثانيًا: نظام التدابير الوقتية في المنازعات الانتخابية**

**تعريف التدابير الوقتية** :هي إجراءات قضائية استعجالية تهدف إلى حماية نزاهة العملية الانتخابية، وتُعتبر هذه التدابير آلية فعالة لمنع وقوع المخالفات الانتخابية أو الحد من آثارها السلبية، وتضمن سير العملية الانتخابية في إطار قانوني سليم .[1] [2]

**أنواع التدابير الوقتية :**

- ✓ وقف تنفيذ قرار إداري يتعلق بالعملية الانتخابية :مثل وقف تنفيذ قرار إداري يقضي بشطب اسم مرشح من القوائم الانتخابية بشكل غير قانوني.
- ✓ إلزام الإدارة باتخاذ إجراءات معينة لضمان نزاهة الانتخابات مثل إلزام الإدارة بتوفير وسائل نقل للناخبين في المناطق النائية.

(*1*) عبد الفتاح أبو الليل، الرقابة القضائية على الانتخابات، دار النهضة العربية، 2010، ص 250.

(*2*) محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الانتخابي المقارن، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 300.

- ✓ إلغاء نتائج جزئية أو كلية للانتخابات :مثل إلغاء نتائج انتخابات في مركز اقتراع معين بسبب وجود مخالفات جسيمة.
- ✓ إعادة إجراء الانتخابات في مناطق معينة : مثل إعادة إجراء الانتخابات في دائرة انتخابية معينة بسبب وجود تزوير واسع النطاق.

**شروط اللجوء إلى التدابير الوقتية**[1] :

- ✓ وجود نزاع انتخابي : يجب أن يكون هناك نزاع قائم يتعلق بالعملية الانتخابية، سواء كان نزاعًا بين مرشحين أو بين مرشح وإدارة.
- ✓ وجود خطر من وقوع مخالفات أو تجاوزات قد تؤثر على نتائج الانتخابات : يجب أن يكون هناك خطر محقق من وقوع مخالفات أو تجاوزات قد تؤثر على نتائج الانتخابات، مثل التزوير أو التلاعب بالنتائج.
- ✓ **استعجال الأمر** :يجب أن يكون هناك استعجال في اتخاذ التدابير الوقتية، وذلك لمنع وقوع الضرر أو تفاقمه.

**أهمية التدابير الوقتية :**

- ✓ ضمان نزاهة العملية الانتخابية : تُساهم في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وحماية حق المواطنين في الانتخاب.

(1) شوقي السيد، القضاء الإداري الانتخابي، دار النهضة العربية، 2015، ص 200.

- ✓ منع المخالفات الانتخابية :تُساهم في منع وقوع المخالفات الانتخابية أو الحد من آثارها السلبية.
- ✓ تعزيز ثقة المواطنين :تُساهم في تعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.
- ✓ يجب أن تتسم التدابير الوقتية بالتناسبية، أي أن تكون متناسبة مع حجم المخالفات أو التجاوزات التي يتم اتخاذها لمواجهتها.
- ✓ يجب أن تحترم التدابير الوقتية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الترشح.
- ✓ تعتبر التدابير الوقتية في المنازعات الانتخابية جزءًا أساسيًا من ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وتعزيز الديمقراطية.

# خاتمة

## الخاتمة:

بعد استعراض معمق للإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركية، يتبدى بوضوح أن هذه الآلية تمثل تحولًا هامًا في العلاقة بين الدولة والمواطن، ساعيةً إلى ترسيخ المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. استنادًا إلى تحليل دقيق للنصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر ، يظهر أن هناك تباينًا ملحوظًا في تطبيق هذه الآلية.

وبالنظر إلى الإشكالية المحورية التي انطلق منها هذا البحث، والمتمثلة في كيفية مساهمة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار التشريع الجزائري، يتضح أن الإجابة تكمن في ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة، تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركي.

### النتائج

استنادًا إلى التحليل القانوني والمؤسسي لمفهوم الديمقراطية التشاركية في الجزائر، توصل البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود فجوات قانونية وإجرائية في التشريع الجزائري، بحيث ان النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، رغم تضمنها مبادئ المشاركة الشعبية، تفتقر إلى الوضوح والدقة في تحديد الآليات الإجرائية لتفعيل هذه المبادئ.
- ✓ النموذج الفرنسي يوفر إطارًا قانونيًا أكثر وضوحًا وفعالية، بحيث يعتمد على آليات واضحة مثل "ميزانيات المشاركة" والاستشارات العمومية، مما يعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي، و يضمن تطبيقًا فعالًا للديمقراطية التشاركية

- ✓ الديمقراطية التشاركية كإطار قانوني متكامل لتمكين المواطنين ليست مجرد أداة لتحسين أداء المؤسسات المحلية، بل هي آلية قانونية تهدف إلى تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية.
- ✓ ضعف البنية المؤسسية وتدني مستويات الوعي القانوني والسياسي في الجزائر يمثلان عائقين رئيسيين أمام تنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية، وكذا غياب برامج تدريبية أو منصات توعية موجهة للمواطنين حول حقوقهم وآليات المشاركة يؤدي إلى محدودية الاستفادة من النصوص القانونية القائمة.
- ✓ تأثير محدود للمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية على الرغم من التزام الجزائر بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، إلا أن هذا الالتزام لم ينعكس بشكل كامل على التشريعات الوطنية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وعلى الرغم من أن الدستور الجزائري يقر بأولوية المعاهدات الدولية على القوانين المحلية، إلا أن هناك حاجة إلى تفعيل هذا المبدأ من خلال قوانين وطنية تترجم هذه الالتزامات إلى واقع عملي.
- ✓ دور المجتمع المدني غير مفعل بشكل كامل على الرغم من أن المجتمع المدني يلعب دورًا هامًا في الضغط على السلطات لتعزيز المشاركة الشعبية، إلا أن هذا الدور مقيد بعدة عوامل، مثل القيود القانونية والإدارية ونقص الموارد.
- ✓ نظام العدالة الجنائية يوفر حماية محدودة لآليات الديمقراطية التشاركية بحيث لا يوفر النظام القضائي الجزائي حماية كافية لآليات الديمقراطية التشاركية، حيث لا توجد نصوص

قانونية تجرم بشكل صريح عرقلة المشاركة الشعبية أو التلاعب بنتائج الاستشارات العمومية.

- ✓ اللامركزية الإدارية غير مكتملة، و على الرغم من أن الجزائر قد اتخذت خطوات نحو تحقيق اللامركزية الإدارية، إلا أن السلطات المحلية لا تزال تعاني من نقص في الموارد والصلاحيات، مما يحد من قدرتها على تفعيل الديمقراطية التشاركية.
- ✓ تحديات في دمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وهناك صعوبات في دمج المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، مثل نقص الوعي بأهمية المشاركة، وعدم وجود آليات فعالة لجمع آراء المواطنين، ومحدودية تأثير هذه الآراء على القرارات النهائية، وكل ذلك بسبب عدم وجود قوانين تلزم السلطات المحلية بأخذ آراء المواطنين في الاعتبار عند اتخاذ القرارات التنموية يقلل من فعالية المشاركة المجتمعية.

**التوصيات**

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات العملية التالية:

- ✓ تعديل التشريعات الجزائرية لتعزيز وضوح الآليات القانونية والإجرائية للديمقراطية التشاركية، كتعديل قانون البلدية الجزائري (القانون رقم 11-10) ليشمل نصوصًا واضحة تلزم البلديات بإجراء استشارات عمومية دورية حول المشاريع التنموية الكبرى، بحيث يتماشى هذا التعديل مع المادة 15 من الدستور الجزائري، التي تنص على أن الجماعات المحلية هي "إطار لممارسة الديمقراطية التشاركية"، مما يستوجب تفعيل هذا المبدأ من خلال نصوص تنظيمية واضحة.

- ✓ تعزيز دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في دعم الديمقراطية التشاركية، مثل إنشاء منصات إلكترونية تديرها منظمات المجتمع المدني لتلقي اقتراحات المواطنين وملاحظاتهم بشأن الخطط التنموية المحلية، هذا الإجراء يتوافق مع المادة 53 من الدستور الجزائري، التي تكفل حرية إنشاء الجمعيات، مما يتيح لها لعب دور فعال في تعزيز المشاركة الشعبية.

- ✓ اعتماد التجربة الفرنسية كنموذج مرجعي لتطوير آليات المشاركة الشعبية من خلال استلهام النموذج الفرنسي في تنظيم "ميزانية المشاركة (Budget Participatif) "على مستوى البلديات الجزائرية، حيث يتم تخصيص جزء من الميزانية المحلية بناءً على تصويت المواطنين. وهذا يتماشي مع مبادئ الحوكمة الرشيدة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والديمقراطية لعام 2012.

- ✓ تكثيف الجهود لتوعية المواطنين بأهمية مشاركتهم في صنع القرار المحلي كإطلاق حملات توعية وطنية بالتعاون مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لشرح حقوق المواطنين وآليات المشاركة المتاحة لهم، وهذا الإجراء منصوص عليه في نص المادة 36 من الدستور الجزائري، التي تنص على أن "الدولة تعمل على ترقية الديمقراطية التشاركية"، مما يجعل التوعية جزءًا من التزام الدولة بتفعيل هذا المبدأ.

- ✓ إنشاء إطار قانوني موحد ينظم آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني والمحلي ومثال ذلك إصدار قانون خاص بالديمقراطية التشاركية يحدد بشكل دقيق الآليات الإجرائية مثل الاستشارات العمومية، المجالس المحلية المفتوحة، وميزانيات المشاركة، بحيث يسد هذا القانون الفجوات التشريعية الحالية ويضمن توافق النصوص الوطنية مع المعايير الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الأممية المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية.

- ✓ إدماج مبادئ الديمقراطية التشاركية في المناهج التعليمية كإدراج مواد دراسية حول الديمقراطية التشاركية وآلياتها في برامج التعليم العالي، خاصة في كليات الحقوق والعلوم السياسية، وهذا الإجراء يتماشى مع المادة 53 من الدستور الجزائري التي تنص على أن الدولة تعمل على ترقية التعليم والتكوين، مما يجعل نشر ثقافة المشاركة الشعبية جزءًا من الالتزام الدستوري.

- ✓ إنشاء منصات إلكترونية وطنية للمشاركة الشعبية كتطوير منصة إلكترونية وطنية تتيح للمواطنين تقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم بشأن مشاريع القوانين والسياسات العامة، وهذا الإجراء يتفق مع مبادئ الشفافية الواردة في القانون رقم 18-07 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، حيث تتيح هذه المنصات تعزيز الشفافية والمساءلة.

- ✓ تعزيز دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية، ومثال ذلك إنشاء دوائر قضائية متخصصة داخل المحاكم الإدارية للنظر في النزاعات المتعلقة بالمشاركة الشعبية، مثل الطعون ضد قرارات السلطات المحلية التي تتجاهل آليات الاستشارة العمومية، وهذا الاجراء العملي يتوافق مع المادة 171 من الدستور الجزائري التي تنص على أن القضاء الإداري يضمن حماية الحقوق والحريات.

- ✓ إلزام السلطات المحلية بإعداد تقارير دورية عن تنفيذ آليات المشاركة الشعبية، وذلك بفرض تشريع يلزم البلديات بإعداد تقارير سنوية تُعرض على المواطنين حول كيفية تنفيذ آليات مثل ميزانيات المشاركة والاستشارات العمومية، وهذا الإجراء يتماشي مع المادة 15 من الدستور الجزائري التي تنص على أن الجماعات المحلية هي إطار لممارسة الديمقراطية التشاركية.

- ✓ تطوير إطار قانوني لتقييم أثر المشاركة الشعبية على التنمية المحلية، مثل إصدار قانون ينظم عملية تقييم أثر السياسات التنموية التي تم تبنيها بناءً على مشاركة المواطنين، مع تحديد معايير قانونية واضحة لهذا التقييم. وهذا الإجراء يتماشي مع مبادئ الحوكمة الرشيدة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والديمقراطية لعام 2012.
- ✓ تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني من خلال اتفاقيات شراكة قانونية، كتوقيع اتفاقيات شراكة بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل آليات مثل المجالس الاستشارية المحلية، يدعم هذا الإجراء المادة 54 من الدستور الجزائري التي تكفل حرية تكوين الجمعيات، مما يتيح لها لعب دور أكبر في دعم الديمقراطية التشاركية.

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز البنية القانونية والمؤسسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر، بما يضمن تفعيلها بشكل عملي ومستدام وفقًا للمعايير الوطنية والدولية.

إن هذا البحث يفتح آفاقًا جديدة لدراسات مستقبلية تهدف إلى تحليل تطبيق الديمقراطية التشاركية في السياقات المحلية والدولية الأخرى. كما يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إثراء النقاش القانوني حول هذا الموضوع الحيوي، وتقديم حلول عملية تعزز من فعالية الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: باللغة العربية**

**I. المصادر:**

- **أ. الدساتير**

1. دستور 2020

- **ب. القوانين**

1. قانون العقوبات الجزائري، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم، المادة 147.

2. القانون المدني الجزائري، الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم، المادة 882.

3. قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، الأمر رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المعدل والمتمم، المواد من 919 إلى 937.

4. القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1990.

5. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2003.

6. القانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالوقاية من التمييز وكراهية الخطاب، الجريدة الرسمية، العدد 12، 2011.

7. القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018، يتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، 2018.

8. لقانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2018.

9. القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتعلق بقواعد وإجراءات التقاضي أمام المحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2008.

10. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 2011.

11. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 2012.

12. القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 2012.

13. القانون رقم 23-12 المؤرخ 5 أغسطس 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، 2023.

❖ **ج. القوانين العضوية**

1. القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس سنة 2021.

2. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 2012.

## II. المراجع:

❖ **أ. الكتب**

1. حسين الرفاعي، تاريخ الفكر الديمقراطي، دار الثقافة، الأردن، 2023.

2. مريم العلي، فلاسفة التنوير وتأثيرهم على الديمقراطية، دار الفكر العربي، مصر، 2023.

3. فهد السالم، تحديات الديمقراطية في العصر الرقمي، دار المعرفة، الإمارات، 2023.

4. سامي الجندي، جذور الديمقراطية في الحضارات القديمة، مكتبة الأجيال، مصر، 2023.

5. ليلى النعيمي، التحولات في الديمقراطية التشاركية خلال القرن العشرين، دار الفجر، لبنان، 2023.

6. هالة الزهراني، الثورات وتأثيرها على الأنظمة القانونية، دار العلوم، مصر، 2023.

7. فاطمة العبدالله، النظام البرلماني وآليات الحكم، دار التقدم، مصر، 2023.

8. سامي الجبالي، الديمقراطية المباشرة: النظرية والتطبيق، دار الأفق، الأردن، 2023.

9. أحمد الفهد، الديمقراطية الشعبية والتشاركية: مقارنة وتحليل، دار العلوم، مصر، 2023.

10. محمد الصالح، مفاهيم السيادة الشعبية، دار الفكر، تونس، 2021.

11. هالة الشاذلي، مشاركة المواطنين في صنع السياسات، دار النشر، مصر، 2022.

12. سامية الحاج، الشفافية والمساءلة في الديمقراطية التشاركية، دار المعرفة، لبنان، 2021.

13. يوسف العتيبي، الديمقراطية التشاركية وسيادة القانون، دار النشر، مصر، 2022.

14. عادل بن سعيد، التعليم المدني في الجزائر: التحديات والفرص، دار الفكر، الجزائر، 2023.

15. رانيا قاسم، المجتمع المدني في الجزائر وفرنسا: دراسة مقارنة، دار النشر، الجزائر، 2023.

16. سامي الجبالي، التمكين المحلي وأثره على التنمية، دار الفكر، تونس، 2023.

17. نادر السعيد، مبادئ التنمية المحلية المستدامة، دار العلوم، الأردن، 2023.

18. أحمد النعيم، الثقة في المؤسسات الحكومية والتنمية، دار الأمل، مصر، 2023.

19. سارة الشمري، الديمقراطية التشاركية والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2023.

20. بن عيسى أحمد. الإطار القانوني للمشاركة المواطنة في الجزائر وفرنسا، دار العلوم، الجزائر، 2022.

21. كمال بن عيسى، تطبيق الاتفاقيات الدولية في القضاء الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2023.

22. أحمد الشمري، تطبيق القانون الدولي في المحاكم الوطنية، دار الفجر، مصر، 2019.

23. علي الزهراني، وحدة النظام القانوني وأثرها على التشريعات الوطنية، دار العلوم، السعودية، 2019.

24. ليلى جابر، الحق في محاكمة عادلة وحماية حقوق الأفراد، مكتبة الأسرة، مصر، 2018.

25. سارة النعيمي، تحديات تنفيذ المعاهدات الدولية في السياقات الثقافية المختلفة، مكتبة الأسرة، السعودية، 2019.

26. ريم السعدي، قواعد تفسير المعاهدات الدولية: دراسة في اتفاقية فيينا، مكتبة الأسرة، الإمارات، 2019.

27. ريم العلي، التفريع في إدارة السياسات العامة: دراسة حالة، مكتبة الأسرة،

28. الخلايلة محمد علي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر. دار الثقافة، عمان، 2009.

29. ريم العلي، دور الإعلام الرسمي في تعزيز الثقافة الديمقراطية، مكتبة الأسرة، تونس، 2022.

30. سارة الخطيب، وسائل الإعلام والمشاركة المدنية: دراسة حالة فرنسا، دار الفكر، مصر، 2021.

31. سامي العطار، المشاركة السياسية في النظام الفرنسي: الحقوق والواجبات، مكتبة الأهرام، القاهرة، 2021.

32. فاطمة الزهراء، الإطار القانوني للمشاركة في الجزائر: الواقع والتحديات، دار المعرفة، 2022.

33. حسام الديب، الأسس القانونية للإدارة المحلية في فرنسا، مكتبة الأهرام، 2022.

34. فاطمة الزهراء، التجارب العملية للمشاركة المجتمعية في الجزائر، دار المعرفة، 2022.

35. يوسف الشريف، دور المجتمع المدني في الرقابة البيئية، مكتبة الأهرام، 2021.

36. ماروك، عبد الكريم. الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري. دار النشر: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013.

37. الحرح لبنى، أثر المتابعة والتقييم في تحسين جودة المشاريع– دراسة حالة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دار النشر: جامعة السويداء، سوريا، 2023.

38. الويبو (WIPO). مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية لإدارة حق التتبع. دار النشر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، 2024.

39. علي بن سعيد، آليات التقييم والرقابة في الإدارة العامة الفرنسية، دار المعرفة، 2022.

40. بوعلام بطاطاش، الطريق إلى الديمقراطية في الجزائر، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2021.

41. مريم العبد، حقوق المشاركة والمساءلة في السياق الإداري الفرنسي، مكتبة الأهرام، 2021.

42. عبد الله بن سعيد، حرية الاجتماع السياسي في العالم العربي، دار الفكر العربي، 2010.

43. ليلى العبد، حرية التجمع والتعبير في التشريع الجزائري، مكتبة الأفق، 2014.

44. يوسف الشريف، الجرائم والعقوبات: دراسة قانونية، دار المعرفة، 2011، الأردن.

45. فاطمة الزهراء، نظرية العقوبات في التشريع الجنائي، مكتبة الأفق، 2013، لبنان.

46. أحمد بن سعيد، العقوبات في القانون الجنائي، دار الثقافة، 2009، مصر.

47. فراس الجندي، مفهوم الدعوى الجماعية في القانون، دار الفكر، 2012، مصر.

48. بوسماحة عبد الحميد. الدعاوى الجماعية في القانون الإداري الجزائري. دار الهدى عين مليلة، 2018.

49. بن الشيخ محمد. المنازعات الإدارية. دار بلقيس،الجزائر، 2021.

50. عمار بوضياف، المنازعات الإدارية، جسور للنشر والتوزيع، 2010.

51. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

52. عبد الفتاح أبو الليل، الرقابة القضائية على الانتخابات، دار النهضة العربية، مصر، 2010.

53. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الانتخابي المقارن، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

54. شوقي السيد، القضاء الإداري الانتخابي، دار النهضة العربية، مصر، 2015.

### ❖ ب. أطاريح الدكتوراه

1. فاطمة الزهراء بن عيسى، السيادة الشعبية والمسؤولية السياسية في الديمقراطية التشاركية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.

2. ليلى بن مسعود، المشاركة الشعبية والتقييم المستمر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.

3. مريم حسين، التنمية المستدامة: من النظرية إلى التطبيق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مصر، 2021.

4. سعاد مروان، التنمية المحلية: الأبعاد والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

5. عادل بن سعيد، دور المشاركة المجتمعية في تعزيز التنمية المحلية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

6. سامر الكيلاني، تطوير الاقتصاد المحلي: استراتيجيات وتحديات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2021.

7. ناصر الجبوري، الديمقراطية والمشاركة السياسية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، العراق، 2021.

8. غطاس، محمد، تحديات الحوكمة الرقمية في الجزائر: دراسة تحليلية للسياسات والممارسات. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 3، 2000.

9. منير زيان، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، 2018.

### ❖ ج. المقالات

1. مروان فوزي، العدالة الاجتماعية في إطار الديمقراطية التشاركية، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 15، العدد 2، 2021.

2. علياء زكريا، دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 15، العدد 3، 2022.

3. منى عبد الرحمن، الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية: التحديات والآفاق، مجلة الشؤون العامة، المجلد 10، العدد 2، 2023.

4. رامي القاضي، الديمقراطية التشاركية والشفافية المالية، مجلة الاقتصاد والسياسة، المجلد 12، العدد 1، 2023.

5. عزيز بوعبد الله، الحق في الوصول إلى المعلومات ودور المجتمع المدني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 2، 2022.

6. سامي العلي، المناظرات الانتخابية وآليات المساءلة، دار المعرفة، مصر، 2022.

7. ليلى سمير، دور الدولة في دعم التعليم العالي في الجزائر، مجلة التعليم والتنمية، المجلد 8، العدد 3، 2023.

8. سعاد الطاهر، التشريعات الجزائرية ومكافحة التمييز، مجلة حقوق الإنسان، المجلد 9، العدد 2، 2022.

9. ليلى جابر، المشاركة المجتمعية والديمقراطية في فرنسا، مجلة السياسة العامة، المجلد 15، العدد 3، 2022.

10. ليلى حمدي، دعم المجتمع المدني في الجزائر، مجلة التنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2023.

11. عادل الخطيب، استراتيجيات التنمية المستدامة، مركز دراسات التنمية، الأردن، 2021.

12. بن عيسى، أحمد. القانون البلدي: الإجراءات والقرارات. المجلة القانونية الجزائرية، المجلد 10، العدد 1، 2023.

13. مريم حسن، القوانين المحلية في ظل التجارة العالمية، جامعة القاهرة، مصر، 2024.

14. ريم العلي، التفريع في إدارة السياسات العامة: دراسة حالة، مكتبة الأسرة، الإمارات، 2018.

15. الزوايدة نوال عقلة سليمان. لجان الأحياء وتأثيرها على خدمات البلدية والوعي المجتمعي. مجلة المجسات العلمية، العدد 41، 2024.

16. الدراسات القانونية، تحديات الرقابة في المشاريع التنموية: دراسة حالة في الجزائر. مجلة التنمية المحلية، 2023، العدد 12.

17. مرابط عبد الرزاق ، إصلاح النظام القضائي الإداري الجزائري على ضوء دستور 2020 " التحديات و الآفاق، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022.

18. جابرصالح، مخلوفي عبد الوهاب، أثر الاجتهاد القضائي في القانون الإداري بين الإلغاء والإبقاء، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، 2019.

19. علي هامل، الأمر بالأداء في المنازعات الإدارية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 2، 2019.

**ثانيا: باللغة الأجنبية:**

**a. Constitutions**

1. See Article 1 of the Constitution of the Fifth French Republic, amended in 2008.

**b. Laws**

2. Law No. 88-227 of 11 March 1988 on Financial Transparency in Political Life, Official Gazette of the French Republic, published on (12 March 1988).
3. Law No. 2008-496 of 27 May 2008 on Diverse Adaptations of Community Law in the Field of Combating Discrimination, Official Gazette of the French Republic, Issue 123, published on 28 May 2008.
4. Article L1132-4 of the French Labor Code, amended by Law No. 2016-1088 of August 8, 2016.

5. Law No. 78-17 of January 6, 1978, on Information Technology, Data Files and Individual Liberties, Official Journal of the French Republic, No. 7, 1978.
6. Law No. 2016-1321 of October 7, 2016, for a Digital Republic, Official Journal of the French Republic, No. 237, 2016.
7. Law No. 2015-991 of August 7, 2015, on the New Territorial Organization of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 182, 2015.
8. Law No. 2019-1461 of December 27, 2019, on Commitment and Proximity, Official Journal of the French Republic, No. 302, 2019.
9. Law No. 92-125 of February 6, 1992, relating to the territorial administration of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 32, 1992.
10. Law of July 29, 1881, concerning the freedom of the press, Official Journal of the French Republic, 1881.
11. Law No. 2002-276 of February 27, 2020, concerning proximity democracy, Official Journal of the French Republic, No. 50, 2020.
12. Law No. 2014-173 of February 21, 2014, concerning urban policy and social cohesion, Official Journal of the French Republic, No. 45, 2014.
13. Law No. 2021-1109 of August 24, 2021, concerning the strengthening of respect for the principles of the Republic, Official Journal of the French Republic, No. 197, 2021.
14. Law of March 16, 1943, Official Journal of the French State, 1943.

**c. Organic Laws**

1. Organic Law No. 2001-692 of August 1, 2001, concerning finance laws (Loi organique relative aux lois de finances - LOLF), Official Journal of the French Republic, No. 177, 2001.

**d. Books**


1. Clara Johnson, International Systems and Democracy Promotion, Routledge, United Kingdom, 2021.
2. Sarah Collins, Governance in Representative Democracies, Oxford University Press, 2021.
3. Michael Thompson, Participatory Democracy: Concepts and Practices, Routledge, United Kingdom, 2022.
4. Pierre Dupont, The Influence of French Law on Algerian Legislation, Academic Press, France, 2020.
5. Thomas Martin, Civil Society Organizations and Electoral Oversight in France, Cambridge University Press, 2021.
6. Emily Martin, The Comprehensive Social Security System in France: Challenges and Achievements, Palgrave Macmillan, 2021.
7. Michael Thompson, Social Justice in French Law: Historical Perspectives, Routledge, 2020.
8. James Lefevre, Scholarships in France: Opportunities and Challenges, Springer, 2022.
9. Thomas Moreau, Positive Discrimination Policies in French Higher Education, Palgrave Macmillan, 2021.
10. Robert Smith, Democracy and Citizen Participation: A Global Perspective. Cambridge University Press, United Kingdom, 2020.
11. International Treaties and National Law. L'Harmattan Editions, France, 2022.
12. Claire Lefèvre, Treaties and International Law: A Comparative Approach, Seuil Editions, France, 2023.
13. Camille Rousseau, Interpretation of Treaties and National Law, L'Harmattan Editions, France, 2019.
14. Élodie Fournier, Participatory Democracy and Civic Engagement, L'Harmattan Editions, France, 2019.

15. Camille Dubois, The Implications of Article 72-1 on Citizen Participation, L'Harmattan Editions, France, 2019.

16. Claire Lefèvre, La loi 2021-1109: Un pas vers une participation citoyenne renforcée ‹Presses Universitaires de France2022 ›.

17. Camille Dubois, The Implications of the 'Law on Respecting the Principles of the Republic', L'Harmattan Editions, France, 2023.

18. Nicolas Lefèvre, La mise en œuvre des lois et le rôle des acteurs locaux‹Presses Universitaires de France2022 ›.

19. Camille Dubois, Citizen Participation and the Quality of Public Policies, L'Harmattan Editions, France, 2023.

20. Laurent Bouchard, The Legal Framework of Urban Planning in France, CEDAM Editions, France, 2022.

21. Émilie Lefebvre, La décentralisation et la gouvernance locale: enjeux et perspectives ‹Presses Universitaires de France2022 ›.

22. Émilie Lefebvre, L'éducation à la citoyenneté en France ‹Presses Universitaires de France2022 ›.

23. Sylvie Duval, Participatory Budgeting in France: A Citizen's Initiative, L'Harmattan Editions, 2023.

24. Sara Ben Youssef, The Impact of Administrative Justice on Governance, Presses Universitaires de France, 2022.

**e. Articles**

1. Behaghel, L., Poverty and Social Exclusion in Rural Areas: France, Paris School of Economics, Annex I, 2017.

2. Gypsy Warrior (2024). Language and Communication: Overcoming Barriers in France. Retrieved from https://gypsywarrior.com/language-and-communication-overcoming-barriers-in-france/.

3. European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies (2021). Integration in France: Policies and Obstacles. Retrieved from https://www.europarabct.com/?p=763181.

4. France Stratégie (2019). Public policy impact assessment - France stratégie. Retrieved from https://www.strategie.gouv.fr/files/files/Publications/English%20Articles/Public%20policies%20impact%20assessment/fs-ns-benchmark-decembre-2019-anglais.pdf.

5. SGI Network (2024). France Coordination. Retrieved from https://www.sgi-network.org/2024/France/Coordination.

6. Sara Ben Youssef, The Impact of Administrative Justice on Governance, Presses Universitaires de France, 2022

# الفهرس

| | |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| مقدمة | 1 |
| الباب الأول: الإطار القانوني ونظريات الديمقراطية التشاركية | 14 |
| الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية | 16 |
| المبحث الأول: التحليل الدلالي والتاريخي للديمقراطية التشاركية | 18 |
| المطلب الأول: نشأة المفهوم وتطوره | 19 |
| الفرع الأول: التأصيل التاريخي للمفهوم | 20 |
| الفرع الثاني: المقارنة بين الديمقراطية التشاركية وأنماط الديمقراطية الأخرى | 27 |
| المطلب الثاني: الخصائص الجوهرية للديمقراطية التشاركية | 32 |
| الفرع الأول: الخصائص الأساسية للديمقراطية التشاركية | 33 |
| الفرع الثاني: تأثير الديمقراطية التشاركية على حقوق المواطن | 38 |
| المبحث الثاني: المبادئ الدستورية والتنظيمية للديمقراطية التشاركية | 43 |
| المطلب الأول: مبدأ الشفافية والمساءلة والمساواة | 44 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: مبدأ الشفافية والمساءلة | 45 |
| الفرع الثاني: مبدأ المساواة في الفرص | 51 |
| المطلب الثاني: دور الفاعلين الرئيسيين (الدولة والمجتمع المدني) | 58 |
| الفرع الأول: دور الدولة في تعزيز الديمقراطية التشاركية | 58 |
| الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في تيسير المشاركة | 63 |
| المبحث الثالث: مفهوم التنمية المحلية في التشريع الجزائري | 67 |
| المطلب الأول: التعريف بمفهوم التنمية المحلية وأبعادها المختلفة | 68 |
| الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المحلية | 68 |
| الفرع الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية | 73 |
| المطلب الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية | 75 |
| الفرع الأول: دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. | 76 |
| الفرع الثاني: أثر التنمية المحلية على تعزيز الديمقراطية التشاركية | 78 |
| الفصل الثاني: الإطار القانوني المقارن للديمقراطية التشاركية | 82 |
| المبحث الأول: الإطار التشريعي الوطني للديمقراطية التشاركية | 84 |
| المطلب الأول: النصوص القانونية والأطر المؤسسية الوطنية | 85 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: القوانين المحلية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية | 85 |
| الفرع الثاني: اللوائح والأنظمة التي تنظم المشاركة | 91 |
| المطلب الثاني: الأثر القانوني للقوانين المحلية والدولية | 98 |
| الفرع الأول: دور المعاهدات الدولية في تشكيل القوانين المحلية | 99 |
| الفرع الثاني: تطبيقات القوانين الدولية في السياق المحلي | 105 |
| المبحث الثاني: النموذج الفرنسي في التنظيم القانوني للديمقراطية التشاركية | 111 |
| المطلب الأول: الإطار الدستوري الفرنسي | 112 |
| الفرع الأول: مبدأ "الجمهورية التشاركية" في دستور 1958 (المادة 72-1) | 113 |
| الفرع الثاني: قانون 2021-1109 وتجريم عرقلة المشاركة المحلية | 117 |
| المطلب الثاني: الآليات القانونية الفرنسية | 123 |
| الفرع الأول: "المؤتمرات المحلية للمواطنين" كآلية ملزمة قانونًا | 124 |
| الفرع الثاني: عقوبات سالبة للحرية في جرائم منع المشاركة) | 130 |
| الباب الثاني: تطبيقات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية | 133 |
| الفصل الأول: آليات التنظيم لتفعيل الديمقراطكية التشاركية | 135 |
| المبحث الأول: استراتيجيات الدمج بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية | 137 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: استراتيجيات لتعزيز المشاركة | 139 |
| الفرع الأول: البرامج التحفيزية والدعائية | 140 |
| الفرع الثاني: تصميم برامج المشاركة الفعالة | 144 |
| المطلب الثاني: الأدوات القانونية والتشريعية لتمكين المواطنين | 146 |
| الفرع الأول: القوانين الداعمة للمشاركة المجتمعية | 147 |
| الفرع الثاني: السياسات الحكومية الفعالة الداعمة | 154 |
| المبحث الثاني: آليات المشاركة المواطنة في إعداد وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية المحلية | 160 |
| المطلب الأول: آليات المشاركة في إعداد مشاريع التنمية المحلية | 162 |
| الفرع الأول: الاستطلاعات والاستشارات العامة | 162 |
| الفرع الثاني: لجان الأحياء والقرى | 167 |
| المطلب الثاني: آليات المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية | 172 |
| الفرع الأول: المتطوعون والمساهمات العينية | 173 |
| الفرع الثاني: لجان المتابعة والتقييم | 179 |
| الفصل الثاني: التحديات، العقبات، والضمانات القضائية للديمقراطية التشاركية | 189 |
| المبحث الأول: القيود القانونية والإجرائية، ودور القضاء الإداري | 191 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: الصعوبات المرتبطة بالنظم القانونية والإجرائية | 192 |
| الفرع الأول: الثغرات القانونية التي تعيق المشاركة | 192 |
| الفرع الثاني: تحديات التنفيذ والامتثال | 198 |
| المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في حماية آليات الديمقراطية التشاركية | 204 |
| الفرع الأول: الاجتهادات القضائية المتعلقة بالمشاركة | 205 |
| الفرع الثاني: تقييم فعالية القضاء الإداري في ضمان الحقوق | 210 |
| المبحث الثاني: النظام القضائي الجزائي لحماية الآليات التشاركية | 214 |
| المطلب الأول: النظام القضائي الجزائي | 215 |
| الفرع الأول: الجرائم الماسة بآليات المشاركة | 215 |
| الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للسلطات المحلية | 222 |
| المطلب الثاني: الآليات القضائية الاستثنائية | 229 |
| الفرع الأول: نظام الدعوى الجماعية لحماية الحقوق التشاركية. | 229 |
| الفرع الثاني: الدور الاستباقي للقضاء في الحماية الوقائية | 236 |
| خاتمة | 243 |
| قائمة المصادر والمراجع | 249 |
| فهرس المحتويات | 264 |

# مـــلخص الدراسة

ملخص:

تتناول هذه الأطروحة موضوع الديمقراطية التشاركية كآلية قانونية ومؤسسية لتفعيل التنمية المحلية، مع التركيز على دراسة مقارنة بين النظامين القانونيين الجزائري والفرنسي. يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركية، وتحديد الآليات التي تعزز أو تعيق تطبيقها، وتقديم مقترحات لتفعيلها في الجزائر. يستمد البحث أهميته من تناوله موضوعًا ذا طبيعة قانونية، يتقاطع فيه القانون الدستوري والإداري والجنائي، ويتعلق بآلية قانونية حديثة نسبيًا. يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحديد الآليات لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحديد القيود القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيقها، وتقديم مقترحات قانونية وعملية لتفعيلها، وتقديم تحليل مقارن. يعود اختيار الموضوع إلى الأهمية القانونية والمؤسسية للديمقراطية التشاركية، والتباين بين النصوص القانونية والتطبيق العملي في الجزائر، ودور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والرغبة في تقديم مقترحات لتفعيلها، وإثراء النقاش القانوني حولها. كيف يمكن للديمقراطية التشاركية، في إطار التشريع الجزائري، أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما هي الآليات القانونية والمؤسسية التي تعزز أو تعيق هذا الدور؟ تناولت دراسات سابقة موضوع الديمقراطية التشاركية من زوايا قانونية ومؤسسية مختلفة، لكن البحث الحالي يختلف عنها في تقديمه تحليلًا مقارنًا معمقًا، وتقديمه مقترحات. يعتمد البحث على منهجية قانونية مقارنة، تستند إلى تحليل النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر وفرنسا. تخضع الدراسة لحدود زمنية ومكانية وموضوعية، حيث تركز على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر وفرنسا خلال فترة زمنية محددة، ولا تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للديمقراطية التشاركية. تتألف الأطروحة من مقدمة وبابين وخاتمة، حيث يتناول الباب الأول الإطار القانوني والنظري للديمقراطية التشاركية، ويتناول الباب الثاني تطبيقاتها في التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية : التشاركية، التنمية المحلية، المجتمع المدني ، المواطن ، القرار المحلي

**Abstract:**

This dissertation addresses the topic of participatory democracy as a legal and institutional mechanism for activating local development, with a focus on a comparative study between the Algerian and French legal systems. The research aims to analyze the legal and institutional framework of participatory democracy, identify the mechanisms that promote or hinder its implementation, and provide proposals for its activation in Algeria. The research derives its importance from addressing a topic of a legal nature, where constitutional, administrative, and criminal law intersect, and it relates to a relatively modern legal mechanism. The research aims to analyze the legal and institutional framework of participatory democracy in Algeria, identify the legal and institutional mechanisms for activating participatory democracy in Algeria, identify the legal and procedural constraints that hinder its implementation, provide legal and practical proposals for its activation, and provide a comparative analysis between the two legal systems. The choice of topic stems from the legal and institutional importance of participatory democracy, the discrepancy between legal texts and practical application in Algeria, the role of participatory democracy in achieving sustainable local development, the desire to provide proposals for its activation, and to enrich legal discussion about it. How can participatory democracy, within the framework of Algerian legislation, effectively contribute to achieving sustainable local development, and what are the legal and institutional mechanisms that promote or hinder this role? Previous studies have addressed the topic of participatory democracy from various legal and institutional perspectives, but the current research differs from them in providing an in-depth comparative analysis between the Algerian and French systems, and providing practical proposals for activating participatory democracy in Algeria. The research adopts a comparative legal methodology, based on the analysis of legal and regulatory texts in Algeria and France. The study is subject to temporal, spatial, and objective limits, focusing on the analysis of legal and regulatory texts in Algeria and France during a specific time period, and does not address the social, economic, and political aspects of participatory democracy. The dissertation consists of an introduction, two chapters, and a conclusion, where the first chapter deals with the legal and theoretical framework of participatory democracy, and the second chapter deals with its applications in local development.

Keywords : participatory, local development, civil society, citizen.

**Résumé:**

Cette thèse examine le sujet de la démocratie participative en tant que mécanisme juridique et institutionnel pour l'activation du développement local, en mettant l'accent sur une étude comparative entre les systèmes juridiques algérien et français. La recherche vise à analyser le cadre juridique et institutionnel de la démocratie participative, à identifier les mécanismes qui favorisent ou entravent sa mise en œuvre, et à formuler des propositions pour son activation en Algérie. La recherche tire son importance de l'étude d'un sujet de nature juridique complexe, où se croisent le droit constitutionnel, administratif et pénal, et qui concerne un mécanisme juridique relativement moderne. La recherche vise à analyser le cadre juridique et institutionnel de la démocratie participative en Algérie, à identifier les mécanismes pour l'activation de la démocratie participative en Algérie, à identifier les contraintes juridiques et procédurales qui entravent sa mise en œuvre, à formuler des propositions juridiques et pratiques pour son activation, et à fournir une analyse comparative. Le choix du sujet découle de l'importance juridique et institutionnelle de la démocratie participative, de la disparité entre les textes juridiques et l'application pratique en Algérie, du rôle de la démocratie participative dans la réalisation du développement local durable, du désir de formuler des propositions pour son activation, et d'enrichir la discussion juridique à ce sujet. Comment la démocratie participative, dans le cadre de la législation algérienne, peut-elle contribuer efficacement à la réalisation du développement local durable, et quels sont les mécanismes juridiques et institutionnels qui favorisent ou entravent ce rôle Des études antérieures ont abordé le sujet de la démocratie participative sous divers angles juridiques et institutionnels, mais la présente recherche s'en distingue en fournissant une analyse comparative approfondie, et en formulant des propositions. La recherche adopte une méthodologie juridique comparative, basée sur l'analyse des textes juridiques et réglementaires en Algérie et en France. L'étude est soumise à des limites temporelles, spatiales et objectives, se concentrant sur l'analyse des textes juridiques et réglementaires en Algérie et en France pendant une période spécifique, et n'aborde pas les aspects sociaux, économiques et politiques de la démocratie participative. La thèse est composée d'une introduction, de deux chapitres et d'une conclusion, où le premier chapitre traite du cadre juridique et théorique de la démocratie participative, et le deuxième chapitre traite de ses applications dans le développement local.

Mots- clés : participatif, développement local, société civile, citoyen